شرح مقدّمة في أصول التفسير

تصنيف الإمام شيخ الإسلام

أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحرّاني

لفضيلة الأستاذ الدكتور:

محمد بن عبد الله الربيعة

الأستاذ بجامعة أم القرىٰ في قسم الكتاب والسنة

شرح مقدّمة في أصول التفسير
محمد بن عبد الله الربيعة

عن الكتاب

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فقد سألَني بعضُ الإخوان أن أكتُب له مقدِّمة تتضمَّن قواعد كلية، تُعين علىٰ فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحقِّ وأنواع الأباطيل، والتنبيه علىٰ الدليل الفاصل بين الأقاويل؛ فإنَّ الكتُب المصنَّفة في التفسير مَشحونة بالغَثِّ والسَّمين، والباطل الواضح والحقِّ المُبين، والعلم إمَّا نقلٌ مُصدَّقٌ عن معصوم، وإمَّا قولٌ عليه دليلٌ معلومٌ، وما سِوىٰ هذا؛ فإمَّا مُزَيَّفٌ مردودٌ، وإمَّا موقوفٌ لا يُعلم أنَّه بَهْرَجٌ ولا منقودٌ.

وحاجة الأمَّة ماسَّة إلىٰ فهم القرآن، الذي هو حبلُ الله المتين، والذِّكر الحكيم، والصراط المُستقيم، الذي لا تَزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الأَلسُن، ولا يَخْلَق عن كثرة الرَّدِّ، ولا تنقضي عجائبُه، ولا يَشبع منه العلماء؛ مَن قال به صَدَقَ، ومَن عمل به أُجِر، ومَن حكم به عَدَل، ومَن دعا إليه هُدِيَ إلىٰ صراطٍ مُستقيم، ومَن تركه مِن جبَّارٍ قَصَمَه اللهُ، ومَن ابتغىٰ الهُدىٰ في غيره أَضَلَّه اللهُ».

شرح مقدّمة في
أصول التفسير

شرح مقدّمة في
أصول التفسير

تصنيف الإمام شيخ الإسلام

أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحرّاني

لفضيلة الأستاذ الدكتور:

محمد بن عبد الله الربيعة

الأستاذ بجامعة أم القرىٰ في قسم الكتاب والسنة

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبيانًا لكل شيء، وجعله نورًا وهداية للمتدبرين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد، خير من تدبر القرآن وعلمه، وعلىٰ آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فهذا الكتاب هو شرح وتعليق ميسر علىٰ مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أصول التفسير، قصدت به أن يكون معينًا لطالب العلم المبتدئ في علم التفسير، يعينه علىٰ فهم أصول هذا العلم الجليل، ويضع له خارطة طريق واضحة في التعامل مع كتب التفسير وقراءتها قراءة علمية منهجية.

وقد اجتهدت في استخلاص أهم القواعد التي وضعها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير كلام الله عَزَّوَجَلَّ، وهي قواعد عظيمة تُعين علىٰ فهم القرآن فهمًا سليمًا، مستندًا إلىٰ منهج السلف الصالح في التفسير، مع ربطها بالتطبيقات العملية التي يحتاجها طالب العلم، كما سعيت إلىٰ ترتيب مسائل المقدمة بحيث تتدرج مع القارئ خطوةً خطوة، ليكون استيعابها ميسرًا، ويساعده ذلك علىٰ بناء منهجية علمية متينة في التعامل مع كتب التفسير.

إضافةً إلىٰ ذلك، أبرزت موقف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كتب التفسير المختلفة، ووضّحت طريقته في تصنيفها وترتيبها وفق ميزانها في الاستدلال، ومدىٰ اعتمادها علىٰ تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنّة، ثم بأقوال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين، وبهذا يصبح لدىٰ طالب العلم تصور واضح حول المناهج التفسيرية المتنوعة، وكيفية التعامل معها وفق رؤية علمية دقيقة.

وجدير بالذكر أن هذا الكتاب في أصله عبارة عن دورة علمية نظمتها «**جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بجنوب مكة**»، حيث بذل القائمون عليها جهدًا مشكورًا في تفريغها وتحريرها وإعادة صياغتها، حتىٰ خرجت بهذه الحلة المباركة بحمد الله، فجزاهم الله خير الجزاء، وكتب أجرهم، ونفع بهذا العمل كل من أراد أن يسير في درب تفسير كلام الله علىٰ بصيرة.

وأسأل الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للطلاب والباحثين، وسبيلاً لفهم كلام الله جَلَّ وَعَلَا علىٰ الوجه الذي يرضيه عنا، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ربِّ يَسِّر وأَعِن برحمتِك.. الحمدُ لله، نستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شُرور أنفُسِنا، ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هادي له، وأشهدُ أنْ لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله صَلَّىٰ اللهُ عليه وسَلَّم تسليمًا».

الشرح:

المقدِّمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين حمدًا يليق بجلال وجهه وبعظيم سُلطانه، وأُصَلِّي وأُسَلِّم علىٰ نبيِّنا محمَّد الأمين، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، وأسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يزيدنا فهمًا لكتابه، وأن يفتح لنا أبواب فهمه وتدبُّره والعمل بما فيه، نبتدئُ بتوفيق اللهِ عَزَّوَجَلَّ:

افتتح شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ المقدِّمة بالبسملة، ويُشرَع للإنسان أن يفتتح كلامه وعمله بالبسملة، وقد ورد حديثٌ في ذلك وإن كان في سنده مقالٌ وهو: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِي أَوَّلِهِ بِذِكْرِ اللهِ؛ فَهُوَ أَبْتَرُ»[1] إلا أن الحديث صحيحٌ

(١) أخرجه النسائي بهذا اللفظ في الكبرىٰ رقم: (١٠٢٥٨)، وغيره.

في معناه، فالشيء الذي لم يُقرَن بذِكْر الله وعون الله وتأييده وقوَّته تُسلَب منه البركةُ والخيرُ.

قوله: «**بسم الله**» أي: أقرأ، أو أبدأ، أو أستعين باسم الله تعالىٰ؛ فالبسملة من أعظم مقاصدها: أنها تربط عمل الإنسان بالله عَزَّوَجَلَّ، وتستجلب له العون والتأييد والتوفيق من الله عَزَّوَجَلَّ، وهذا أمرٌ مُهِمٌّ للمسلم في أعماله وعباداته كلها.

ثم عقَّب شيخ الإسلام علىٰ ذلك بالدُّعاء بقوله: «**رَبِّ يَسِّر وأَعِن برحمتك**»، ولا شكَّ أن الإنسان بحاجة في كلِّ أعماله أن يطلب من ربِّه: أن يُيَسِّر له عمله، وأن يُعينه علىٰ ذلك، فهذه الدعوة مُتمِّمة للبسملة؛ لأن قوله: «**رَبِّ يَسِّر وأَعِن**» مِن متضمنات البسملة، فمن معاني البسملة: أن تستعين بالله تعالىٰ في ذلك العمل.

ثم جاء بخطبة الحاجة المعروفة، وهي قوله: «**الحمدُ لله نحمدُه ونستعينُه، ونعوذُ بالله من شُرور أنفُسِنا ومن سيِّئات أعمالنا...**»، وخطبة الحاجة ليسَت بهذه الصيغة، وإنما جاء شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بصيغة قريبة منها، وإلا فصيغة خطبة حاجة هي:

«إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شُرور أنفُسِنا، ومن سيِّئات أعمالنا...» [1]، إلخ.

وهذا يُؤكِّد أن الإنسان يحسُن له يبتدئ كلامه بخطبة الحاجة، أو بصيغةٍ قريبةٍ منها؛ لأنه ليس شرطًا في البدء بالحمد أن تأتي بالصيغة الواردة لصيغة الحمد في خطبة الحاجة، وإن كان الأَوْلَىٰ والأفضل أن تلتزم بها.

(١) انظر: سنن الترمذي رقم: (١١٠٥)، وسنن أبي داود رقم: (٢١١٨)، والنسائي رقم: (١٤٠٤)، وابن ماجه رقم: (١٨٩٢).

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فقد سألَني بعضُ الإخوان أن أكتُب له مقدِّمة تتضمَّن قواعد كلية، تُعين علىٰ فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله[1] بين الحقِّ وأنواع الأباطيل، والتنبيه علىٰ الدليل الفاصل بين الأقاويل؛ فإنَّ الكتُب المصنَّفة في التفسير مَشحونة بالغَثِّ والسَّمين، والباطل الواضح والحقِّ المُبين».

الشرح:

سبب تأليف المقدِّمة:

أراد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُبيِّن مُبتغاه من هذه المقدِّمة، فجعل لها مقدِّمة أيضًا، وهو أنه قال: «**سألَني بعض الإخوان**»، وهذا يدلُّ علىٰ أنه كتَب هذه المقدِّمة جوابًا علىٰ سُؤال وَرَدَ إليه، وكثيرٌ مِن كُتُبه كانت جوابًا علىٰ سؤال، فـ «التدمرية» جاءت إجابة علىٰ سُؤال أهل تَدْمُر، و«الواسطية» جاءت جوابًا لأهل واسط، وهكذا «الحموية»، وغيرها، وهذا يدلُّ علىٰ أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يُراعي حاجات الناس في نشر علمه؛ وهذا الأَوْلَىٰ بالعالم: أن يُبيِّن للناس ما يحتاجونه في وقته.

(١) في بعض النسخ: «ومقوله».

وإن كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ له طُلابه، ولكنه أيضًا يُراعي حاجات الناس، حيث يكتب من المسائل والقضايا والكتُب ما يُطلب منه، وهذا منهج في طلب العلم ونشره، وهو أن ينظر الإنسان في الحاجة الماسَّة والقضية الملحَّة؛ فيبحث فيها ويُصنِّف فيها، وهي من الطرُق المهمَّة في طلب العلم ونشره: أنه إذا رأىٰ طالب العلم المتقدِّم قضية يحتاجها الناس بحَثَ عنها، وجَلَّىٰ القول فيها بأدلَّته، أمَّا طالب العلم المبتدئ؛ فلا شكَّ أنه لا بُدَّ أن يسلك الطريق من أوَّله بحفظ مُتونه وشُروحه، وبتتبُّع مسائله.

قوله: «**أن أكتُب له مقدِّمة تتضمَّن قواعد كليّة**»، يدلُّ علىٰ أنه أراد أن يكتب قواعد كليّة فيما يتعلَّق بفهم القرآن، وهذا هو **الأصل الأوَّل**.

قال: «**تُعين علىٰ فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، ومعانيه**»، فقوله: «**تُعين علىٰ فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، ومعانيه**»، أراد به أن يُبيِّن لنا قواعد تُعيننا علىٰ الفهم، وتُعلِّمنا كيف نفهم، ومن ذلك أن نتتبَّع أحسن الطرُق في التفسير؛ أي: أن نبدأ بالقرآن، ثم السُّنَّة، ثم ننظر إلىٰ أقوال الصَّحابة، ثم أقوال التابعين؛ لنفهم فهمًا صحيحًا، وهذا ما أورده في آخر المقدِّمة، كما سيأتي.

قوله: «**والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحقِّ وأنواع الأباطيل**»، وهذا هو **الأصل الثاني**، والمقصود بالمنقول والمعقول هنا أي: التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، فالتفسير بالمأثور والتفسير بالرأي فيهما حقٌّ

وباطل، فالتفسير بالمأثور فيه حقٌّ وباطل؛ باعتبار الصحَّة والضعف، والتفسير بالرأي فيه حقٌّ وباطل؛ فالباطل هو ما لم يُبْنَ علىٰ دليل؛ أي: لم يُستمدَّ من أُصُول الأدلَّة كاللغة والشريعة وقواعدهما، أو خالف أيضًا تفسير السَّلَف؛ أي: جاء محدثًا، كما سيأتي.

فهذا هو **الأصل الثاني**، إذ أراد أن يُفرِّق بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وبين الصحيح والضعيف منهما، وهذا مهمٌّ جدًّا، فإذا فهم طالب العلم طُرُق فهم القرآن وميَّز بين المنقول والمعقول منها، والصَّحيح والضعيف سلك منهجًا عظيمًا، وتجلَّىٰ له الفهم الصَّحيح لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ.

قوله: «**والتَّنبيه علىٰ الدَّليل الفاصل بين الأقاويل**» يُريد المصنِّف بذلك: الرَّاجح من الأدلَّة؛ يعني: كيف نميِّز القول الرَّاجح، وعبارته: (الدَّليل الفاصل بين الأقاويل)، تدلُّ علىٰ أنه وضع منهجًا مُرتَّبًا.

- **فالأوَّل**: قواعد في الفهم.
- **الثاني**: قواعد في تمييز المنقول من المعقول بطُرُق التفسير.
- **الثالث**: قواعد في معرفة الدَّليل الفاصل.

وبذلك نجده قد أَسَّسَ منهجًا كاملًا، فلا شَكَّ أن وراء ذلك معرفة التفاسير ومناهجها، ونحو ذلك، وهذا ما أدخله شيخُ الإسلام؛ ولذلك قال في عبارته التالية:

(فإنَّ الكتُب المصنَّفَة في التفسير مَشحونة بالغثِّ والسَّمين، والباطل الواضح والحقِّ المبين)؛ فأدخلَ المصنِّف هذا الجزء فيما يتعلَّق بأُصُول التفسير، وهو مناهج المفسِّرين في الأصل الثالث، وهو الدَّليل الفاصل الرَّاجح، فضمَّن الدَّليل الفاصل بين الأقاويل بذِكْر التفاسير ومناهجها، وأيها أقرب إلىٰ الصحَّة، وأيها أقرب إلىٰ منهج السَّلَف الصَّالح، كما سيأتي.

والحاصل: أنَّ المقدِّمة بهذا قد اشتملَت علىٰ معالم أصُول التفسير كلِّها؛ ولذلك ليس هناك مقدِّمة استوعبَت هذا التأصيل كمثل هذه المقدِّمة.

ولكن يُوجد إشكالٌ في هذه المقدِّمة: وهو أنها غير مُرتَّبة، فشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكتب ما يستحضره، فلا يُراعي الترتيب، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكتب بحسب ما يردُ علىٰ خاطره، وقد يستطرد في مسألة ما، كما استطرد في قضيتين أو ثلاثة خارج حدود أصُول التفسير، فنجد حوالي صفحتين غير مُتعلِّقتين بالتفسير، كما سنُبيِّن.

والسبب في استطراد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أحيانًا**: أن من عادة شيخ الإسلام ومنهجه أنه يتحدَّث عن قضية أو مسألة، ثم يأخذه الحديث لأهميته؛ فيُطيل الكلام فيه، ثم يرجع ويقول: والمقصود كذا، كما في «مجموع الفتاوىٰ» وغيره، وسيأتي هنا في ثلاثة مواضع يقول فيها: والمقصود كذا، والأصل كذا، ومعنىٰ ذلك: أن ما بينهما كان استطرادًا، ثم رجع إلىٰ المسألة الأولىٰ.

إذًا يُمكننا حصر الإشكالات في المقدِّمة فيما يأتي:

* **الإشكال الأوَّل**: عدم الترتيب الواضح فيها؛ ولهذا لو انبرىٰ لها طالب علمٍ جادٌّ مُميزٌ، ورَتَّبها، وهَذَّبها، ووضع لها أبوابًا؛ لكان شيئًا كبيرًا عظيمًا.

* **الإشكال الثاني**: الاستطرادات، ويمكن تحديدها وجمعها، ومِن أفضل مَن خدَم هذه المقدِّمة الشيخ صالح آل الشيخ وفَّقه الله وزير الشؤون الإسلامية؛ فله شرحٌ مُفيد وجيد، وقد شرحها أيضًا عددٌ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات؛ إذ شُرِحَت كثيرًا جدًّا، وقد وقفْتُ علىٰ حوالي عشرة شُروح لها.

ومن أفضل مَن حَرَّرها ونظمها ورتَّبها وعَلَّق عليها: الدكتور مساعد الطيار؛ فقد رَتَّب شرحه ونظَّمه وبَوَّبه، ووضع عناوين له، وعَلَّق عليه، ثم في نهاية المقدِّمة جعل لها مُلاحقات تابعة لكلام شيخ الإسلام في غير المقدِّمة مما يتعلَّق بها، وقد استقرأ المقدِّمة، ودَرَسَ أبوابها، ووجد أنَّ شيخ الإسلام تكلَّم عن هذه الأبواب في مواطن أخرىٰ، فأوردها في آخر المقدِّمة في آخر شرحه، وبالجملة؛ فقد تعِب علىٰ الكتاب تعبًا شديدًا.

وأيضًا من أفضل مَن عَلَّق علىٰ هذه المقدِّمة: الشيخ الدكتور خالد السبت وَفَّقه الله؛ فله عليها شرحٌ طَيِّب.

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«والعلم إمَّا نقلٌ مُصدَّقٌ عن معصوم، وإمَّا قولٌ عليه دليلٌ معلومٌ، وما سِوىٰ هذا؛ فإمَّا مُزَيَّفٌ مردودٌ، وإمَّا موقوفٌ لا يُعلم أنَّه بَهْرَجٌ ولا منقودٌ».

الشرح:

أقسام العلم:

- **أوَّلًا**: هذا أصلٌ من الأُصُول، ونستطيع أن نجعله قاعدة، وقوله فيما سبق شرحه: «**فإنَّ الكتُب المصنَّفة في التفسير مَشحونة بالغَثِّ والسَّمين، والباطل الواضح والحقِّ المبين**» نستطيع أن نجعله مَعْلَمًا من مَعالم أصُول التفسير؛ فيجب أن نعلم أنَّ التفاسير مختلفة:

* **منها**: ما هو مَشحون بالغثِّ، والغثُّ: هو الذي لا فائدة فيه.

* **ومنها**: ما هو مَشحون بالسَّمين، والسَّمين: هو الذي فيه فائدة، فالباطل الواضح خلاف الحقِّ، والحقُّ المبين: هو ما وافق الدَّليل الصَّحيح.

إذًا نستطيع أن نُقرِّر أصلًا من أُصُول التفسير، وهو: أن كتُب التفسير يجب أن يعلم طالب العلم أنها ليست سواء؛ لأنه سيرجع إليها، فإذا رجع إليها

فيجب أن يعلم أن هذه التفاسير فيها غَثٌّ وسمين؛ فيجب أن يحذر من الغثِّ ويستفيد من السَّمين، فهذه قاعدة مهمَّة لطالب العلم.

- **ثانيًا**: نحن نُقرِّر قواعد وأُصولًا مُتباينة، فقد نُقرِّر قاعدة وقد نُقرِّر أصلًا.

قوله: «**العلم**» أي: العلم بالتفسير، والعلم بكتاب الله تعالىٰ.

قوله: «**إمَّا نقلٌ مُصدَّقٌ عن معصومٍ، وإمَّا قولٌ عليه دليلٌ معلومٌ**» يعني: أن العلم الصَّحيح بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ يجب أن يكون مصدره من هذين الأمرين، وهذه هي **القاعدة الثانية**: العلم بكتاب الله، وسُنَّة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وهذا العلم الصَّحيح يُلخَّص في أمرين:

- **الأمر الأوَّل**: إمَّا نقلٌ مُصدَّق عن معصومٍ، وهو النبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.
- **الأمر الثاني**: وإمَّا قولٌ عليه دليلٌ معلومٌ.

* **الأمر الأوَّل**: وهو يشمل النقل عن القرآن والسُّنَّة الصَّحيحة، ويلحق أيضًا بالسُّنَّة: قول الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ مما لا مجال للرأي فيه، فهو في حُكم المرفوع، فليست كلُّ أقوال الصَّحابة من النقل المأثور الذي يجب قبوله، وإنما المراد القول الذي لا مجال للرأي فيه؛ كأسباب النُّزول، والأخبار عن

يوم القيامة، مما لا مجال للرأي فيه، فهذا لا شكَّ أنَّ الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ قد أخذوه عن النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهذا يدخل في القسم الأوَّل.

* **الأمر الثاني**: وهو قوله: «**وإمَّا قولٌ عليه دليلٌ**» يشتمل ابتداءً علىٰ أقوال الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ في التفسير اجتهادًا منهم، وعلىٰ أقوال التابعين، وأقوال المفسِّرين، ومَن بعدهم إلىٰ قيام السَّاعة، وأمَّا الإسرائيليات فسيأتي حُكمها، وما يتعلَّق بقبولها أو ردِّها.

وبذلك يتضح أن التفسير نوعان:

- **الأوَّل**: نوعٌ منقول نقل مُصدَّق؛ أي: صادق، وهو ما عليه دليله عن مَعصومٍ عن النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أو عمَّا جاء في كتاب الله تعالىٰ، أو عن الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ مما لا مجال للرأي فيه، وهذا القسم الأوَّل وهو أعظم العلم، وأزكىٰ العلم، وأصحُّ العلم، وأوَّل ما ينبغي لطالب العلم أن يتعلَّمه.

- **الثاني**: ما هو اجتهاد عن الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ والتابعين، ومَن بعدهم، وسيأتي قولُ شيخ الإسلام: أن أقوال الصَّحابة أولىٰ مِمَّن بعدهم، وسيأتي إن شاء الله بيانُه تفصيلًا.

قوله: «**وما سِوىٰ ذلك؛ فإمَّا مُزيَّفٌ مَردودٌ**»، **المُزيَّف هو**: المغشوش؛ أي: غير صحيح، فحُكمه أنه مردود.

قوله: «**وإمَّا موقوفٌ لا يُعلَم أنه بَهْرَجٌ أو منقودٌ**»؛ أي: وإمَّا موقوف نتوقَّف فيه؛ فلا ندري هل هو بَهْرَج من القول، قاله صاحبُه ببيانه وحُجَّته من غير دليلٍ صحيح، أو مَنقود.

والمنقود هو: المُمَحَّص؛ لأنَّ المنقود هو ما يصلح للعمل به، فلا يكون منقودًا حتىٰ يُمَحَّص بدليله، وصحَّته، وشُروطه.

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وحاجة الأمَّة ماسَّة إلىٰ فهم القرآن، الذي هو حبلُ الله المتين، والذِّكر الحكيم، والصراط المُستقيم، الذي لا تَزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسُن، ولا يَخْلَق عن كثرة الرَّدِّ، ولا تنقضي عجائبُه، ولا يَشبع منه العلماء؛ مَن قال به صَدَقَ، ومَن عمل به أُجِر، ومَن حكم به عَدَل، ومَن دعا إليه هُدِيَ إلىٰ صراطٍ مُستقيم، ومَن تركه مِن جبَّارٍ قَصَمَه اللهُ، ومَن ابتغىٰ الهُدىٰ في غيره أَضَلَّه اللهُ؛ قال تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣- ١٢٦]، وقال تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥- ١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١- ٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورىٰ: ٥٢- ٥٣]».

الشرح:

حاجة الأمَّة إلىٰ فهم القرآن:

أراد المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُقدِّم لمقدِّمته؛ فكلُّ ما مضىٰ مُقدِّمات لمقدِّمته، **فقد ذكر في مقدِّمته الأولىٰ**: أهدافه، **وفي مقدِّمته الثانية**: بيان أصُول العلم، ومصادر العلم؛ أي: بيان مصادر وطرُق تحصيل العلم، **وفي مقدِّمته الثالثة**: بيان حاجة الأمَّة إلىٰ فهم القرآن.

إذًا طلبة العلم والأمَّة كلها بحاجة إلىٰ فهم كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فهذا أصلٌ أو قاعدة مقتضاها: أن الأمَّة وطلبة العلم خاصة بحاجة ماسَّة إلىٰ فهم القرآن، وإذا كنا بحاجة إلىٰ فهم القرآن فلا بُدَّ لطالب العلم أن يعرف طُرُق فهمه، وأدوات فهمه، وسُبُل فهمه.

أهمية معرفة أصُول الفهم:

تنبع أهمية أصُول فهم هذا العلم من كونه متعلِّقًا بكتاب الله جَلَّوَعَلَا، ولا شكَّ أن أشرف العلوم هو العلم بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ؛ ولأن كتاب الله فيه كلامه وهُداه، فتعلُّم القرآن أعظم العلم، ولا طريق لطالب العلم خاصة ليُحَصِّل هذا الفهم الراسخ إلا بتحصيل أدواته؛ لأن ما لا يتمُّ الواجب إلَّا به فهو واجب.

فالواجب علىٰ طلبة العلم: أن يعلموا أُصُولًا مهمَّة في فهم كتاب الله تعالىٰ، وهذا يُؤكِّد لنا قيمة وأهمية مثل هذه التعليقات، وأن الإنسان أوَّل ما ينبغي أن يعلمه ويُتقنه هو أدوات الفهم؛ لأنها تُوصِّله لفهم كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، فالكلام هنا لا يُعنىٰ به العوامُّ الذين يمكن أن يفهموا كتاب الله فهمًا عامًّا من قراءتهم لتفسير مُيسَّر؛ بل الكلام مُوجَّهٌ لطلبة العلم الذين يُريدون أن يفهموا فهمًا خاصًّا، ويفهموا دقائق العلم، ويحرصوا علىٰ استنباط الأحكام والدَّلالات والهدايات، وكُلُّ ذلك لا سبيل إليه إلَّا بأدوات الفهم والاستنباط.

ولذلك أراد شيخ الإسلام أن يُعَظِّم في نفوسِنا أهمية هذا العلم، وهذه مسألة مهمَّة لطالب العلم؛ فإذا أراد فهم العلم فلا بُدَّ له من تعظيمه، فإذا أراد أن يفهم العلم وأن يأخذ بحقِّه وثمرته وأن يجد له قيمة وأثرًا في نفسه وإقبالًا صادقًا عليه، فلا بُدَّ أن يُعَظِّمه في نفسه، فلا يأتي إلىٰ دروس العلم إلَّا وهو يستحضر قيمة العلم الذي يطلبه.

ولا شكَّ أن هناك أسبابًا أضعفت أثر الجامعة وأثر العلم في نفوس الطلاب، فإنَّنا نجد طالب العلم ربما تخرَّج في كلية الشريعة وليس معه من العلم إلَّا القليل، بينما قد درس فيها علومًا كثيرة، وربما نُراجع بعض طلبة العلم في كثير من المسائل فلا نجد عنده إلا القليل؛ والسبب في ذلك أنه حينما يأتي للدراسة يضعف عنده تعظيم العلم الشرعي، ولا ينوي بالتفقُّه في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسُنَّة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتعلُّم أدوات فهمهما: أنه بذلك يزداد قُربًا إلىٰ الله جَلَّوَعَلَا.

وفي كثير من الأحيان نجد الطالب يذهب لتحصيل شهادة جامعيَّة، ولا شكَّ أنه في بداية الأمر اختار قسم الشريعة ليطلب العلم الشرعي، لكن هذه النِّيَّة ضَعُفَت عنده عندما كثُر تردُّده عل الجامعة، فكانت نِيَّته مقتصرة -في الغالب علىٰ قضية حضور المحاضرة للتحضير، وحتىٰ لا يحرم من الحصول علىٰ الشهادة، فلمَّا كانت هذه نِيَّته كانت نتيجة العلم مبنيَّة علىٰ ذلك، وكانت العلوم والمسائل التي يأخذها لا تثبُت في ذِهنه إلَّا عند الاختبار، ثم تضعُف وتزول شيئًا فشيئًا.

ولذلك وصيتي لطالب العلم أن يُعظِّم العلم، وينوي أنه يتقرَّب به إلىٰ الله، ويستحضر النِّيَّة الصالحة أنه يفهم كلام الله عَزَّوَجَلَّ، ويستحضر به أنه يزداد عبودية لله عَزَّوَجَلَّ وخُضوعًا وخُشوعًا، وهذا الذي يرفع الإنسان إلىٰ مراتب العبودية الحقَّة، ويرتقي به بإذن الله تعالىٰ إلىٰ أعلىٰ الدرجات.

قوله: «**حاجة الأمَّة ماسَّة إلىٰ فهم القرآن الذي هو حبل الله المتين**» نحن في هذه المقدِّمة نصل إلىٰ حاجة ماسَّة لأنفسنا وللأمَّة لنبلغها، فقد ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثرًا واردًا عن عليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو وارد -أيضًا في حديث ضعيف[1]، وهو قوله: «**وهو حبل الله المتين**»؛ أي: الحبل الذي يَستمسِك به الإنسان، وهو بينه وبين الله عَزَّوَجَلَّ.

(١) أخرجه الترمذي في السنن رقم: (٢٩٠٦) وغيره، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال».

و«**حبل الله المتين**»: طرفُه مع الإنسان وطرفه الآخر في السَّماء، فيصعد الإنسان بمنزلته وعلمه ومعرفته لله عَزَّوَجَلَّ عن طريق هذا الحبل، وهو طريقٌ إلىٰ الترقِّي، وطريق إلىٰ معرفتك بالله تعالىٰ.

و«**المتين**»: هو الذي لا ينفكُّ، قال تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]؛ فمَن اعتصم بهذا الحبل فلن يضلَّ، ولا شكَّ أنه أقرب إلىٰ الثبات والاستقامة، ولذلك قال الله تعالىٰ: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ١٠٣]، وأيضًا قوله تعالىٰ في الآية الدالَّة علىٰ تثبيته للمؤمنين: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [النحل: ١٠٢]؛ فهو تثبيتٌ للمؤمنين، ولذلك فإن أعظم سُبُل الثبات علىٰ الحقِّ والاستقامة الارتباط بكتاب الله جَلَّوَعَلَا.

وأهل القرآن ليس هم الذين فقط يحفظونه في صُدورهم، وإنما هم الذين يفهمونه، ويعملون بما فيه، فهم أعظم الناس ثباتًا علىٰ الحقِّ، وأعرف الناس للحقِّ، وألزم الناس استقامة علىٰ الحقِّ.

قوله: «**والذِّكْر الحكيم**»، هو أعظم الذِّكْر، ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]؛ قال ابن عباس وغيره: «هو القرآن، هو أعظم ذِكْرٍ»[1]، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤].

(١) ينظر: تفسير الرازي (١٩/ ٣٩).

قوله: «**والصِّراط المُستقيم، الذي لا تَزيغ به الأهواء**» الصِّراط المستقيم: هو الطريق الموصِّل إلىٰ الاستقامة، وإلىٰ ما يُريده الله تعالىٰ، فالذي يُريده الله من عباده: هو التمسُّك بهذا الكتاب الذي لا تَزيغ به الأهواء؛ فأهواء النُّفُوس تزيغ، كلٌّ بحسب ما يُريده الإنسان من حُظوظ، لكنَّ الإنسان إذا استمسك بكتاب الله فلن يَزيغ هواه، ولن ينحرف بإذن الله عَزَّوَجَلَّ؛ فأقرب الناس إلىٰ البُعد عن الهوىٰ هم أهل القرآن.

قوله: «**ولا تلتبس به الألسُن**»؛ لأنه كلام الله المبين، ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧]، ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧].

قوله: «**ولا يَخْلَق من كثرة الترداد**»، أي: لا يُملُّ منه مع كثرة ترداده، فنحن نقرأ الفاتحة في اليوم ثلاثين مرة فرضًا ونفلًا، ومع ذلك لا يشْعُرُ أحدٌ في يومٍ من الأيَّام وهو يقرأ الفاتحة مئات المرَّات أو آلاف المرات في عُمره الطويل بملل، كلَّا وربِّي ما يملُّ قارئه أبدًا.

قوله: «**ولا تنقضي عجائبُه**» أي: كلُّ يومٍ يفيض بهدايات، تُناسب الناس في واقعهم وأحوالهم، يُعطي كلَّ شخصٍ بحسب احتياجه، ويُعطي الآخر بحسب احتياجه، وقد قال شيخ الإسلام: «**ولا تنقضي عجائبُه**» ولم يقل: لا تنقضي مَعانيه، حيث قال: «عجائبه»، فقد نجد من القرآن ما يعجب له الناس اليوم، مما لم يُكْشَف لِمَن قبلنا، وهذا يدلُّ علىٰ أن هدايات القرآن ليسَت محصورة

في أقوال السَّلَف، ولكنَّ مَعانيه محصورة في أقوال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي أقوال والسَّلَف؛ أي: معاني القرآن، فهداياته لا تنقضي؛ لأنها تُعالج كلَّ زمن، وكلَّ حال، وكلَّ قضية بحسبها.

قوله: «**ولا يَشبع منه العلماء**»؛ لأنهم يتزوَّدون منه، وثمار هذا القرآن تتنوَّع، والعجيب أنَّ مائدة القرآن تختلف عن مائدة تدارُس القرآن، فتدارُس القرآن وتدبُّره يختلف تمامًا عن الدروس المحضة في فُنون مختلفة، فالفرق بين دراسة العقيدة، والفقه، والنحو، والسيرة وبين دراسة القرآن أنَّنا في دراسة القرآن وتدبُّره وتدارُسه وتفسيره نعيش مع كلام الله جَلَّ وَعَلَا، والدروس الأخرىٰ مع عِظَمِها وأهميتها لطالب العلم؛ لأنها مأخوذة من القرآن، لكنَّها من كلام البشر، فهي مُرتَّبة ترتيبًا وتنظيمًا وتبويبًا لِمَا أُخِذ من القرآن، فهي علم بلا شكَّ، لكن الفرق بينهما كبير جدًّا، فَلِأَن يعيش طالب العلم في تفقُّهه وتعلُّمه مع العقيدة والفقه والسيرة، وغير ذلك من علوم القرآن مُباشرة؛ لا شكَّ أنه أعظم وأبرك.

فالحاصل: أن الارتباط بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ تفقُّهًا أعظم بكثير من الارتباط بكتُب أخرىٰ، مع أن الجمع بينها مهمٌّ؛ لأن هذه الكتُب تُرتِّب العلم علىٰ أبوابه، لكن ينبغي ألَّا يستغني طالب العلم عن دروس تربطه بكتاب الله مباشرة، فإن فيها من البركة الكثير، ثم إن وجبة من القرآن تُعطينا عقيدة، وأحكامًا، وآدابًا، وتزكية، وإيمانًا، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].

فكيف إذًا تعلّموها؟!

إن وجبة القرآن تُعطينا علومًا مختلفة، فمثلًا في مناسبة الحج، يجب علينا أن نتدارس آيات الحج، ونتفقَّه منها مباشرة، ونُدخل عليها السُّنَّة وأقوال العلماء، وبذلك نجد شيئًا عجبًا في أنها أحكام، وتزكية، وبواعث إيمان وتقوىٰ حقيقة، تُربِّي الناس في أحكام الحج علىٰ الإيمان والتعظيم واستشعار هذه المشاعر، وتحقيق التقوىٰ فيها، وطالب العلم في دراسته قد يفصل بينها؛ فيتعلم الأحكام بمفردها ويتعلم العقيدة بمفردها، وأمَّا القرآن فلا يَفْصِل بينها، فإذا أردنا أن يستشعر الناس الحج بمعانيه ومقاصده فلا بُدَّ من استقراء آيات الحج كما بيَّنه القرآن، فمثلًا قوله تعالىٰ: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] نجده متعلِّقًا بجانب العقيدة، وبالأحكام، وبالآداب أيضًا.

وبالمثال يتضح المقال:

* **في العقيدة**: يجب أن يكون الحجُّ خالصًا الله عَزَّوَجَلَّ.

* **وفي الأحكام أو الفقه**: مَن دخل النُّسُك يجب أن يتمَّه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَتِمُّوا﴾.

* **وفي الآداب**: ينبغي للإنسان أن يحرص علىٰ الحجِّ في واجباته وفرائضه وآدابه، ويُكمل حجَّه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَتِمُّوا﴾، إذًا أخذنا من هذه الآية حُكمًا

في العقيدة وفي الفقه وفي الآداب وما يتبع ذلك، فما يميِّز الفقه المستنبَط من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ أنه يُعطينا ذلك كلَّه.

قوله: «**مَن قالَ به صَدَق**» ولا شكَّ في ذلك؛ لأنَّه أصدق الحديث.

قوله: «**ومَن عمِلَ به أُجِر**»؛ لأنَّه كلام الله تعالىٰ، وكلُّ حرفٍ منه بعشر حسنات.

قوله: «**ومَن حَكَم به عَدَل**»؛ لأنه حُكم الله تعالىٰ.

قوله: «**ومَن دعا إليه هُدِي إلىٰ صراطٍ مُستقيم**»؛ لأنه يدعو إلىٰ كتاب الله تعالىٰ؛ فدعواه إلىٰ كتاب الله دعوةٌ للحقِّ، ولا مجال لأن يقول لك أحدٌ: إنك تدعو لغير ذلك.

قوله: «**ومَن تَرَكَه من جَبَّارٍ قَصَمَه اللهُ**» أي: مَن تَرَكَ الحُكمَ به والقيام به، فلا قيامَ له في حُكمه عند الله في الدنيا أو في الآخرة.

قوله: «**ومَن ابتغىٰ الهُدىٰ في غيره أضلَّه الله**» كهذه التَّشريعات التي شرعها البشرُ لأنفُسهم، وما هي إلَّا سبيلٌ إلىٰ ضلالهم، ونحن نرىٰ كيف ضلَّ أولئك الذين اختلقوا لأنفُسهم تشريعات غير ما شرَعَه الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم استدلَّ شيخُ الإسلام علىٰ ذلك بأدلَّة، قوله: «**قال الله تعالىٰ**: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن

﴿ذِكۡرِي﴾ [طه ١٢٣: ١٢٦]»، والهُدىٰ هنا: هو أمرُ الله عَزَّوَجَلَّ، ومنه القرآن، قال: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ﴾ وهذا يدلُّ علىٰ أن مَن أعرَضَ عن كتاب الله عَزَّوَجَلَّ في عُلومه وفي علمه فلا شكَّ أنه أبعد عن النُّور، وكلَّما اقترب من العلم بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ وهو علم الشريعة فلا شكَّ أن له من الحياة والاستقرار والأمن والسعادة والتوفيق والبركة والتيسير من الله بقدر قُربه من هُدىٰ الله، فهذا شيء ظاهر واضح.

فمَن ابتغىٰ الهُدىٰ في غير القرآن أضلَّه الله، وليس ذلك يعني: أنه لا يجوز تعلُّم العلوم الأخرىٰ؛ كالعلوم الدنيوية المادية التي يُسمُّونها العلوم التطبيقية، فمَن تعلَّم تلك العلوم وأراد بها التقرُّب إلىٰ الله وخدمة الإسلام؛ فهو علىٰ خيرٍ عظيمٍ؛ فالطبيب لا شكَّ أنه يخدم الناس في أمور صحَّتهم، وهو علىٰ خير عظيم إذا أراد خدمة الإسلام، والمهندس كذلك، ونحو ذلك من العلوم، ولكن لا شكَّ أن العالم بالشريعة وبكتاب الله تعالىٰ وسُنَّة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أعظم؛ لأن علوم الشريعة تهدي الناس إلىٰ طريق دِين الله مُباشرة، وتُعلِّمهم ما يُنجيهم من النار، ويُدخلهم الجنَّة، وأمَّا العلوم التطبيقية فتهدي الناس إلىٰ أُمور دنياهم، وإصلاح مَعاشهم.

قال: «﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ ١٢٦﴾» لا شكَّ أنَّ مَن نسي كتاب الله، والمقصود

به نسيان الترك ابتداءً، فسيُترك في يوم القيامة، وكذلك مَن كان علىٰ هُدًىٰ ثم انسلخ من هُدىٰ الله واتَّبع غير هُدىٰ الله؛ فلا شكَّ أنَّه يدخل في هذا، فسيُنسَىٰ يوم القيامة.

ثم قال الله: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ سمَّاه اللهُ نُورًا، فلا شكَّ أنَّ مَن أخذَه أخذ نُورًا وكتابًا مُبينًا، فلا شكَّ أنَّ مَن أخذَه كان علىٰ الحقِّ المبين، ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ ولا شكَّ أنَّ مَن أخذ كتاب الله وتفقَّه فيه فهو مِمَّن اتَّبع رضوان الله تعالىٰ، ﴿سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ فهو أعظمُ سبيل يهدي إلىٰ السَّلام، ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥: ١٦]، ولا شكَّ أنَّ هذا القرآن هو الذي يُخرج الناسَ من الظُّلُمات إلىٰ النُّور، ويهديهم إلىٰ صراطٍ مُستقيمٍ.

قوله: «**ثم قال الله**: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾﴾» لا شكَّ أنَّ هذا الكتاب أنزله اللهُ عليك أيُّها النبيُّ؛ لتُخرج به الناسَ من الظُّلُمات إلىٰ النُّور، ومعنىٰ ذلك: أنَّ أعظم سبيلٍ لإخراج الناس من الظُّلُمات والجهالات هو تعليمهم كتاب الله عَزَّوَجَلَّ.

قوله: «**ثم قال الله:** ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا﴾» إذًا هو نُور، ﴿نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَا﴾ فلا شكَّ أنَّ مَن ارتبط بهذا القرآن فهو أقربُ الناس إلىٰ مَن اختارهم اللهُ -تعالىٰ للدخول في قوله تعالىٰ: ﴿نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَا﴾، والمختارون هم مَن اختارهم اللهُ لتعلُّم كتابه وتعليمه، وربُّك يخلُق ما يَشاء ويختار؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورىٰ: ٥٢، ٥٣].

ثم خَتَمَ مقدِّمة المقدِّمة بقوله: «**وقدْ كتبْتُ هذه المقدِّمة مختصرة بحسب تيسير الله تعالىٰ من إملاء الفؤاد، واللهُ الهادي إلىٰ سبيل الرشاد**»، والمتبادر إلىٰ الذِّهن من هذه العبارة أنه كتبَها استحضارًا من غير رجوع إلىٰ الكتُب، وغالب علم شيخ الإسلام وغالب كتُبه مما يستحضره، لكنَّه يذكر أنه كتبَها من إملاء فؤاده، وهذا يُخرجه من التبِعة في عدم ترتيبها وتنسيقها ونحو ذلك؛ لأنه يكتبها من إملاء فُؤاده، فقد ينسىٰ مسألةً، وقد يُفصِّل في مسألة، فلم يقصد في ذلك ترتيبًا وتبويبًا للأبواب، ولذلك لو جاء شخصٌ فقال: واللهِ أُريد أن أدرس المسائل التي ما درسها شيخ الإسلام مما هي في أُصُول التفسير، فسيجد مسائل كثيرة لم يذكرْها شيخ الإسلام، فهذه المقدِّمة لم يقصد فيها شيخ الإسلام استقصاء المسائل، ولم يقصد ترتيبها علىٰ شيءٍ مُعيَّن، ولذلك قد يقول بعض طلبة العلم: إنَّ المقدِّمة غير مرتَّبة.

وللعلم فهذه المقدِّمة ليسَت للمُبتدئين، بل هي للمتقدِّمين، بمعنىٰ: أنه ينبغي قبلها أن يتعلَّم الإنسان كُتُبًا في أصُول التفسير كمقدِّمات؛ مثل كتاب الشيخ محمد بن عثيمين مثلًا أو غيره، فإنه يُمهِّد لها؛ لأنَّ شيخ الإسلام يذكر المسائل الكبرىٰ، كقواعد كُلِّيَّة، فقد يتجاوز بعض المسائل المعروفة لطالب العلم ابتداءً، فلذلك ينبغي أن يُعلَم ذلك.

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فصل:

«يجب أن يُعلَم أنَّ النبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظه؛ فقوله تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ: «حَدَّثنا الذين كانوا يُقرِئوننا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تَعَلَّموا من النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشر آيات لم يُجاوزوها حتَّىٰ يتعلَّموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلَّمْنا القرآن والعلم والعمل جميعًا»، ولهذا كانوا يبقون مدَّة في حفظ السورة.

وقال أنس: «كان الرجلُ إذا قرأ البقرة وآل عمران جَلَّ[1] في أعيُنِنا».

وأقام ابنُ عُمر علىٰ حفظ البقرة عِدَّة سنين؛ قيل: ثماني سنين، ذكره مالك.

(١) في بعض النسخ: «جَدَّ».

وذلك أنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [محمد: ٢٤]، وقال: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]. وتدبُّر الكلام من دون مَعانيه لا يُمكن، وكذلك قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢] وعَقْلُ الكلام مُتَضَمِّنٌ لِفَهْمِه».

الشرح:

المصدر الأوَّل من مصادر فهم القرآن:

يتحدَّث المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الفصل عن المصدر الأوَّل من مصادر فهم كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وهو المتعلِّق بالمأثور، وهو ما جاء عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ وأصحابه؛ ونُلاحظ أن تفسير القرآن بالقرآن لم يُبيِّنه شيخ الإسلام، وهو يسبق هذا المصدر، ولكنَّه بَيَّنه في نهاية الكتاب في طُرُق التفسير، فلم يذكر تفسير القرآن بالقرآن هنا؛ لأنه أمرٌ واضح، وهو يُريد أن يُبيِّن القضايا التي ربما يكون فيها إشكال، أو تحتاج إلىٰ بيان أو يحتاج طالب العلم أن يعيَها ويُراعيها.

فلذلك ابتدأ بقوله: «**يجب أن يُعلَم أنَّ النبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ بيَّن لأصحابه**»، إذًا القضية هنا في بيان النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ للقرآن، وهنا أصلٌ أو

قاعدة أخرىٰ، وهي قوله: «**يجب أن يُعلَم أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه**»، فقوله تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا.

وهنا مَسألة قد تُشكل علىٰ بعضِ مَن يقرأ هذا الكلام، وهي:

هل بيَّن النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن لفظًا لفظًا؟

أو ما المقصود من كلام شيخ الإسلام؟ أو ماذا يقصد شيخ الإسلام هنا في أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن معاني القرآن كله كما بيَّن لهم ألفاظه؟

والجواب: أمَّا بيان الألفاظ؛ فقد بيَّنها النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه رضوان الله عليهم؛ فقرأ عليهم قراءة صحيحة، وقوَّمَه علىٰ ألسنتهم، وبيَّن لهم ما يحتاجون إلىٰ بيانه مما أشكل عليهم في فهمه، ولكن هل بيَّن لهم معاني القرآن كله؟

والجواب: لا شكَّ أن البيان العام المقصود هنا هو ما يُبيِّن سبيل العمل به، فسبيل العمل به لا بُدَّ أن يكون النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّنَه في القرآن كله؛ لأنَّ هذه وظيفته، والله تعالىٰ يقول: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فلا بُدَّ أن يكون النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن القرآن كله؛ حيث بيَّنه عليه الصَّلاة والسَّلام بقوله، ومن ذلك: ما ورد عنه عليه الصَّلاة والسَّلام من أقوال

في أبواب الفقه كلِّها؛ فكلُّ ما ورد عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ فهو بيانٌ للقرآن، وحياة النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلها بيانٌ للقرآن، فقد تركهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المحجَّة البيضاء ليلُها كنهارها، فهو عليه الصَّلاة والسَّلام في أقواله وأفعاله وتقريراته قد بيَّن القرآن كلَّه.

ولا شكَّ أنَّ السُّنَّة مُبيِّنة للقرآن؛ قال الله تعالىٰ: ﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٢٩]، والحِكمة هي: السُّنَّة، بمعنىٰ: تبيين التطبيق الصَّحيح للقرآن؛ فليس المقصود بمعاني القرآن أي: تبيين معاني الألفاظ الغريبة، كبيان معنىٰ ﴿العاديات﴾: أنها الخيل التي تَعْدُو إلىٰ الجهاد، فليس المقصود به هذا، ولم يقل النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك؛ لأن هذه الألفاظ هي غريبة بالنسبة لنا، لكنَّها لم تكن غريبة بالنسبة لأصحابه ومُعاصريه.

فلو قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثلًا: معنىٰ الفلَق هو: الصبح، لكان تعليمًا لِما هو معلوم، فالصَّحابة يعلمون أنَّ الفلَق هو الصبح؛ لأنهم أهلُ لسانٍ عربي فصيح، وكان اللسان في وقتهم أقوىٰ ما يكون فصاحةً، ونزل القرآن عليهم بلسانٍ عربي مُبين، فهم يفهمون ذلك، فلا يحتاجون إلىٰ بيانه، وإنما دخلَت العُجمة بعد اتِّساع الإسلام، ودخول أهل العُجمة فيه، فاستغرب الناسُ هذه اللغة، فدخلَت ألفاظ من العُجمة غَيَّبَت عنهم اللغة العربية الفصيحة؛ فأصبحت اللغة غريبة، فظهر **علم غريب القرآن**.

وقد أُشكل علىٰ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ شيء من ذلك؛ كاستشكالهم في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ فاختلط عليهم المقصود بالظلم، فقالوا: «**أيُّنا لم يظلمْ نفسه يا رسول الله؟**»؛ **فمَن ظلم نفسَه فليس له الأمن، فهذا إشكالٌ، فحلَّه النبيُّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بقوله: «ألم تسمعوا إلىٰ قول العبدِ الصَّالحِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»**[(١)]، فأعطاهم النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منهجًا آخر، وهو: أنَّ الكلمة ينبغي أن تُفسَّر بسياقها في القرآن كلِّه.

إذًا مقصود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بذلك أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن القرآن بأقواله وأفعاله وتقريراته، أمَّا بيانه لمعاني غريبه فهو قد بَيَّن ما احتاجوا إليه مما أُشكل عليهم، وهذا هو القول الفَصْل في بيان النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ثم ذكر بعد ذلك منهج السَّلَف الصَّالح، فقال: «**وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلَمِي: «حَدَّثنا الذين كانوا يُقرِئوننا القرآن؛ كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تَعَلَّموا من النبيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **عشر آيات لم يُجاوزوها حتىٰ يتعلَّموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلَّمْنا القرآن والعلم والعمل جميعًا»**[(٢)]**، ولهذا كانوا يبقون مدَّة في حفظ السُّورة**».

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم: (١٢٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٤١٠)، وغيره.

«**وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلَمِي: «حَدَّثنا الذين كانوا يُقرِئوننا القرآن؛ كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما**»، هنا يُريد شيخ الإسلام أن يُؤكِّد أن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يجمع لهم بين العلم والعمل، وأن مفهوم بيان كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ليس هو كما نفهمه نحن بتفسيره.

- **وهذه مسألة مهمَّة جدًّا**: بأنَّ المنهج النبويَّ في تبيين القرآن ليس هو تفسيره، وإنما المنهج النبوي في تبيين القرآن هو طريقة تطبيقنا له وتزكية أنفُسنا به، هكذا يقول أبو عبد الرحمن: «**كانوا إذا تعلَّموا عشر آيات**»، **أي: من النبيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**لم يُجاوزوها حتىٰ يتعلَّموا ما فيها من العلم والعمل**»، **وهذا هو بيان النبيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لهم، قالوا: «فتعلَّمْنا القرآن والعلم والعمل جميعًا»**.

- **الأمر الثاني الذي نتعلَّمُه من ذلك**: هو منهج السَّلَف في تعلُّم القرآن، وهو أنهم كانوا يجمعون بين العلم والعمل، قال: «**ولهذا كانوا يبقون مدَّة في حفظ السُّورة**».

قوله: «**وقال أنس: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جلَّ في أعيُننا، وأقام ابن عُمر علىٰ حفظ البقرة عِدَّة سنين، قيل: ثماني سنين، ذكره مالكٌ»**»؛ وذلك لأنه يتعلَّم معناها والعمل بها، ولهذا بقي ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مدة طويلة في تعلُّمها، قال: «وأقام ابن عُمر علىٰ حفظ البقرة عدة سنين، قيل: ثماني سنين، وقيل: اثنتي عشرة سنة، فابن عُمر وأبوه حفظاها في ثماني سنين. وقيل: حفظها أبوه في اثنتي عشرة سنة، ثم نَحَرَ جَزورًا».

قوله: «**وذلك أنَّ الله تعالىٰ قال:** ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]»، وهنا يتضح مفهوم التدبُّر عند شيخ الإسلام.

مفهوم شيخ الإسلام للتدبُّر: هو الجمع بين العلم والعمل؛ أي: أن يعرف الإنسان العلم والعمل في الآية ويُطبِّقه، وهو يختلف عن مفهومنا للتدبُّر؛ **فمفهومنا للتدبُّر هو أن ننظر في الآيات ونستنبط منها الأحكام ونستخرج المعاني.**

إذًا ينبغي أن يعلم طالب العلم: أنَّ فهم القرآن الفهم الصَّحيح ليس هو فهم مَعانيه فقط، أو فهم الألفاظ فقط، بل هو الجمع بين فهم مَعانيه وسُبُل العمل به، ثم تزكية النُّفُوس به، وهذا هو الذي جاء في الآية: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ أي: فهم الكتاب بما فيه من علم ﴿وَٱلْحِكْمَةَ﴾؛ أي: سُبُل التطبيق، ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾؛ أي: بأن يتخلَّقوا ويتقيَّدوا به، فهذا هو المنهج الصَّحيح.

فالمنهج الصَّحيح الكامل في فهم كتاب الله تعالىٰ هو أن نفهم مَعانيه، وما يُريد الله منَّا، فمثلًا قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] فيها وحدانية الله عَزَّوَجَلَّ، أمَّا تطبيق توحيد الله فيعني: ألَّا ندعو غيره، وأن نُوجِّه أمرنا إليه وحده، وأن نقوم بما أمر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من أمور التوحيد، ومنها التوجُّه إليه في الصَّلاة، والطَّواف بالبيت، فكلُّ هذه تطبيقات، ثم نُزكِّي أنفُسنا، بالخشوع

في الصلاة، وإخلاص التوجُّه فيها إلىٰ الله، وغير ذلك من أمور التزكية، وهذا هو المنهج الصَّحيح.

قوله: «**وتدبُّر الكلام دون فهم مَعانيه لا يُمكن**»، وهنا قاعدة مهمَّة لا بُدَّ أن تُحفظ، فلا يمكن أن نتدبَّر القرآن إلَّا بعد تفهُّم مَعانيه، فلو جاء أحدٌ وقال مثلًا: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾ [العاديات: ١] وهو لا يعرف معنىٰ ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ﴾، ولا يعرف معنىٰ ﴿ضَبۡحٗا﴾؛ فلا يستطيع أن يتدبَّر الآيات، بل سيأتي بمواضع الخلل.

ولذلك أذكر مرة أنني سألت أحد الإخوة في الله: ما معنىٰ «الصمد»؟ فجاء بشيءٍ من عنده؛ فقال: «الصَّمد»: يعني: الصَّامد!! قلتُ: من أين أتيتَ بهذا؟! قال: واللهِ هذا الذي خطَر علىٰ بالي!!

فليسَت المسألة ما خطر علىٰ بالنا، فلا بُدَّ أن يكون الإنسان علىٰ علم ليفهم كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا معنىٰ الصمد، فهو السيِّد الذي له السُّؤدد الكامل، فهو كاملٌ في ذاته، وأسمائه، والصَّمد: الذي تصمد إليها الخلائق في حوائجها، ولذا لا يمكن تدبُّر القرآن إلَّا بفهم مَعانيه، وهذه قاعدة عظيمة يجب أن نعلمها ونعمل بها.

قوله: «**وكذلك قال**: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [**يوسف**: ٢] **وعقلُ الكلام مُتضمِّنٌ لفهمه، ومن المعلوم أنَّ كلَّ كلام فالمقصود منه فهم**

مَعانيه دون مجرد ألفاظه؛ فالقرآن أولىٰ بذلك، وأيضًا: فالعادة تمنع أن يقرأ قومٌ كتابًا في فَنٍّ من العلم؛ كالطبِّ والحساب ولا يستشرحوه، فكيف بكلام الله الذي هو عِصمتُهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دِينهم ودنياهم؟!»

قوله: «**ومن المعلوم أنَّ كلَّ كلامٍ فالمقصود منه فهم مَعانيه دون مجرد ألفاظه**»، وهذه أيضًا **قاعدة عامة، فكلُّ كلام فالمقصود منه فهم مَعانيه دون مجرد ألفاظه**؛ فالقرآن أولىٰ بذلك، فلا بُدَّ من الفهم مع القراءة، فإن قرأ أحدٌ القرآن بألفاظٍ ولم يفهم معناها، فلا تحصل له ثمرةٌ في ذلك، إلَّا إنه يتعبَّد الله بألفاظ القرآن، خصوصًا إذا لم يكن يعرف اللغة العربية، وبذلك فهو لا يقرأ القرآن، بل إذا كان لا يعرف اللغة العربية فله أن يقرأ القرآن من غير فهم؛ لأن هذا هو جهده الذي وصل إليه، لكنَّ الذي ينطق اللغة العربية ويفهم مُراد الله عَزَّوَجَلَّ فمُراده سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ العام أن يُقرَأ القرآن بفهم، والمقصود بالفهم هنا هو الفهم العام، فمَن يقرأ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١ : ٣]؛ فإنَّه يعرف أنه يستعيذ بالله تعالىٰ مُعَظِّمًا له بهذه الأسماء التي ذكرها.

قوله: «**ولهذا كان النِّزاع بين الصَّحابة في تفسير القرآن قليلًا جدًّا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصَّحابة؛ فهو قليلٌ بالنسبة إلىٰ مَن بعدهم، وكلَّما كان العصرُ أشرَفَ كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر**».

وهذه العبارة فيها قاعدتان:

● **القاعدة الأولىٰ**: أن النِّزاع بين الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في التفسير كان قليلًا جدًا؛ لأنهم عاصروا التنزيل وعايشوه مع النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهم أهل لسانٍ عربي فصيح، وعرفوا كيف يُطبِّقون القرآن علىٰ وجهه، ولذا كان الخلاف بينهم قليلًا جدًّا، وهذه قاعدة.

وقوله: «**وإن كان في التابعين أكثر منه في الصَّحابة**» تبعٌ للقاعدة السَّابقة، وهو أنَّ النِّزاع في تفسير القرآن بين التابعين كان أكثر منه في الصَّحابة، ويُستنبط من هذا: أنَّ الخلاف يتسع كلَّما ابتعدوا عن وقت التنزيل، فالبُعد الزمني من أسباب وقوع الاختلاف.

● **ثم ذكر قاعدة أخرىٰ**، وهي ليسَت من قواعد التفسير فقط، وإنما قاعدة عامَّة، وهي قوله: «**كلَّما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر**» وهذه مهمَّة جدًّا، فشيخ الإسلام يُريد من هذا أمرًا، وهو أن يُرسِّخ في نفوسنا أن نرجع إلىٰ أقوال السَّلَف؛ لأن وقتهم أشرف الأوقات مع النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واجتماعهم أكثر، وائتلافهم أقوىٰ، وعلمُهم أرسخ، فهذا يُرسِّخ في نفوسنا منهجًا، ويبني في نفُوسنا منهجًا في طلب العلم، وهو أنَّنا نُعظِّم أقوال الصَّحابة رضي الله ، وأن نُرجع الاختلاف إليهم، ولذلك ينبغي علىٰ طالب العلم خصوصًا في التفسير أن يرجع كثيرًا إلىٰ أقوال الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فالمشكلة أن بعض طلبة العلم يُريد أن يتزوَّد بالمسائل والخلافات، ويعتمد علىٰ: قال فلان، وقال فلان، فتَقِلُّ بَرَكَة العلم، ويَتشعَّب ذِهنُه، ويظنُّ أنَّه بذلك قد تزوَّد بمسائل كثيرة، وهو لا يعلم أنَّ أقوال السَّلَف سبحان الله فيها من البركة والمعاني الجامعة ما ليس في غيرها؛ فهم أبركُ وأقوىٰ رُسوخًا وعلمًا، ولذلك فإن كلَّ مَن ارتبط بعلم السَّلَف سبحان الله قَوِيَ علمُه ورسخ وعظُمَت بركتُه ونفعُه.

والمثال علىٰ ذلك: الأئمَّة الأربعة، وكان أقواهم ارتباطًا بالنصِّ آخرُهم الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّه قد علم السُّنَّة وحواها، وهذا لا يدلُّ علىٰ أنَّنا نُفضِّله عليهم، لكنَّه قد جمع علمَهم، وجمع السُّنَّة في «المسند».

وأيضًا: شيخ الإسلام، نُلاحظ أن كتُبه مثل: «الواسطية»، و«الحموية»، فيها: قال الله، قال رسوله؛ فالارتباط بالنصِّ يُعطي الإنسان بركةً وقيمةً ووزنًا.

وأيضًا: محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليس هو أفقه عُلماء عصره، ففيهم مَن هو أعلم منه في الفقه والعلم بالفقه، لكنَّه ارتبط بالقرآن والسُّنَّة في قضايا عظيمة؛ فحصل الخيرُ من دعوته، وترىٰ العقيدة التي كتَبَها؛ كـ «كتاب التوحيد» فيه: قال الله، قال رسوله.

فالحاصل: أنَّ مَن أراد منكم البركة في عُمره وفي علمه وفي أثره وبركته فليرتبط بالنصِّ.

إشكال: بعض الشباب كطلبة العلم يظنُّ أنَّ الارتباط بالنصِّ ليس فيه كثير علم، ولكنَّ الغوص في شُروح العلم وشُروح الكتُب، والاستطراد في المسائل والخلافات هو الذي يُعطي الإنسان سعةً في العلم.

والحقُّ: أنَّ هذه الشُّروح والاستطرادات فيها فوائد، لا يُستغْنَىٰ عنها، لكنَّ عظمة العلم ورسوخه وبركته في النصِّ؛ كما قال عليٌّ رضي اللهُ تعالىٰ عنه: «مَن ابتغىٰ الهُدىٰ في غيره أضلَّه الله»[1]، فكلَّمَا ابتغىٰ الإنسان الهدىٰ من النصِّ كان علىٰ نورٍ وهُدًىٰ أكثر من غيره.

وليس معنىٰ ذلك أنَّنا نُزهِّد في العلم، فلا شكَّ أنَّ كُلَّ الكتُب التي ألَّفَها عُلماء الشريعة مُرتبطة بالكتاب، لكن المقصود أنَّ طالب العلم يُعظِّم النصَّ، خاصَّة كتاب الله تعالىٰ، ثم سُنَّة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «**ومِن التابعين مَن تَلَقَّىٰ جميع التفسير عن الصَّحابة، كما قال مجاهد: «عرضتُ المصحف علىٰ ابن عباس؛ أوقفه عند كلِّ آيةٍ منه، وأسأله عنها»، ولهذا قال الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد؛ فحسبك به»، ولهذا يعتمد علىٰ تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد وغيره مِمَّن صنَّف في التفسير؛ يُكرِّر الطرُق عن مجاهد أكثر من غيره**».

(١) أخرجه الترمذي في السنن رقم: (٢٩٠٦) وغيره، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

وهنا فائدتان:

- **أولًا**: وهي تُعتبر قاعدة، وهي أنَّ مِن التابعين مَن تلقَّىٰ جميع التفسير عن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهذا يُعطينا منهجًا في التفسير، فلا بُدَّ مِن معرفة مَن هم أبرز التابعين الذين تلقَّوا التفسير عن الصَّحابة، فنعتبر هذه أصلًا أو قاعدة، ونجعلها من الأشياء المهمَّة التي يجب أن يعلمها طالب العلم، وهي: أنه مِن التابعين مَن بَرز في التفسير، وذلك بأخذه التفسير كلِّه عن الصَّحابة؛ كمجاهد.

- **ثانيًا**: ثم ذكر فضيلة مجاهد في قوله: «**عَرضتُ المصحَف علىٰ ابن عباس؛ أوقفه عند كلِّ آية منه، وأسأله عنها**»، وهذا أيضًا يُعطينا منهجًا في التفسير في العرض والسؤال، بمعنىٰ: القراءة علىٰ عالم وسُؤاله عمَّا أشكل؛ فمجاهد استوقف ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند كلِّ آية، ثلاث مرات.

وفي رواية أخرىٰ له: «**عَرضتُ المصحف علىٰ ابن عباس ثلاث مرات**»[1]، وهذا أيضًا منهج لطالب العلم، وهو أنه ينبغي عليه أن يأخذ القرآن عَرْضًا علىٰ شيخ عالم، وليس مُقْرِئًا فقط، بل عالم يَستقرئه، بمعنىٰ: يُحاول أن يتدارس معه الآيات، ويعرض عليه المشكلات، وهذا يحمله علىٰ أن يقرأ في التفسير، ثم يرىٰ ما هي المواضع المشكلة فيُناقشه فيها، وهذا منهجٌ جميل أَصَّلَه لنا مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٩٠).

ولهذا قال الثوري: «إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد؛ فحسبك به»، هذا يُؤكِّد لنا منزلة مجاهد في التفسير؛ لأنه أخذه من ابن عباس رضي عنهما؛ وهو حبر الأمَّة وترجمان القرآن؛ فهو أبرز طلابه.

ثم قال: «**ولهذا يعتمد علىٰ تفسيره الشافعي، والبخاري، وغيرهما من أهل العلم، وكذلك الإمام أحمد وغيره ممَّن صنَّف في التفسير؛ يُكرِّر الطُرُق عن مجاهد**»، ثم قال: «**والمقصود: أنَّ التابعين تلقَّوا التفسير عن الصَّحابة، كما تلقَّوا عنهم علم السُّنَّة**» وهذه أيضًا قاعدة، وهي: أنَّ التابعين تلقَّوا التفسير عن الصَّحابة، أعني: عموم التابعين، فمِن التابعين مَن تلقَّوا جميع التفسير عن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كما تلقَّوْا عنهم الحديث، وإن كانوا قد يتكلَّمون في بعض ذلك باستنباط.

إذًا نستطيع القول: بأنَّ الآثار الواردة عن التابعين تأتي علىٰ قسمين:

قسمٌ تلقَّوْه عن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قسمٌ من استنباطاتهم؛ فينبغي أن يُعْلَم ذلك ليُمَيَّز، فهم كانوا يتكلَّمون في بعض السُّنَن بالاستنباط والاستدلال.

فالخلاصة: أنهم تعلَّموا العلم أوَّلًا من النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم عن الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عمَّا نقلوه عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم عن الصَّحابة فيما اجتهدوا فيه، ثم عن التابعين فيما نقلوه عن الصَّحابة، ثم عن التابعين فيما استنبطوه من أنفسهم.

وهذه المراتب يُتوسَّع في الخلاف فيها، فكلَّما عَلَوْنا بها قلَّ الخلاف، وحَصَّلنا الصِّحَّة واليقين في العلم بالتفسير.

نسأل اللهَ أن يرزقنا وإيَّاكم العلم النافع، والعمل الصَّالح، وصلَّىٰ اللهُ وسلَّم علىٰ النبيِّ محمَّد.

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الخِلاف بين السَّلَف:

«الخِلاف بين السَّلَف في التفسير قليل، وخِلافهم في الأحكام أكثر من خِلافهم في التفسير، وغالب ما يصحُّ عنهم من الخِلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوُّع، لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

أحدهما: أن يُعبِّر كلُّ واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدلُّ علىٰ معنًىٰ في المسمَّىٰ غير المعنىٰ الآخر مع اتحاد المسمَّىٰ، بمنزلة الأسماء المتكافِئة التي بين المترادفة والمتباينة، كما قيل في اسم السَّيف: الصَّارم، والمُهَنَّد.

وذلك مثل: أسماء الله الحسنىٰ، وأسماء رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأسماء القرآن؛ فإن أسماء الله كلَّها تدلُّ علىٰ مسمًّىٰ واحدٍ، فليس دُعاؤه باسمٍ من أسمائه الحسنىٰ مضادًّا لدُعائه باسمٍ آخر، بل الأمر كما قال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وكلُّ اسمٍ من أسمائه يدلُّ علىٰ الذَّات المسمَّاة، وعلىٰ الصفة التي تضمَّنَها الاسم؛ كالعليم يدلُّ علىٰ الذَّات والعِلم، والقدير يدلُّ علىٰ الذَّات

والقُدرة، والرَّحيم يدلُّ علىٰ الذَّات والرحمة، ومَن أنكر دلالة أسمائه علىٰ صفاته مِمَّن يدَّعي الظاهر، فقوله من جنس قول غُلاة الباطنيَّة القرامطة الذين يقولون: لا يُقال: هو حيٌّ، ولا ليس بحيٍّ، بل ينفون عنه النقيضين؛ فإنَّ أولئك القرامطة الباطنية لا يُنكرون اسمًا هو علم محض؛ كالمُضمَرات، وإنما يُنكرون ما في أسمائه الحسنىٰ من صفات الإثبات، فمَن وافقهم علىٰ مقصودهم كان مع دعواه الغُلُو في الظاهر مُوافقًا لغُلاة الباطنية في ذلك، وليس هذا موضع بَسْط ذلك».

الشرح:

المسائل المُشكلة:

هذه المسألة هي أهمِّ مسائل أصُول الفقه وأصُول التفسير، وهي من المسائل المشكلة التي تحتاج من طالب العلم أن يَعِيَها؛ لأنَّ غالب التفسير مبنيٌّ علىٰ الخِلاف، وخاصَّة الوارد عن السَّلَف؛ ولذلك لو رجعنا إلىٰ تفسير ابن جرير، فسنجد أن جُلَّه خِلافٌ بين السَّلَف؛ فيذكر الآية، ثم يذكر المعاني الواردة عن السَّلَف مع ذكر خِلافهم، ثم يُرَجِّح، ونحن نُريد أن نضع المنهج القويم في التعامل مع هذا الخِلاف؛ أي: الخِلاف بين السَّلَف؛ لأنَّنا علىٰ يقين بأنَّ أقوال السَّلَف مُعتبرة، وطالب العلم لا بُدَّ أن يرجع إليها؛ فيجب أن نفهم طريقة التعامل مع هذا الخِلاف.

قوله: «**الخِلاف بين السَّلَف في التفسير قليل، وخِلافهم في الأحكام أكثر من خِلافهم في التفسير، وغالب ما يصحُّ عنهم من الخِلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان: أحدهما أن يُعبِّر كلُّ واحد**» هنا قاعدة، وهي قوله: «**الخِلاف بين السَّلَف في التفسير قليل، وخِلافهم في الأحكام أكثر من خِلافهم في التفسير**»؛ فكلُّ ما بين أيدينا من أقوال التفسير غالبُه وقعَ فيه خِلاف، فكيف نجمع بين هذا وكلام شيخ الإسلام؟

وعند تأمُّل قوله بعد ذلك: «**وغالب ما يصحُّ عنهم من الخِلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوُّع لا اختلاف تضاد**»، فهذه قاعدة؛ أي: غالب ما يصحُّ عنهم من الخِلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوُّع، لا اختلاف تضاد؛ أي: ليس خلافًا علىٰ الحقيقة، وإنما هو اختلاف تنوُّع.

إذًا الخِلاف بين السَّلَف قليل؛ لأنَّ غالب الوارد عنهم اختلاف تنوُّع، واختلاف التنوُّع ليس خلافًا، فإنه يُقبَل كلُّه، فهذا يقول كذا، وهذا يقول كذا، فنجمع بين القولين أو الأقوال.

إذًا هنا قاعدتان:

- **القاعدة الأولىٰ**: الخِلاف بين السَّلَف في التفسير قليل.
- **والقاعدة الثانية**: غالب ما يصحُّ عنهم من الخِلاف يرجع إلىٰ اختلاف تنوُّع، لا اختلاف تضاد.

ونستفيد من هذا الكلام منهجًا، وهو أنَّ طالب العلم إذا رجع إلىٰ أقوال السَّلَف في التفسير؛ فإنه لا يتعجَّل أن يقول: في هذه الآية قولان؛ بل إنَّه ينبغي أن يقول: والوارد عن السَّلَف كذا وكذا وكذا، ويجمع بعد ذلك بين الأقوال مُعتبرًا اختلافهم هنا اختلاف تنوُّع؛ فيجمع بين الأقوال، كما هو منهج ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله: «**وذلك صنفان: أحدهما أن يُعبِّر كلُّ واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه**»، فالمراد هنا: هو اختلاف التعبير.

قوله: «**تدلُّ علىٰ معنًىٰ في المسمَّىٰ غير المعنىٰ الآخر، مع اتحاد المسمَّىٰ**»؛ مثل لفظ الجلالة: الله؛ قال أحدُهم: هو القدير، وقال أحدُهم: هو الحيُّ، فهذا عبَّر عنه بمسمَّىٰ معيَّن، وهذا عبَّر بمسمَّىٰ آخر.

إذًا عبارة: «**تدلُّ علىٰ معنًىٰ في المسمَّىٰ غير المعنىٰ الآخر، مع اتحاد المسمَّىٰ**»؛ أي: المراد بمنزلة الأسماء المتكافئة؛ يعني: القدير، والحي، والعزيز، والغفور مُتكافئة، فقوله: «**التي بين المترادفة**»، فالمترادفة أي: مثل اللفظة التي لها مُترادفات، فمثلًا: الفَلَق قيل: هو الصبح، وقيل هو: كلُّ شيءٍ مَفلوق.

قوله: «**والمتباينة**» هي المتضادَّة؛ فالليل غير النهار، وبهذا المفهوم هي متضادَّة، ولكن بمفهومٍ آخر ربما تكون من أوقات الزمن التي تُعَدُّ لمسمَّىٰ

واحد، وهو الزمن، ولكن هي مُتباينة من حيث إنَّ الليل غير النهار.

قوله: «**كما قيل في اسمِ السَّيف: الصَّارم والْمُهَنَّد**»، أي: لو قال أحدُهم عن السَّيف: هو الصَّارم، وقال الآخر: هو الْمُهَنَّد، فكلاهما صحيح، إنما اختلفَت العبارة بحسب مقصود كلِّ واحد.

قوله: «**وذلك مثل أسماء الله الحسنىٰ، وأسماء الرسول** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وأسماء القرآن، فإنَّ أسماء الله كلها تدلُّ علىٰ مسمًّىٰ واحد وهو الله تعالىٰ**»، فليس دُعاؤه باسمٍ من أسمائه مُضادًّا لدُعائه بالاسم الآخر، فأنت تدعوه بالغفور ولا يعني أن هذا مضادٌّ لمعنىٰ العزيز، كما قال الله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

قوله: «**وكلُّ اسمٍ من أسمائه يدلُّ علىٰ الذَّات المسمَّاة وعلىٰ الصفة التي تضمَّنَها الاسم؛ كالعليم يدلُّ علىٰ الذَّات والعلم، والقدير يدلُّ علىٰ الذَّات والقُدرة، والرَّحيم يدلُّ علىٰ الذَّات والرَّحمة**»، وهنا قاعدة وهي: **أنَّ كلَّ اسمٍ من أسماء الله يدلُّ علىٰ أمرين: يدلُّ علىٰ ذات الله وعلىٰ صفته**؛ فاسمه الحيُّ يدلُّ علىٰ ذات الله عَزَّوَجَلَّ ويدلُّ علىٰ حياته، واسمه العليم يدلُّ علىٰ ذات الله تعالىٰ وجودًا ويدلُّ علىٰ علمه، إذًا كلُّ اسم يدلُّ علىٰ الذَّات، أو المسمَّىٰ والصِّفة.

قوله: «**ومَن أنكر دلالة أسمائه علىٰ صفاته ممَّن يدَّعي الظاهر؛ فقوله من جنس قول غُلاة الباطنيَّة القرامطة الذين يقولون: لا يُقال: هو حيٌّ ولا ليس بحيٍّ. بل ينفون عنه النقيضين؛ فإنَّ أولئك القرامطة الباطنيَّة لا يُنكرون اسمًا هو علم محض؛ كالمضمَرات، وإنما يُنكرون ما في أسمائه الحسنىٰ من صفات الإثبات؛ فمَن وافقهم علىٰ مقصودهم كان مع دَعواه الغُلُو في الظاهر مُوافقًا لغُلاة الباطنيَّة في ذلك، وليس هذا موضع بَسْط ذلك**»، وضع شيخُ الإسلام هنا قاعدة، ثم بسط الكلام واستطرد في بيان مَن خالفها، وهو بيان منهج أهل السُّنَّة والجماعة في إثبات أسماء الله وإثبات ما دلَّت عليه، بخلاف مَن عطَّلها، فقال: هو حيٌّ بلا حياة، أو بمعنًىٰ لا يُوصف بالحياة التي تُشبه حياة المخلوقين؛ فنفىٰ عنه قومٌ الصفة خشية التشبيه؛ فعطَّلوا أسماءه تعالىٰ، وهذه قاعدة عامَّة في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم ذكر لنا في آخر كلامه قوله: «**وليس هذا موضع بَسْط**» مما يدلُّ علىٰ أنه استطرد في هذا الكلام؛ ليُبيِّن مقصوده منه، وليس محلَّه، وهذا منهجُه أنه إذا استطرد يرجع فيقول: وإنما المقصود...

قال: «**وكلُّ اسم من أسمائه يدلُّ علىٰ الذَّات المسمَّاة وعلىٰ الصفة التي تضمَّنَها الاسم**»؛ فالمقصود أنَّ كلَّ اسمٍ من أسمائه يدلُّ علىٰ ذاته وعلىٰ ما في الاسم من صفاته، ويدلُّ أيضًا علىٰ الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم، فهذه زيادةٌ في نفس القاعدة الأولىٰ.

كالعليم يدلُّ علىٰ الذَّات والعلم، والقدير يدلُّ علىٰ الذَّات والقُدرة، والرَّحيم يدلُّ علىٰ الذَّات والرَّحمة؛ فالعليم يدلُّ علىٰ ذاته، ويدلُّ علىٰ علمه، ويدلُّ علىٰ الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم، كالقدير مثلًا، فالعليم يدلُّنا علىٰ القُدرة؛ لأنه إذا كان بكلِّ شيء عليم فهو قادر بطريق اللزوم، أي: يلزم من علمه بكلِّ شيء قُدرته، ويلزم من علمه حياته، ويلزم من علمه بصرُه.

فالاسم يدلُّ علىٰ ثلاثة معانٍ: الذَّات، وما في الاسم من صفات، وما في الصفة الأخرىٰ أيضًا بطريق اللزوم.

قوله: «**وكذلك أسماء النبيِّ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ **مثل: محمَّد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب**»، وكذلك أسماء القرآن؛ مثل: (القرآن، والفرقان، والهدىٰ، والشِّفاء، والبيان، والكتاب)، وأمثال ذلك.

فإذا كان مقصود السَّائل تعيين المسمَّىٰ؛ عَبَّرنا عنه بأيِّ اسمٍ كان؛ إذا عَرَف مُسمَّىٰ هذا الاسم، وقد يكون الاسم عَلَمًا، وقد يكون صفة؛ كمَن يسأل عن قوله: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي ﴾ [طه: ١٢٤] ما ذِكْرُه؟

فيُقال له: هو القرآن مثلًا، أو هو ما أنزله من الكتُب، فإنَّ الذِّكْرَ مصدر، والمصدر تارة يُضاف إلىٰ الفاعل، وتارة إلىٰ المفعول.

فإذا قيل: ذِكْر الله بالمعنىٰ الثاني، كان ما يُذكر به؛ مثل قول العبد: سبحانَ الله والحمدُ لله، ولا إلهَ إلَّا الله، والله أكبر.

وإذا قيل بالمعنىٰ الأوَّل: كان ما يذكره هو؛ وهو كلامه. وهذا هو المراد في قوله: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي ﴾ [طه: ١٢٤]؛ لأنه قال قبل ذلك: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣] وهُداه: هو ما أنزله من الذِّكْر، وقال بعد ذلك: ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ﴾ [طه ١٢٥: ١٢٦].

والمقصود أن يُعرف أنَّ الذِّكْرَ هو كلامُه المنزَّل، أو هو ذِكْر العبد له، فسواء قيل: ذكري: كتابي، أو كلامي، أو هُداي، أو نحو ذلك؛ فإنَّ المسمَّىٰ واحدٌ).

الكلام هنا عن الخِلاف؛ فقول: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي ﴾ [طه: ١٢٤] فقد تختلف أقوال السَّلَف في بيان معنىٰ الذِّكْر؛ فهو يقول: بعضُهم يُعبِّر عنه بالمقصود بالذِّكْر نفسه، وهو: (سبحانَ الله، والحمدُ لله)؛ وهو نوعٌ من أنواع الذِّكْر أو بيان ما يُذكَر به، وإمَّا أن يكون المقصود به ما أنزل علىٰ أنبيائه، فيُقال: لو قال أحد الصَّحابة: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي ﴾ [طه: ١٢٤]: هُداي، وقال بعضهم: القرآن، وقال بعضهم: (سبحانَ الله والحمدُ لله، ولا إلهَ إلَّا الله، والله أكبر)؛ وبذلك لم تختلف أقوالهم متضادة؛ إذ كلُّها رجعَت إلىٰ الذِّكْر، فهو يُبيِّن لنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ من أسباب اختلافهم: أنهم يُعبِّرون عن الشيء بعبارة تدلُّ علىٰ مُسمَّاه؛ فهذا ليس خِلافًا، وإنما هو اختلاف تنوُّع، لا اختلاف تضاد، ولذلك قيل: ذكري: كتابي، كلامي، هُداي، أو نحو ذلك؛ فإنَّ المسمَّىٰ واحد.

قوله: «**وإن كان مقصود السائل معرفة ما في الاسم من الصفة المختصَّة به؛ فلا بُدَّ من قَدْرٍ زائد علىٰ تعيين المسمَّىٰ؛ مثل: أن يَسأل عن القدوس، السَّلام، المؤمن، وقد علم أنَّه الله؛ لكنَّ مُراده: ما معنىٰ كونه قُدُّوسًا، سلامًا، مُؤمنًا؟ ونحو ذلك**»، هنا قد يكون السَّائل أراد دلالة الكلمة نفسها في ذاتها؛ فالقُدُّوس وإن كان اسمًا من أسماء الله تعالىٰ، لكن معناه: تَقَدَّس القُدُّوس، بمعنىٰ: التطهُّر والتنزُّه، فهو يُريد هذا المعنىٰ، فقد يُعبِّر عنه بدلالته الخاصَّة، وقد يُعبِّر عنه بدلالته العامة؛ أي: الدالَّة علىٰ المسمَّىٰ، وإذا عرف هذا فقد رجع إلىٰ أقوال السَّلَف.

قوله: «**إذا عُرف هذا، فالسَّلَف كثيرًا ما يُعبِّرون عن المسمَّىٰ بعبارة تدلُّ علىٰ عينه، وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر، كمَن يقول: أحمد هو الحاشر، والماحي، والعاقب. والقُدُّوس: هو الغفور، والرَّحيم؛ أي: أنَّ المسمَّىٰ واحد، لا أنَّ هذه الصفة هي هذه الصفة، ومعلومٌ أنَّ هذا ليس اختلاف تضادٍّ، كما يظنُّه بعضُ الناس**».

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ كثيرًا من أقوال السَّلَف في التفسير يُعبِّرون بها عن المسمَّىٰ بعبارة تدلُّ علىٰ العين؛ أي: ليس تفسيرهم لذات الكلمة، فيُعبِّرون عن الصِّراط المستقيم بعبارة، القرآن والرسول، إلىٰ غير ذلك، وهذا مثاله في الصِّراط المستقيم.

قوله: «**مثال ذلك: تفسيرهم للصِّراط المستقيم؛ فقال بعضهم: هو القرآن؛ أي: اتِّباعه؛ لقول النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث عليٍّ الذي رواه الترمذيُّ، ورواه أبو نعيم من طرُق متعدِّدة: «هو حَبْلُ الله المتين، وهو الذِّكْر الحكيم، وهو الصِّراط المستقيم»**.

وقال بعضهم: هو الإسلام؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث النواس بن سمعان الذي رواه الترمذيُّ وغيره: «ضربَ اللهُ مثلًا صراطًا مُستقيمًا، وعلىٰ جَنبَتَي الصِّراط سُوران، وفي السُّورين أبوابٌ مُفتَّحة، وعلىٰ الأبواب سُتُور مُرْخَاة، وداعٍ يدعو من فوق الصِّراط، وداعٍ يدعو علىٰ رأس الصِّراط»، قال: «فالصِّراط المستقيم: هو الإسلام، والسُّوران: حدودُ الله، والأبواب المفتَّحة: محارم الله، والدَّاعي علىٰ رأس الصِّراط: كتاب الله، والدَّاعي فوق الصِّراط: واعظ الله في قلب كلِّ مُؤمن»، فهذان القولان متفقان؛ لأنَّ دِين الإسلام هو اتِّباع القرآن، ولكِنْ كلٌّ منهما نَبَّه علىٰ وصفٍ غير الوصف الآخر».

هنا أورد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تفسيرًا للسَّلَف للصِّراط المستقيم: «**فقال بعضهم: القرآن؛ أي: اتِّباعه**»، ثم استدلَّ علىٰ ذلك، ثم قال بعضهم: الإسلام، واستدلَّ علىٰ ذلك، يعني: عبَّر النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصِّراط بأنه القرآن، وعبَّر عنه بأنه الإسلام، وليس ثَمَّ تعارُض بين القرآن والإسلام؛ لأنَّ القرآن هو مصدر دِين الإسلام؛ فقال: «**فهذان القولان مُتَّفقان؛ لأنَّ دِين الإسلام هو: اتِّباع القرآن، ولكنْ كلٌّ منهما نبَّه علىٰ وصفٍ غير الوصف الآخر**».

وهذا منهجٌ عظيم يجب أن يعلمه طالب العلم، وهو: أنه إذا وقفَ علىٰ قولين للسَّلَف نظر فيهما؛ فإن كانت العبارات تدلُّ علىٰ مُسمًّىٰ واحدٍ، فعليه أن يجمع بينهما، وهذا هو الفقه في الخِلاف بين السَّلَف.

قوله: «**كما أنَّ لفظ صراط يُشعر بوصفٍ ثالث، وكذلك قول مَن قال: هو السُّنَّة والجماعة، وقول مَن قال: هو طريق العبوديَّة، وقول مَن قال: هو طاعة الله ورسوله وأمثال ذلك، فهؤلاء كلُّهم أشاروا إلىٰ ذاتٍ واحدة، ولكن وَصَفَها كلٌّ منهم بصفةٍ من صفاتها**»، يعني: هنا تعبير ثالث ذَكَرَه، وهو قول مَن قال منهم: هو السُّنَّة والجماعة، وقول مَن قال: هو طريق العبوديَّة، وقول مَن قال: هو طاعة الله ورسوله، وأمثال ذلك كلُّها داخلة في ذلك المسمَّىٰ، فهؤلاء كلُّهم أشاروا إلىٰ ذاتٍ واحدة، ولكن وَصَفَها كلٌّ منهم بصفة من صفاتها.

ثم أتينا إلىٰ الصنف الثاني، وهو نوعٌ من أنواع الاختلاف بين السَّلَف في التفسير، وهو اختلاف تنوُّع، وذلك بأن يُعبِّر كلٌّ منهم بعبارة علىٰ مُسمًّىٰ واحد.

قوله: «**الصنف الثاني: أن يذكر كلٌّ منهم من الاسم العام بعضَ أنواعه علىٰ سبيل التمثيل**»، **وهذه قاعدة**، وهي: أنَّ بعض السَّلَف يذكر الاسم العام ببعض أنواعه، أو صورة منه، علىٰ سبيل التمثيل، وتنبيه المستمع.

قوله: «**وتنبيه المستمع علىٰ النوع، لا علىٰ سبيل الحدِّ المطابق للمحدود في عُمومه وخُصوصه، مثل: سائل أعجمي سأل عن مُسمَّىٰ لفظ «الخُبز»، فأُرِي رغيفًا، وقيل له: هذا، فالإشارة إلىٰ نوع هذا، لا إلىٰ هذا الرغيف وحدَه**»، أي: لو قالوا: الخبز، فأريناه الصمولي، يُسمُّونه عندنا: صامولي، هذه لُغة القصيم، الشابورة، وهذا ليس الخبز نفسه، بل هو نوعٌ من الخبز، فإذا أشرْنا إلىٰ شيء علىٰ أنه ذلك الشيء، فهذه إشارة إلىٰ نوعٍ من أنواعه، فهو يقول: مُسمَّىٰ الخبز فأُرِي رغيفًا، قال: هذا الخبز، هذا نوعٌ من أنواعه.

ثم ذَكَر مثالًا حتىٰ يتبيَّن الفرقُ بين الأوَّل والثاني، فالثاني هو أنه يذكر صورةً من صُوَرِه ومثالًا من أمثلته، والأوَّل هو أن يذكر عبارة منه، فقد يكون بينهما تداخُل من حيث كونه من العبارة أو المثال، لكنَّ شيخ الإسلام أراد أن يُبيِّن النوعين، ولو اختلطَت أحيانًا، هل هو صورة أو عبارة؟

ومثال ذلك أيضًا: قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢]؛ فهي تحمل صُورة ومثالًا؛ فالسَّابق بالخيرات هو الذي يُدرك تكبيرة الإحرام، والسَّابق بالخيرات هو الذي يُبادر إلىٰ بِرِّ والدَيْه.

وهنا سِرٌّ كامِنٌ مهمٌّ جدًّا لم يذكره شيخُ الإسلام، ولم يذكره كثيرٌ مِمَّن تكلَّم عن خِلاف السَّلَف؛ وهو يُوضح السَّبب في تفسير السَّلَف بالمثال.

السَّبب في تفسير السَّلَف بالمثال: أنَّهم أهل تطبيق وأهل عمل، فيُمثِّلون بالأعمال، والإنسان يُفسِّر الشيء بحسب اهتمامه، فهم لَمَّا كانوا أهل عمل مثلًا، ومنهم سابق بالخيرات؛ فيتبادر إلىٰ ذِهْنِه عملٌ من الأعمال التي يُنافس فيها، فيذكر صُورة منه، وهذا واضح حتىٰ في تفسير النبيِّ ﷺ مثل قوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] قال: «أَلَا إِنَّ القوَّة الرَّمي»[1]؛ أي: أعظم القوَّة، وأنفذ القوَّة، هي: الرَّمي.

مثال آخر بارزٌ أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وهم اليهود والنَّصارىٰ، فهو مثالٌ بارزٌ موجود بين أعيُنِنا، وأكثر تفسير السَّلَف علىٰ هذا؛ لأنهم أهلُ عمل وتطبيق، فضلًا عن أنَّ المثال يُوضِّح الشيء بالصورة الحقيقية حتىٰ نراه، فيتبيَّن، وهو أعظمُ وسيلة للتعليم.

قوله: «**مثال ذلك ما نُقِل في قوله:** ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ **[فاطر: ٣٢]، فالمعلوم أنَّ الظالم لنفسه: يتناول المضيِّع للواجبات، والمنتهِك للمُحرَّمات، والمقتصد: يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرَّمات، والسَّابق: يدخل فيه مَن سَبَقَ؛ فتَقَرَّب بالحسنات مع الواجبات، فالمقتصدون: هم أصحاب اليمين، والسَّابقون السَّابقون أولئك المقرَّبون، ثم إنَّ كلًّا منهم يذكر هذا في نوعٍ من أنواع الطاعات؛ كقول القائل: السَّابق: الذي يُصلِّي في أوَّل**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم: (١٩١٧).

الوقت، والمقتصد: الذي يُصلِّي في أثنائه، والظالم لنفسه: الذي يُؤخِّر العصر إلىٰ الاصفرار،

ويقول الآخر: السَّابق والمقتصد والظالم قد ذَكَرَهم في آخر سُورة البقرة، فإنَّه ذَكَرَ المحسن بالصدقة، والظالم بأكل الرِّبا، والعادل بالبيع، والناس في الأموال: إمَّا محسن، وإمَّا عادل، وإمَّا ظالم، فالسَّابق: المحسن بأداء المستحبَّات مع الواجبات، والظالم: آكل الرِّبا، أو مانع الزكاة، والمقتصد: الذي يُؤدِّي الزكاة المفروضة، ولا يأكل الرِّبا، وأمثال هذه الأقاويل، فكلُّ قولٍ فيه ذِكْر نوعٍ دخل في الآية ذكر لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به علىٰ نظيره، فإنَّ التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحدِّ المطابق».

المقصود: فكلُّ قولٍ يذكرون فيه نوع كذا، أو كذا، أو مثالًا؛ فإنما هو لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به علىٰ نظيره؛ أي: إنما نذكر المثال؛ لنُنبِّه علىٰ نظيره.

وهذه قاعدة: فإنَّ التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحدِّ المطابق، فلو قلنا مثلًا: السَّابق بالخيرات هو الذي يُحافظ علىٰ كذا، وهو الذي يُبادر إلىٰ فِعل الخيرات، ربما نجمع كلماتٍ كثيرةً في بيان السَّبب، لكن لو قلنا: السَّابق بالخيرات: هو الذي يُحافظ علىٰ تكبيرة الإحرام، فبذلك وضعنا له مثالًا، فهو يقول: إنَّ التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحدِّ المطابق؛ أي: يَسهل للفهم.

قوله: «**والعقل السَّليم يتفطَّن للنوع، كما يتفطَّن إذا أُشِير له إلىٰ رغيفٍ، فقيل له: هذا هو الخُبز، وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولهم: «هذه الآية نزلَت في كذا»**»، هذه مسألة أوردها شيخُ الإسلام استطرادًا، وهي مسألة مُستقِلَّة في أسباب النُّزُول، فمِن مسائل أصُول التفسير: معرفة طرُق أسباب النُّزُول، فهو يقول: مِن أسباب النُّزُول ما هو داخلٌ في الأنواع، فليس هو سببَ نُزول، وربما يقول بعض الصَّحابة: «نزلَت في كذا»، ولا يعني أنها وقعَت منه واقعة؛ أي: نزلَت في فلان، فقد لا تكون في الواقع نزلَت فيه، وإنما هو صُورة من صُوَر هذه الآية، كما سيأتي.

قوله: «**وقد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولهم: «هذه الآية نزلَت في كذا»، لا سيَّما إن كان المذكور شخصًا؛ كأسباب النُّزُول المذكورة في التفسير، كقولهم: إنَّ آية الظِّهار نزلَت في امرأة أوس بن الصَّامت، وأنَّ آية اللعان نزلَت في عُويمر العجلاني**»، ويُمكن أن نجعلها قاعدة أيضًا، فقوله: «**قد يجيء كثيرًا**»؛ أي: من التعريف بالمثال قولهم: «**هذه الآية نزلَت في كذا**»، أي: أنَّ هذا التعبير إنما يُذكر بالمثال، ليس أنه سببُ نُزول.

قوله: «وأنَّ آية اللعان نزلَت في عُويمر العجلاني، أو هلال بن أميَّة، وأنَّ آية الكلالة نزلَت في جابر بن عبد الله، وأنَّ قوله: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة: ٤٩] نزلَت في بني قُريظة والنَّضير، وأنَّ قوله: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥ ﴾ [الأنفال: ١٦] نزلَت في بدر، وأنَّ قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ

﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] نزلَت في قضية تميم الدَّاري وعَدِيٌّ بن بَدَّاء، وقول أبي أيوب: إنَّ قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة: ١٩٥] نزلَت فينا معشر الأنصار...»، الحديث.

ونظائر هذا كثيرٌ مما يذكرون أنَّه نزلَ في قومٍ من المشركين بمكة، أو في قومٍ من أهل الكتاب؛ اليهود والنصارىٰ، أو في قومٍ من المؤمنين.

وهذه مسألة مهمَّة، وهي: أنَّ قول الصَّحابة: «**نزلَت في كذا**» لا يعني أنه سببُ نُزول، وإنما يعني أنَّ هذه الصُّورة من الصُّوَر التي تنطبق عليها هذه الآية، يعني مثلًا: قول أبي أيوب: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] «إِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ...»[1] ليسَت في الأنصار خاصَّة، وإن كان الأنصار قد وقع ذلك منهم حينما انشغلوا بالزراعة والفلاحة عن الجهاد، ولكنَّها ليسَت نازلة فيهم؛ أي: لم تقع في الأنصار خاصَّة، بل إنهم فهموا حينما نزلَت أنها فيهم.

قوله: «**فالذين قالوا ذلك لم يَقصدوا أنَّ حُكم الآية مختصٌّ بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإنَّ هذا لا يقوله مُسلم ولا عاقل علىٰ الإطلاق**»، وحتىٰ لو أن الآية نازلة في ذلك الشخص كعُويمر بن العجلاني، أو قيس بن شماس،

(١) أخرجه أبو داود في السنن رقم: (٢٥١٢)، والترمذي رقم: (٢٩٧٢) وغيرهما، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

أو هلال بن أميَّة، الذين نزلَت فيهم آيات اللعان، وإن كانت نازلة فيهم قصدًا، فهي نازلة في نوعٍ كأنَّ هؤلاء مثالٌ، ولكن الآية ليسَت قطعًا فيهم دون غيرهم، فهم مثالٌ ونموذج، وكلُّ مَن انطبق عليه الحالُ فهو داخلٌ في الآية.

إذًا هنا مَسألة في تعبير الصَّحابي، بأن قوله: «**نزلَت في كذا**» فهو لا يُريد سببَ نُزول، وأيضًا نقول: (نزلَت في كذا) هو مثالٌ من الأمثلة علىٰ التفسير، تنطبق علىٰ غيرهم من الأمثلة التي تُشابههم، فكلُّ مَن وقع في هذه الواقعة فهو شبيهٌ بذلك.

قوله: «**والناسُ وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد علىٰ سببٍ؛ هل يختصُّ بسببه أم لا؟**»، وهنا استطرد شيخُ الإسلام أيضًا، فهذه مَسألة مُتعلِّقة بأسباب النُّزول، فقد خرج من قضية الخِلاف بين السَّلَف إلىٰ قضية أسباب النُّزول، فمن قضايا أسباب النُّزول: أنَّه إذا قيل: (نزلَت في كذا)؛ هل يختصُّ بسببه أم لا؟ أي: هل تختصُّ هذه الآية بهذا الشخص أم لا؟

قوله: «**فلم يقلْ أحدٌ من عُلماء المسلمين: إنَّ عُمومات الكتاب والسُّنَّة تختصُّ بالشخص المعيَّن**»، **وهذه قاعدة، فلم يقلْ أحدٌ من المسلمين: إنَّ عُمومات الكتاب والسُّنَّة تختصُّ بالشخص المعيَّن**، (وإنما غايةُ ما يُقال: إنها تختصُّ بنوعِ ذلك الشخص، فيعمُّ ما يُشبهه، ولا يكون العُموم فيها بحسب اللفظ)، **وهذه القاعدة هي: أنَّ الآيات النَّازلة في أشخاص يدخلون فيها، وتعمُّ مَن يُشبههم.**

قوله: «**والآية التي لها سببٌ مُعيَّن إن كانت أمرًا ونهيًا، فهي مُتناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وان كانت خبرًا بمدح أو ذَمٍّ؛ فهي مُتناولة لذلك الشَّخص ولِمَن كان بمنزلته**»، وهذا تأكيد للكلام السَّابق.

قوله: «**ومعرفة سبب النُّزُول يُعين علىٰ فهم الآية**»، وهذه **قاعدة عظيمة من قواعد التفسير**، فمعرفة سبب النُّزول يُعين علىٰ فهم الآية؛ لأنَّ سبب النُّزُول يُبيِّن صُورة واقعيَّة علىٰ الآية، يُعلم من خلالها المقصود، فتنزل الآية علىٰ مَثيلاتها، وهذا أوضح ما يكون في التفسير؛ وكلُّ هذا راجع إلىٰ قضية المثال، فالمثال يُبيِّن صُورة واقعيَّة للآية.

قوله: «**فإنَّ العلم بالسبب يُورث العلم بالمسَبَّب، ولهذا كان أصحُّ قولي الفُقهاء: أنَّه إذا لم يُعرَف ما نواه الحالفُ رجع إلىٰ سببِ يمينه، وما هَيَّجَها وأثارها**»، ونُلاحظ هنا استطرادًا في حُكم اليمين؛ أي: حُكم يمين الحالف، ويرىٰ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أنَّ الحلِف بالطلاق لا لقصد الطلاق- يمين، وقد يُوقِعه بعضُ أهل العلم طلاقًا؛ تغليظًا وتشديدًا علىٰ استخدام الطلاق في غير محلِّه، وذلك مثل ما يستخدمه الناس كثيرًا الآن كقول بعضهم: عليَّ الطلاق أن تأكل، عليَّ الطلاق أن تدخل، عليَّ الطلاق كذا، وقد استهانوا بهذا اليمين، فبعض أهل العلم يُجريه طلاقًا علىٰ أنه استخدم لفظ الطلاق فيما لو فعل خِلاف ذلك، ويرىٰ شيخ الإسلام أنَّ ذلك بحسب نِيَّة الحالف وقصده، وما الذي أثار اليمين، حتىٰ قول الرجل لزوجته: أنتِ طالقٌ إن خَرَجْتِ، وهو

يقصد بذلك منعَها من الخروج، فإن هذا أيضًا موضع خِلاف بين أهل العلم؛ فرأي شيخ الإسلام أنَّ ذلك راجعٌ إلىٰ يمينه، ولكنَّ كثيرًا من الفُقهاء يرىٰ أنَّ هذا طلاق؛ لأنه نطَق بالطلاق المُعَيَّن علىٰ زوجته، والله أعلم.

قوله: «**وقولهم: «نزلَت هذه الآية في كذا، يُراد به تارة أنَّه سببُ النُّزُول، ويُراد به تارة أنَّ ذلك داخل في الآية، وإن لم يكن السَّبب، كما تقول: عنىٰ بهذه الآية كذا**»، وهذه قاعدة مُؤكِّدة للقاعدة السَّابقة: (قولهم: «نزلَت هذه الآية» في كذا) يُراد به تارة أنَّه سببُ نُزُول، وتارة يُراد به: أنَّ هذا هو سبب النُّزُول الذي من أجله نزلَت الآية ابتداءً، ويُراد به تارة أنه داخل في الآية، فهو يُبيِّن لنا ما يرد علىٰ السَّلَف؛ حتىٰ نفهم حينما نقف علىٰ أقوال السَّلَف، فنعرف أن قولهم: نزلَت هذه الآية في كذا، فيكون أحيانًا بسبب القضيَّة، وأحيانًا علىٰ أنَّه يدخل فيها؛ ونستطيع أن نُميِّز بين الحادثتين بالحادثة نفسها، أو بشواهد لهذه القصة، بذكر أقوال أخرىٰ لها من الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قوله: «**وقد تنازع العلماء في قول الصَّاحب: نزلَت هذه الآية في كذا»، هل يجري مجرىٰ المسند؟ كما يذكر السَّبب الذي أُنزِلَت لأجله أو يجري مجرىٰ التفسير منه الذي ليس بمسند؟**»، وهذه مسألة من المسائل المهمَّة، وهي: ما هو تعامل العلماء وأهل المسانيد مع قول الصَّاحب: نزلَت في كذا؟ هل يُدخلونه ضمن المسند؟ أو لا يُدخلونه؟

قال: «**تنازع العلماء في قول الصَّاحب: نزلَت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرىٰ المسند؟ كما يذكر السَّبب الذي نزلت لأجله، أو يجري مجرىٰ التفسير، فهل هو تفسير أو مسند؟**» فيذكرون له رِواياته، ويُبيِّنون وُجوه التصحيح والتضعيف، ونحو ذلك.

قوله: «**فالبُخاري يُدخله في المسند، وغيره لا يُدخله في المسند**»؛ أي: يُورده بسنده، ويُطبِّق عليه أدوات الصحَّة والضعف، وغير البخاري لا يُدخله في المسند.

قوله: «**وأكثر المسانيد علىٰ هذا الاصطلاح؛ كمُسند الإمام أحمد وغيره، بخِلاف ما إذا ذَكَر سببًا نزلت عقبه**»؛ أي: ذكر السَّبب، ثم قال: نزلَت الآية في كذا، وهي تختلف عن صيغة: وقع كذا فنزلَت الآية، وبينهما فرقٌ، والأصرح قوله: وقعَ كذا فنزلَت، حدَث كذا فنزلَت.

فهذا صريحٌ في سبب النُّزول، وهذا مُتَّفَق عليه علىٰ أنه سببُ نُزُول، وهذا النوع كلُّهم يُدخلونه ضمن المسند.

والذي فيه خلاف قولهم: نزلَت في كذا، أمَّا قولهم: حدَث كذا فنزلَت، فهو مُتَّفَق علىٰ أنَّه من المسند، فإنهم كلَّهم يُدخلون مثل هذا في المسند، وهذه مَسائل مُتعلِّقة بأسباب النُّزول، وهي من المسائل المشكلة في التفسير، وكلُّ هذا استطراد، لكنَّه استطراد حقيقة في أُصُول التفسير.

قوله: «**وإذا عرف هذا فقول أحدهم: نزلَت في كذا لا يُنافي قول الآخر: «نزلَت في كذا»، إذا كان اللفظ يتناولهما، كما ذكرناه في التفسير بالمثال**»، وهذا الذي يُريده شيخُ الإسلام، وهو التمثيل علىٰ التفسير بالمثال، ومن أمثلته قول الصَّاحب: نزلَت في كذا، وقول الآخر: نزلَت في كذا، فكلُّ واحد يضرب مثالًا، وإنما كلُّ ما ذكرناه مما يتعلَّق بأسباب النُّزُول إنما هو استطرادٌ منه، لكنَّه في مسائل مهمَّة في أسباب النُّزُول.

قوله: «**وإذا ذَكَر أحدُهم لها سببًا نزلَت لأجله، وذَكَر الآخر سببًا، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلَت عقب تلك الأسباب، أو تكون نزلَت مرتين؛ مرة لهذا السَّبب، ومرة لهذا السَّبب**»، وهنا إشكالٌ أيضًا، وهي مسألة سيأتي تفصيلها، وسيذكرها شيخُ الإسلام في المقدِّمة، وسيُفصَّل إن شاء الله تعالىٰ.

وطرف هذه المسألة التي هي من مسائل سبب النُّزُول: هو أنه تأتينا أحاديث مفادها: حدث كذا فنزلَت، ثم يأتي صحابيٌّ آخر فيقول: حدَث كذا فنزلَت في واقعة أخرىٰ، فتقع الحيرة في تقديم إحدىٰ الواقعتين علىٰ أنها التي وقعَت الآية ونزلَت بها، فهو يقول: إمَّا أنها نزلَت بعد تلك السَّبَبَيْن، وإمَّا أن نقيس، كمثل قصَّة الملاعنة، وذلك بأنها نزلَت بعد قصة هلال وعُويمر، فهذا جمعٌ.

وإمَّا أن نقول: إنها نزلَت مرَّتين؛ أي: نزلَت مع هذه الحادثة، ثم نزلَت مرة أخرىٰ.

وهذه تُدخلنا في مسألة أخرىٰ من مسائل التفسير، لم يذكرها شيخ الإسلام، وهي:

هل القرآن ينزل مرتين؟

وبعبارة أخرىٰ: هل الآية تنزل مرتين؟

وهذه مسألة يذكرها أهلُ العلم، والظاهر والله أعلم أنها تقع، فقد تنزل الآية مرتين، كالفاتحة، وسُورة الكوثر علىٰ ما قِيل فيهما، والمعوِّذات نزلَت في مكة، ونزلَت في المدينة، وقوله تعالىٰ أيضًا: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، بحسب القراءات فيها: ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾، ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾، فهذا لا يُنافي منزلة القرآن، كما أن القصص تتكرَّر؛ فكذلك نُزول الآية قد يتكرَّر، ولا إشكال، ولا شُبهة في ذلك تمسُّ عظمة القرآن وإعجازه.

قوله: «**وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوُّع التفسير؛ تارة لتنوُّع الأسماء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمَّىٰ وأقسامه، كالتمثيلات: هما الغالب في تفسير سَلَف الأمَّة الذي يظنُّ أنه مختلف**»، وهذه خلاصة ما تقدَّم؛ يقول شيخ الإسلام: غالب ما يَرِد عن السَّلَف داخلٌ في هذين الأمرين، وهما:

● **الأوَّل**: اختلاف العبارة والمسمَّىٰ واحد؛ فقد عبَّروا عن لفظ الجلالة عن الله باسمٍ من أسمائه، وعن القرآن بالذِّكْر؛ أي: بنوعٍ من أنواعه، وباسمٍ من أسماء القرآن كالصِّراط المستقيم.

● **والثاني**: نوعٌ من أنواعه وجزء من أجزائه، ومثال من أمثلته، كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢] فيذكر صُورة من صُوَر المسابقة بالخيرات، وعلىٰ كلِّ حالٍ فالمثالان قريبان من بعض؛ فلا إشكال في الاختلاف.

ثم يأتي النوع الثالث من الاختلاف الوارد عن السَّلَف، وعلينا أن نضبط هذه الأمور الثلاثة؛ لأنها من الأصُول في التفسير.

قوله: «**ومن التنازُع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتمِلًا للأمرين: إمَّا لكونه مُشتركًا في اللفظ؛ كلفظ «قَسْوَرة» الذي يُراد به: الرامي، ويُراد به: الأسد، ولفظ «عَسْعَسَ» الذي يُراد به: إقبال الليل وإدباره، وإمَّا لكونه مُتواطئًا في الأصل؛ لكنَّ المراد به أحد النوعين أو أحد الشيئين؛ كالضَّمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٨- ٩]، وكلفظ: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: ١- ٣] وما أشبه ذلك**».

يقول شيخُ الإسلام: من خلاف التنوُّع عند العلماء أو الخِلاف الوارد عنهم أنه قد يكون اللفظ محتملًا لأكثر من معنًىٰ، مثل: «قَسْوَرة» يُطلَق علىٰ

الرَّامي، ويُطلق علىٰ الأسد، وكـ«عَسْعَسَ» في اللغة، فإنه يُطلق علىٰ إقبال الليل وعلىٰ إدباره.

إذًا اللغة يقع فيها الاحتمال، فأقوال السَّلَف راجعة إلىٰ احتمال اللغة، والاختلاف الوارد عنهم؛ لأنَّ اللغة تحتمل أكثر من معنًىٰ، فكلُّ واحد منهما يُعبِّر عن هذا اللفظ بمعنًىٰ من معانيه في اللغة مثل: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [التكوير: ١]، ولفظ «القُرْء»، فألفاظ اللغة بعضها يحتمل مَعنيين متضادَّيْن واللفظ واحد؛ مثل: «عَسْعَس» إقبال الليل وإدباره، وإنما «عَسْعَسَ» يبدو لي أنَّه راجع إلىٰ قضية التغيُّر والتحرُّك، فهو يُطلق علىٰ إقبال الليل وعلىٰ إدباره.

و«قَسْوَرة» يُطلق علىٰ لفظٍ يدلُّ علىٰ قضية الإطلاق أو الانطلاق، فهو مُتعلِّق بمعنًىٰ من المعاني.

والنوع الرابع ذكره شيخ الإسلام من الثالث قال: وإمَّا لكونه مُتواطئًا في الأصل؛ أي: محتملًا، فلفظ: «الفجر» مثلًا في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشۡرٍ﴾ [الفجر: ١ - ٢]؛ هل المقصود به كلُّ فجر، أو المقصود فجر يوم عرفة؟ وهو يحتمل كليهما، فيقول بعضهم: هو صلاة الفجر، ويقول بعضهم: فجر يوم عرفة؛ لأنَّ اللفظ هنا مُتواطئٌ محتمَل.

فاللفظ المتواطئ يُطلَق علىٰ صُور مختلفة، كالشَّفْع والوتر؛ فالوتر: هو الله، والشَّفع: المخلوقات؛ لأنَّ كلَّ شيء مخلوق فهو شَفع، كما قال: ﴿وَمِن

﴿كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، والشَّفع والوتر أيضًا: الصَّلوات، فمنها: وتر كالمغرب، ومنها: شَفع كالصَّلوات الأخرىٰ.

فتجد من أحوال السَّلَف مَن يقول مثلًا: الشَّفع والوتر: هو الخالق والمخلوق، ويقول بعضهم: الشَّفع والوتر: الصَّلوات الخمس، والسَّبب الذي جعلهم يختلفون هو أنَّ اللفظ من الألفاظ المحتملة المتواطئة التي يدخل فيها عدَّة صُورٍ، فهي راجعة إلىٰ المثال، لكنَّ اللفظ نفسه في أصل اللغة يُطلَق علىٰ عدَّة أُمور.

ومنها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج: ٣] هي من الألفاظ المتواطئة أيضًا، ومنه أيضًا الضَّمائر، فالضَّمائر أيضًا من الألفاظ المتواطئة؛ لأنَّ الضَّمير لا يُدرَ هل المراد به كذا أو كذا، مثل قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٨ ٩]؛ فالضَّمير في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ لا يُعلَم المقصود به، ثم قال: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾؛ فلا يُعرَف هو جبريل أو النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فالضَّمير هنا محتمل، فاختلاف السَّلَف قد يكون بحسب احتمال الضمير في دلالته علىٰ أحد الأمرين.

قوله: «**فمِثل هذا قد يجوز أن يُراد به كلُّ المعاني التي قالها السَّلَف، وقد لا يجوز**»، مثل: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾؛ إمَّا أن يكون الرسول أو جبريل، ولكن قد يجوز في مثل قوله: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج: ٣] و ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ يجوز هذا؛ لأنه يُطلَق عليه.

فهذا معنىٰ قوله: «**قد يجوز وقد لا يجوز**»؛ أي: لا يجوز أن نأتي بأشياء لا تحتمل؛ كعيسىٰ أو جبريل في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ﴾، فلا يمكن أن نقول: كلاهما، فاللغة لا تقبله؛ لأنَّ المنادِي واحدٌ لا اثنان، وكذلك: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ لا بُدَّ أن يكون إمَّا جبريل أو محمَّدًا صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

فالحاصل: أنَّ اختلاف السَّلَف الواقع بينهم بسبب هذه الاحتمالات التي أصَّلَها شيخُ الإسلام رَحِمَهُٱللَّهُ كالآتي:

- **الاحتمال الأوَّل: وهو قوله: «إمَّا لكون الآية نازلة مرَّتين، فأُريد بها هذا تارة وهذا تارة».**

- **الاحتمال الثاني: وهو قوله: «وإمَّا لكون اللفظ المشترك يجوز أن يُراد به مَعْنَياه؛ إذ قد جَوَّز ذلك أكثرُ فُقهاء المالكية، والشَّافعية والحنبلية، وكثيرٌ من أهل الكلام»** وهو ما يُعرف بالألفاظ المتواطئة، أو المشتركة.

- **الاحتمال الثالث: وهو قوله: «وإمَّا لكون اللفظ مُتواطئًا، فيكون عامًّا إذا لم يكن لتخصيصه مُوجب، فهذا النوع إذا صحَّ فيه القولان كان من الصنف الثاني»**؛ أي: النوع المتواطئ، هذا إذا صحَّ القولان عن الصَّحابة، واحْتَمَلَهما، أمَّا التعارضُ فلا يدخل فيه.

قوله: «**ومِن الأقوال الموجودة عنهم، ويجعلها بعض الناس اختلافًا: أن يُعبِّروا عن المعاني بألفاظٍ مُتقاربة لا مُترادفة**»، وهذا هو الصنف الخامس؛

فالأوَّل: العبارة، الثاني: المثال، الثالث: المشترك؛ أي: لفظ مشترك، الرابع: المتواطئ الذي هو الضَّمير؛ أي: ضمير محتمل؛ لأنَّ شيخ الإسلام أدخله، الخامس: الترادف، وسيأتي توضيح الترادف.

قوله: «**أن يُعَبِّروا عن المعاني بألفاظٍ مُتقاربة لا مُترادفة؛ فإنَّ الترادف في اللغة قليل، وأمَّا في ألفاظ القرآن فإمَّا نادر، وإمَّا معدوم، وقلَّ أن يُعبَّر عن لفظٍ واحدٍ بلفظٍ واحدٍ يُؤَدِّي جميع معناه؛ بل يكون فيه تقريبٌ لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن**».

يقول شيخ الإسلام: إنَّ من أسباب الاختلاف أن يُعبِّروا عن المعاني بألفاظ مُتقاربة؛ كالتعبير بالصُّبح عن معنىٰ الفَلَق، فلو قلنا لشخصين: عَبِّرا لنا عن الفلَق، فقد يأتي أحدُهم بعبارة قريبة تختلف عن الآخر؛ فيقول أحدُهما: الفَلَق: الصُّبح، ويقول الآخر: الفَلَق: الخُروج، فكلُّها راجعة إلىٰ معنىٰ الفلَق؛ ولذلك قال بعض السَّلَف: الفلَق: كلُّ مخلوق مَفلوق، ﴿وَمِن كُلِّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَا زَوۡجَيۡنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]، وقد خصَّه بعضهم بالصُّبح.

وأمَّا القرآن؛ فليس فيه ألفاظ مُترادفة؛ لأن الترادف معناه: الكلمة هي نفس الكلمة، والمؤلِّف يقول هنا: أنَّه في القرآن نادر أو معدوم؛ لأنَّ كلَّ كلمة في القرآن لها دلالة مُناسبة لها حسب سياقها، تختلف عن الأخرىٰ؛ كقول الله عَزَّوَجَلَّ مثلًا: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبۡلَةٗ تَرۡضَىٰهَا﴾

[البقرة: ١٤٤]، فلو جاء أحدٌ وقال: سنحذف «فَلَنُوَلِّيَنَّكَ» ونضع: فَلَنُوَجِّهَنَّك؛ لأنَّ بعض المفسِّرين قال: فَلَنُوَلِّيَنَّكَ؛ أي: فَلَنُوَجِّهَنَّك.

والسؤال: هل فَلَنُوَجِّهَنَّك مُرادفة تمامًا لـ ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾؟

والحقيقة أنها ليست مرادفة لها؛ لأنَّ في قوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ معاني تختلف عن فَلَنُوَجِّهَنَّك، ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾: تدخل فيها الولاية، كولايته علىٰ البيت، وتدخل فيها ولاية الله له، بأنَّ الله يُوجِّهه تشريفًا، إذًا هي توجُّه وزيادة.

فهذا معنىٰ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ الترادف في القرآن نادر أو معدوم، فلا يُمكن أن نجد كلمة تنوب عن كلمة بنفس ودلالة الكلمة، وهذا من إعجاز القرآن، فلا نستطيع أن نأتي بكلمة تكون بمعناها تمامًا، ولهذا مثَّل شيخ الإسلام بالمثال التالي.

قوله: «**فإذا قال القائل**: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا﴾ [**الطور**: ٩]: **إنَّ المور هو الحركة الخفيفة السَّريعة، معنىٰ ﴿تَمُورُ﴾ قال بعضهم: تتحرَّك، وليس المقصود بالمور في الآية هو الحركة فقط، بل المور: حركة خفيفة سريعة، إذًا المقصود هنا حركة خفيفة سريعة، فمن عظمة القرآن أنه عبَّر بالكلمة عن ثلاث كلماتٍ، وجاء بكلمة واحدة جامعة لها، وهذا في القرآن كثير**».

ومثل قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] فلم يقل: الله السيِّد الذي له السُّؤدد التام، والذي ترجع إليه الخلائق في حوائجها، والذي

هو لا جوف له، كما قال بعض السَّلَف؛ فكلُّ هذه المعاني يجمعها قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢].

وكقوله: «**وكذلك إذا قال: الوحي: الإعلام، أو قيل: ﴿أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾: أنزلنا إليك، أو قيل: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ أي: أعْلَمْنا، وأمثال ذلك، فهذا كلُّه تقريبٌ لا تحقيق**».

وهنا يقصد شيخ الإسلام أن: الوارد عن السَّلَف اختلافُ التعبير؛ فكلُّ واحدٍ منهم يُقَرِّب لنا المعنىٰ بعبارته، فتختلف العبارات، وهذا حقيقة راجعٌ إلىٰ الأوَّل، لكنَّه أتىٰ بلفظ المترادف؛ أي: أن يأتي كلُّ واحدٍ منهم بألفاظٍ متقاربة.

قوله: «**والعرب تُضَمِّن الفعل معنىٰ الفعل، وتُعَدِّيه تَعْدِيَتَه**»، **وهذه قاعدة.**

قوله: «**ومِن هنا غلط مَن جعل بعضَ الحروف تقوم مقام بعضٍ، كما يقولون في قوله: ﴿قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤]، أي: مع نعاجه، وقوله: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، أي: مع الله، ونحو ذلك**»، وهذا باب التضمين، حيث يذكر شيخ الإسلام هنا مسائل في الواقع هي أبوابٌ كبيرة في أصُول التفسير وعلوم القرآن؛ مثل الترادف، فباب الترادف بابٌ في علم اللغة أصلًا، والتضمين أيضًا بابٌ عظيم في القرآن الكريم، وهو بابٌ من أبواب اللغة، فيُدخله تبعًا لقضية يتحدَّث عنها، قال: «**والعربُ تُضَمِّن**

الفعل معنىٰ الفعل، وتُعَدِّيه تَعْدِيَتَه»؛ أي: تُعَدِّيه بأحد حروف الجرِّ، فتُضمِّن الفعل معنىٰ فعلٍ آخر، وتُعدِّيه بحرفٍ هو الحرف المناسب للفعل الآخر.

مثال: قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان: ٦] هنا ضمَّن ﴿يَشْرَبُ﴾ فعلًا آخر، وهو: التلذُّذ؛ أي: يشرب ويتلذَّذ، وعرفنا ذلك؛ لأنه عُدِّي بحرف الجر «الباء»؛ فالمقصود: يتلذَّذ بها، فجاء بالفعل وعَدَّاه بحرف فعلٍ آخر؛ ليدلَّ علىٰ نفس الفعل وزيادة، وهذا من عظمة القرآن، فلم يقل: عينًا يشربون منها شربًا يمتلئون ويرتوون منه، ويتلذَّذون؛ بل جاء بحرفٍ واحدٍ اختصارًا وجمعًا، وهذا من عظمة القرآن وإعجازه، فالتضمين بابٌ مهمٌّ وعظيم في القرآن، وله أبوابه في اللغة، فهو يقول هنا: «**والعرب تُضَمِّن الفعلَ معنىٰ الفعل، وتُعَدِّيه تَعْدِيَتَه**»، ومن هنا غلط مَن جعلَ بعضَ الحروف تقوم مقام بعض؛ كتفسير قوله مثلًا: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ أي: مع نعاجه فقط، وليس هذا تفسيرًا، فمع نعاجه هنا ليس تفسيرًا؛ لأنه أراد بذلك معنًىٰ زائدًا؛ أي: لقد ظلمَك بسؤال نعجتك إلىٰ نعاجه.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ فليس تفسيرًا دقيقًا أن نقول: إلىٰ بمعنىٰ مع، بل المقصود بقوله: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾؛ أي: مَن أنصاري باتِّباعي إلىٰ طريق الله، فاتباعهم للرسول نَصْرٌ؛ فضُمِّن الفعل معنىٰ الاتِّباع ومعنىٰ المناصرة؛ أي: المناصرة بالجسد، والمناصرة بالجسد أعظم من المناصرة بالاتِّباع والطاعة، فضَمَّن المعنىٰ النَّصْر والاتِّباع.

قوله: «والتَّحقيق ما قاله نُحاة البصرة من التضمين؛ فسُؤال النعجة يتضمَّن جمعها وضَمَّها إلىٰ نعاجه، وكذلك قوله: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ﴾ [الإسراء: ٧٣] ضُمِّن معنىٰ: يُزيغونك ويَصدُّونك، وكذلك قوله: ﴿ وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾ [الأنبياء: ٧٧] ضُمِّن معنىٰ: نَجَّيْناه وخَلَّصناه»، أي: نصرناه ونجَّيْناه وخلَّصْناه.

قوله: «وكذلك قوله: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ﴾ [الإنسان: ٦] ضُمِّن: يُروَىٰ بها، ونظائره كثيرة».

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فصل:

«وأمَّا النوع الثاني من مُستندي الاختلاف وهو ما يُعلَم بالاستدلال لا بالنقل فهذا أكثرُ ما فيه الخطأ من جهتين حدَثَتَا بعد تفسير الصَّحابة والتابعين وتابعيهم بإحسانٍ؛ فإنَّ التفاسير التي يُذكر فيها كلامُ هؤلاء صرفًا لا يكاد يُوجد فيها شيءٌ من هاتين الجهتين؛ مثل تفسير عبد الرزَّاق، ووكيع، وعبد بن حميد، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم، ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وبقي بن مخلَّد، وأبي بكر بن المنذر، وسُفيان بن عُيينة، وسنيد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي سعيد الأشج، وأبي عبد الله بن ماجه، وابن مردويه:

- إحداهما: قومٌ اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حَمْلَ ألفاظ القرآن عليها.

- والثانية: قومٌ فَسَّروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يُريده بكلامه مَن كان من النَّاطقين بلُغة العرب من غير نظرٍ إلىٰ المتكلِّم بالقرآن، والمنزَّل عليه والمخاطَب به».

الشرح:

النوع الثاني: من مُستنَدَي الخلاف

انتقل المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ النوع الثاني، وهو مُتَّصل بالنوع الأوَّل، وهو قوله: «**والعِلم إمَّا نقل مُصدَّق عن معصومٍ، وإمَّا قولٌ عليه دليلٌ معلوم**».

والآن سيكون الكلام عن القول الذي عليه دليلٌ معلوم، وهو أيضًا ذُكِر في المقدِّمة، وقد أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة أمور تُعين علىٰ فهم القرآن، والتمييز بين منقول ذلك ومعقوله، وبين الحقِّ وأنواع الأباطيل، والتنويه والتنبيه علىٰ الدليل الفاصل بين الأقاويل والنوع الثاني، وهو ما يتعلَّق بالمعقول، وطريقة معرفة الحقِّ فيه من الباطل، وقد عرفنا في المنقول أنَّه الطريق إلىٰ معرفة الحقِّ، وهو الذي يرد عن معصومٍ صحيح، وهو النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإذا ورد عن غير معصومٍ فيُنظر إلىٰ صحَّته، وما تحتاجه الأمَّة وقد محَّصته، وما ليس مما هو في إطار المحتاج إليه من العلوم الأساسية وما تضطرُّ إليه الأمَّة فهذا كثيرٌ، وأكثره ضعيفٌ لا فائدة فيه.

هكذا يُميِّز شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ بين هذه الأنواع، وهذا يُوجب علىٰ طالب العلم أن يُركِّز علىٰ ما جاء عن المعصوم، وما صحَّ عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما يُركِّز علىٰ ما جاء عن غيره من الصَّحابة أوَّلًا، وهو أقرب إلىٰ الحقِّ من غيره، ثم يُركِّز علىٰ ما ورد عن التابعين فيما هو داخلٌ في حاجة

الأمَّة، وما سِوىٰ ذلك فهو من فُضول العلم وليس من أُصُوله، وأكثر ما في كتُب التفسير هو من فُضول العلم وليس من أُصُوله، فهو من الرِّوايات والنُّقولات والإسرائيليَّات والقصص وغير ذلك، **فهذه خُلاصة مهمَّة**.

قوله: «**وأمَّا النوع الثاني من مُسْتَنَدَي الاختلاف، وهو ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل؛ فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين**» أراد أن يُبيِّن وُجوه الخطأ، وبضدِّها تتميَّز الأشياء، فهو يُريد أن يُميِّز وُجوه الخطأ التي تقع في النقل وفي العقل، وفيما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل.

قوله: «**حَدَثَنَا بعد تفسير الصَّحابة والتابعين وتابعيهم بإحسانٍ؛ فإنَّ التفاسير التي يُذْكَر فيها كلامُ هؤلاء صرفًا، لا يكاد يُوجد فيها شيءٌ من هاتين الجهتين؛ مثل تفسير عبد الرزَّاق ووكيع**»، **وهنا فائدة وقاعدة:**

- **أوَّلًا**: التفاسير التي يُذْكَر فيها كلامُ الصَّحابة والتابعين صرفًا لا يكاد يُوجد فيها شيءٌ من الخطأ في التفسير، وهذه قاعدة.

- **ثانيًا**: التفاسير التي يُذْكَر فيها كلام الصَّحابة والتابعين وتابعيهم بإحسانٍ لا يكاد يُوجد فيها شيءٌ من وُجوه الخطأ.

وأوجُه الخطأ سيذكرها شيخُ الإسلام هنا في التفسير، وهي:

الخطأ المتعمَّد المبني علىٰ مُعتَقَدٍ فاسد.

الخطأ المبني علىٰ فهمٍ فاسد.

فإنَّ الخطأ الوارد عن الصَّحابة والتابعين؛ إمَّا خطأ وغلط في فهم النصِّ أو عدم وصول الدَّليل إليهم، أو نحو ذلك، لكنَّه ليس خطأ مُتعمَّدًا في التفسير؛ بسبب اعتقادٍ فاسدٍ، وهو يُريد أن يقول لك ذلك، فمُراده: أنَّ عِلْم السَّلَف الذي ورد عنهم ليس فيه خَلَلٌ من حيث الاعتقاد، ولا الخطأ المقصود، فهو سالمٌ من هذا الوجه.

وهنا سؤال وهو: ما هي مصادر تفاسير السَّلَف؟

قوله: «**مثل: تفسير عبد الرزَّاق، ووكيع، وعبد بن حميد، وعبد الرَّحمن بن إبراهيم دحيم، ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحق بن راهويه، وبقي بن مخلَّد، وأبي بكر بن المنذر، وسُفيان بن عُيينة، وسُنيد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وأبي سعيد الأشج، وأبي عبد الله ابن ماجه، وابن مردويه**».

وهذه هي التفاسير المسنَدَة، أو الكتُب المسندة، التي فيها تفسير، وجمعها ثلاثة كتُب، وقد ذَكَرَ شيخُ الإسلام كتابين أُلِّفا قبله، وبقي كتابٌ لم يُؤلَّف إلَّا بعده؛ فالكتابان اللذان جُمِعَا قبله هما: «تفسير ابن جرير»، و«تفسير ابن أبي حاتم»، وقد جَمَعَا أكثر التفاسير الواردة.

وهناك كتابٌ أجمعُ منها، وقد قدَّم الغَثَّ والسَّمين بلا أسانيد، وهو أوسعُ كتابٍ في التفسير بالمأثور إلىٰ هذا العصر، ويمكن أن يخرج خلال هذه

السَّنَة ما هو أفضل منه، وهو كتاب الدُّر المنثور للسيوطي، فهذا التفسير أجمعُ كتابٍ لآثار السَّلَف؛ لأنه جمع فيه ابن جرير وابن أبي حاتم، وجمع فيه كلَّ مَن ذَكَرَهم شيخُ الإسلام هنا.

فلعلَّ السُّيوطي حين قرأ مقدِّمة شيخ الإسلام انتبه لهذه المصادر، وهو في كتُبه يجمع؛ فقد أخذ كلَّ ما فيها من التفاسير، ورتَّبَها وحذَف الأسانيد، وليس له أيُّ ترجيحٍ ولا تعقيب، إنما جمع لنا آثار السَّلَف؛ الصَّحيح منها والضعيف.

وسيخرج كتاب بإذن الله تعالىٰ عن مركز أو معهد الشاطبي في جدة، وهو أوسعُ كتابٍ في التفسير بالمأثور، وستكون له قيمة؛ فحري بطالب العلم أن يقتنيه؛ لأنَّه جمعَ كلَّ ما سبق مُرَتَّبًا، وأيضًا اجتهدوا في بيان صحَّة الأثر، وهذه ميزةٌ فيه، فهو قد جمع بين حُكم الأثر والحديث.

قوله: «**إحداهما: قومٌ اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حَمْلَ ألفاظِ القرآن عليها**».

- **السَّبب الأوَّل من أسباب الخطأ في التفسير**: قومٌ اعتقدوا معاني ثم استدلُّوا لها بالقرآن، ثم أرادوا حَمْلَ ألفاظ القرآن عليها؛ كالرَّافضة، والباطنيَّة، وغير ذلك من أصحاب البِدَع؛ فقد استدلُّوا علىٰ أقوالهم من القرآن والسُّنَّة؛ سواء الباطل منها أو غير الباطل.

قولُه: «**والثانية: قومٌ فَسَّروا القرآن بمجرَّد ما يسوغ أن يُريده بكلامه مَن كان من الناطقين بلُغة العرب من غير نظرٍ إلىٰ المتكلِّم بالقرآن، والمنزَّل عليه، والمخاطَب به**».

- **السَّبب الثاني: من أسباب الخطأ في التفسير**: قومٌ فَسَّروا القرآن بمجرد اللغة فقط؛ أي: من غير نظرٍ إلىٰ لُغة الشَّارع إلىٰ الخطاب والمخاطَب، والسِّياق، وأسباب النُّزول، ونحو ذلك، وهذا خطأٌ كبير جدًّا؛ لأنهم سيُفسِّرون الصلاة بالدُّعاء، فالصَّلاة في اللغة العربية ليسَت هي ذات الصَّلاة المعروفة، فسيُخطِئون في تفسير القرآن الكريم، ولم يُراعوا الحقيقة الشَّرعية في القرآن، ولم يُراعوا مقصود الشَّارع حال النُّزول، ولم يُراعوا المخاطَب الذي نزل فيه الخطاب، ولم يُراعوا أيضًا مُراد الله في هذه الآية في تشريعه.

قوله: «**فالأَوَّلُون رَاعَوْا المعنىٰ الذي رأَوْه من غير نظرٍ إلىٰ ما تستحقُّه ألفاظُ القرآن من الدلالة والبيان**»، وهذه حقيقة، فقد راعىٰ الأوَّلون المعنىٰ الذي رأَوْه؛ فهم يرون شيئًا من غير نظرٍ إلىٰ ما يستحقُّه اللفظ من الدلالة والبيان، فراعَوْا مُرادهم ولم يُراعوا مُراد الشَّارع.

قوله: «**والآخرون راعَوْا مجرد اللفظ، وما يجوز أن يُريد به عندهم العربيُّ من غير نظرٍ إلىٰ ما يصلح للمتكلِّم به ولسياق الكلام**»، والحقيقة أن الآخرون لم يُراعوا السِّياق، وإنما راعَوا اللفظ اللغوي فقط.

قوله: «**ثم هؤلاء كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنىٰ في اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، كما أنَّ الأوَّلين كثيرًا ما يغلطون في صحَّة المعنىٰ الذي فسَّروا به القرآن، كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظرُ الأوَّلين إلىٰ المعنىٰ أسبقَ، ونظر الآخرين إلىٰ اللفظ أسبق**»، يقصد أنَّ هؤلاء كثيرًا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنىٰ في اللغة، حتىٰ يغلطوا في احتمال هذا اللفظ في أصل اللغة، كما يغلط في ذلك الذين قبلهم، فيُحمِّلون اللفظ علىٰ غير مُراده في اللغة ما لا يحتمل، فهم يعتقدون ويستدلُّون، واللغة لا تحتمل مُرادهم.

قوله: «**والأوَّلون صنفان: تارة يَسلبون لفظ القرآن ما دلَّ عليه وأُرِيد به**»، والأوَّلون: هم الذين يعتقدون ثم يستدلُّون؛ كالمعتزلة مثلًا، وغيرهم، فهم تارة يسلبون لفظ القرآن ما دلَّ عليه وأُرِيد به، مثل: سلبهم لمعاني صفات الله تعالىٰ، فيقولون: هو سميعٌ بلا سمعٍ، بصير بلا بصرٍ، حتىٰ لا يقعوا في التشبيه بمخلوق.

قوله: «**وتارة يحملونه علىٰ ما لم يدلَّ عليه ولم يرد به**»، أي: تارة يُؤوِّلونه؛ فبعضهم يقول: سميع بلا سمعٍ، وبعضهم يُؤَوِّل؛ أي: يحملونه علىٰ ما لم يدلَّ عليه، فيقولون: يد الله: القوَّة، فلا يقولون: ليس له يد، بل يقولون: اليد هنا بمعنىٰ: القوَّة، فالأوَّلون سَلَبُوا، والآخرون تارة يحملونه علىٰ ما لم يدلَّ عليه ولم يرد به؛ أي: يُؤوِّلونه.

قوله: «**وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنىٰ باطلًا، فيكون خطؤهم في الدَّليل والمدلول، وقد يكون حقًّا؛ فيكون خطؤهم في الدَّليل لا في المدلول**».

- **الأوَّل**: قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنىٰ باطلًا؛ فينفون السَّمع عن الله تعالىٰ، وقد يكون ما قصدوا نفيه من المعنىٰ باطلًا؛ أي: حينما يقولون مثلًا في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ: الاستواء بمعنىٰ الاستيلاء.

- **والثاني**: غير مقصود في معنىٰ الآية، فهم حَرَّفوا اللفظ، ووقعوا في معنًىٰ باطل، فيكون خطؤهم في الدَّليل والمدلول، وقد يكون حقًّا؛ فيكون خطؤهم في الدَّليل ذاته لا في المدلول؛ أي: قد يكون حقًّا اليد بمعنىٰ القوَّة؛ أي: القوَّة لله، وهذا صواب، لكنَّهم أخطؤوا في الدَّليل، وفي تأويل الدَّليل، وهذا كما أنَّه وقع في تفسير القرآن، فإنَّه وقع أيضًا في تفسير الحديث.

قوله: «**فالذين أخطؤوا في الدَّليل والمدلول: مثل طوائف من أهل البِدَع، اعتقدوا مذهبًا يُخالف الحقَّ الذي عليه الأمَّة الوسط، الذين لا يجتمعون علىٰ ضلالةٍ، كسَلَف الأمَّة وأئمَّتها، وعمدوا إلىٰ القرآن فتأوَّلوه علىٰ آرائهم؛ تارة يستدلُّون بآياتٍ علىٰ مَذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأوَّلون ما يُخالِف مَذهبهم بما يُحرِّفون به الكلِمَ عن مَواضعه**».

وهؤلاء هم أهل البِدَع، كمِثْل الصُّوفية الذين أوَّلوا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، فقالوا: اليقين: هذه مرحلة إذا بلَغَها الإنسان؛ فإنَّه تُرفَع عنه التَّكاليف، فهم استدلُّوا بآيات الله علىٰ مَذهبهم، ولا دلالة أبدًا.

وتارة يتأوَّلون ما يُخالِف مَذهبهم بما يُحرِّفون به الكلِمَ عن مَواضعه، كالجِبْت والطَّاغوت؛ فيقولون هما: أبو بكر وعُمر، كالشِّيعة الرَّافضة، فهذا مَذهبهم واعتقادهم في أبي بكر وعُمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: فيُحرِّفون الكلِمَ؛ من أجل اعتقادهم.

قوله: «**ومِن هؤلاء فِرَق الخوارج والرَّوافض، والجهميَّة، والمعتزلة، والقدريَّة، والمرجِئة، وغيرهم**»، وهنا ضرب الشيخُ رَحِمَهُٱللَّهُ لنا هنا أمثلةً علىٰ الطوائف المبتدِعة المتأوِّلة للقرآن الكريم، وهم الذين وقعوا في هذا القِسم، وهم الذين يعتقدون ثم يستدلُّون، كلٌّ بحسب اعتقاده، ثم بعد ذلك استطرد المؤلِّف استطرادًا طويلًا –نتجاوزه في كلامه علىٰ المعتزلة وأُصُولهم، فنختصره اختصارًا.

فقد ذكر المعتزلة أوَّلًا وتفاسيرهم؛ كتفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم، وأيضًا مثل كتاب أبي عليٍّ الجُبَّائي، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجَبَّار الهمداني، وعليِّ بن عيسىٰ الرُّمَّاني، والكشَّاف للزمخشري، فهؤلاء

وأمثالهم اعتقدوا مَذاهب المعتزلة، **ثم ذَكَر مَذاهب المُعتزلة وأُصُولهم، وقد بيَّن أنَّها أُصُول خمسة، وهي:**

- **الأصل الأوَّل: (التَّوحيد)**، والتَّوحيد عندهم: هو نفيُ الصِّفات، بمعنىٰ سلب الله عَزَّوَجَلَّ عن صفاته بما يُشبه المخلوقين، فليس عندهم أنَّ الله سميع؛ بل سميع بلا سمع؛ حتىٰ لا يُشبه المخلوقين، فالتَّوحيد عند المعتزلة: هو سلب الصِّفات التي تُشبه المخلوقين، ومن قولهم أيضًا: أنَّ الله لا يُرىٰ، وأنَّ القرآن مخلوق، وأنَّه –عَزَّوَجَلَّ ليس فوق العالم، وأنَّه لا يقوم به عِلم، ولا قُدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا كلام ولا مَشيئة، ولا صفة من الصِّفات التي تُشبه صفات المخلوقين.

- **الأصل الثاني: (العدل)**، وهو عندهم: أنَّ الله لا يُريد أن يكتب فعل المخلوق؛ لأنَّ الله كتَب علينا أن نعصيَ، وهم يقولون: لا ننسب إلىٰ الله فعل العبد، فهذا من العدل، ففعل العبد إليه ابتداءً، وهو لا يُريد فعل العبد، فقالوا: إنَّ الله لم يشأ جميع الكائنات، ولا خلَقَها كلَّها، ولا هو قادر عليها كلها، بل عندهم أنَّ أفعال العباد لم يخلقْها اللهُ لا خيرها ولا شرَّها، ولم يُرد إلَّا ما أمر به شرعًا، وما سِوىٰ ذلك؛ فإنَّه يكون بغير مَشيئته، فهي مَشيئة المخلوقات: أن تذهب، وتأتي، وتفعل ما تشاء، وتأتي ما تشاء، وهذا بإرادتها، وليس بإرادة الله، وهذا اعتقادهم، فسلبوا مَشيئة الله وإرادته في فِعل المخلوقين.

ثم بنوا عليها أمرًا، **وهو الأصل الثالث: وهو (المَنزلة بين المَنزلتين)**؛ فقد وافقوا الخوارج في قضيَّة إنفاذ الوعيد في الآخرة، وأنَّ صاحب الكبيرة مخلَّد في النار؛ كالخوارج الذين يقولون: بكفر صاحب الكبيرة، وهم يجتمعون معهم في ذلك، وأنَّ الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعةً، ولا يُخرِج منهم أحدًا من النار، هكذا اعتقادهم.

قوله: «**ولا ريبَ أنَّه قد ردَّ عليهم طوائفُ من المرجئة، والكرَّاميَّة، والكلابيَّة، وأتباعهم، فأحسَنوا تارة، وأساؤوا تارة**»، فهؤلاء هم الطرف الآخر، وهم المرجِئة، حيث صاروا في طرفي نقيض، كما قد بسط في غير هذا الموضع، وهذا استطرادٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قوله: «**والمقصود: أنَّ مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا، ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سَلَفٌ من الصَّحابة والتابعين لهم بإحسانٍ، ولا من أئمَّة المسلمين، لا في رأيِهم، ولا في تفسيرهم، وما من تفسيرٍ من تفاسيرهم الباطلة إلَّا وبُطلانه يظهر من وجوهٍ كثيرة، وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسَّرُوا به القرآن، أو جوابًا علىٰ المعارض لهم**».

وهذه إشارة إلىٰ عودِ شيخ الإسلام بعد الاستطراد، فهو يُبيِّن قولهم الفاسد، وأنَّ القرآن لا يحتمل قولهم، ولا هو دليلٌ علىٰ قولهم.

قوله: «**ومِن هؤلاء مَن يكون حَسَن العبارة**»، هذا تنبيهٌ، فمنهم مَن يكون حسَنَ العبارة، فصيحًا، يَدُسُّ البِدَع في كلامه، وأكثر الناس لا يعلمون؛ كـ «الكشَّاف» للزمخشري مثلًا، فهو يقول في آيات النَّعيم: ولا نعيمَ أعظم من ذلك؛ فينفي الرُّؤية، والقارئ العادي الذي لا يعرف عقيدته لا ينتبه له، فهو يدسُّها دسًّا، يقول: فيُروِّج علىٰ خَلْقٍ كثيرٍ مِمَّن لا يعتقد الاعتقاد الباطل، وقد رأيتُ من العلماء المفسِّرين وغيرهم مَن يذكر في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يُوافق أُصُولهم التي يعلم أو يعتقد فسادها، ولا يهتدي لذلك، أي: ما يفقه أنَّ الكلام فيه لَبْسٌ؛ فينقله علىٰ ما هو عليه، وهذا خطأ؛ لذلك فإنَّ طالب العلم ينبغي أن ينتبه لِمَا ينقل من الكلام.

فمثلًا في قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] يقول أحدهم: الرَّحْمَن الرَّحِيم: هو صاحب الإحسان علىٰ عباده، والجود والعطاء، فالذي يقرؤه يقول: هذا تفسير صحيح، وهو صحيح جزءًا وليس كلًّا، لكنَّه قيَّد الرَّحمة بالإحسان، وهذا خطأٌ، فليسَت رحمته مُقتصرة علىٰ الإحسان، بل كلُّ خَلْقِه وفضله وجَنَّته من رحمته، ولذلك قال مثلًا في الحديث: «**وغشِيَتْهُم الرَّحمَةُ**»[1]؛ فالرَّحمة ليست علىٰ كلِّ حالٍ تعني الإحسان.

قوله: «**ثم إنَّه بسبب تطرُّف هؤلاء وضَلالهم دخلَت الرَّافضة الإمامية، ثم الفلاسفة، ثم القرامطة، وغيرهم، فيما هو أبلغ من ذلك، وتفاقَمَ الأمر في**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم: (٢٦٩٩).

الفلاسفة والقرامطة والرافضة؛ فإنَّهم فَسَّروا القرآن بأنواعٍ لا يقضي العالم منها عجبه!! فتفسير الرَّافضة؛ كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ قالوا: «هما: أبو بكر وعُمر»، ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ أي: «بيْن أبي بكر وعليٍّ في الخلافة»، يعني أشركْتَ أبي بكر في الخلافة.

قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾، قالوا: «عائشة»؛ عياذًا بالله.

قوله: ﴿فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ قالوا: «طلحة والزُّبَيْر»، و﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾: «عليًّا وفاطمة»، و﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾: «الحَسَن والحُسين»، وهذا كلامٌ عجيبٌ، لا يُصَدِّقُه عاقل.

قوله: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَـٰهُ كِتَـٰبًا﴾ [النبأ: ٢٩] في «عليِّ بن أبي طالب»»، وقد جعلوا اللوح المحفوظ هو عليٌّ.

قوله: «﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١- ٢]: «علي بن أبي طالب»، و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]: هو عليٌّ، ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم؛ وهو تصدُّقُه بخاتمه في الصَّلاة. وكذلك قوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]: «نزلَت في عليٍّ لَمَّا أُصِيبَ بحمزة»».

وما يُقارب هذا من بعض الوُجوه ما يذكره كثيرٌ من المفسِّرين؛ في مثل قوله تعالىٰ: ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ وَٱلصَّـٰدِقِينَ وَٱلْقَـٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ

﴿بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]: «أنَّ الصَّابرين: رسول الله ﷺ، والصَّادقين: أبو بكر، والقانتين: عُمر، والمُنفِقين: عثمان، والمستغفِرين: علي»، وفي مثل قوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾: أبو بكر، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾: عمر، ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾: عثمان، ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]: عليٌّ».

هذا اللفظ لم يَرِد؛ بمعنىٰ: أنه يحتمل الصَّواب، لكنَّ تخصيصه هو الغلط؛ أي: تخصيصهم في الآيتين السَّابقتين بأنَّ هذا في عليٍّ خطأ.

قوله: «**وأعجَب من ذلك قولُ بعضهم**: «﴿وَٱلتِّينِ﴾: **أبو بكر**، ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾: **عُمر**، ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾: **عثمان**، ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾: **عليّ**».

وأمثالُ هذه الخُرافات التي تتضمَّن تارة تفسير اللفظ بما لا يدلُّ عليه بحالٍ، فإنَّ هذه الألفاظ لا تدلُّ علىٰ هؤلاء الأشخاص، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]؛ فكلُّ ذلك نَعتٌ للذين معه، وهي التي يُسَمِّيها النُّحاة خبرًا بعد خبر، والمقصود هنا أنَّها كلُّها صفات لموصوفٍ واحد، وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كلٌّ منها مُرادًا به شخصٌ واحد، وتتضمَّن تارة جعل اللفظ المطلَق العام مُنحصِرًا في شخصٍ واحد؛ كقوله: «إنَّ قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: ٥٥] أُرِيد بها عليٌّ وحدَه».

فهذا تخصيصٌ، إذًا البُطلان ليس في دُخول عليٍّ؛ بل هو أَوْلىٰ مَن يدخُل فيها، ولكنَّ تخصيصه بها ليس صحيحًا.

قوله: «﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾: **أُرِيد بها أبو بكر وحده**»، فهذا صحيحٌ، فهو أوَّل مَن صدَّق، لكنَّ تخصيصه بذلك خطأ.

قوله: «﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] **أُرِيدَ بها أبو بكر وحده**»، **ونحو ذلك**».

ثم رجع شيخ الإسلام إلىٰ الحديث عن مَناهج المفسِّرين؛ لأنَّه لَمَّا تكلَّم عن المعقول، ثم تكلَّم عن الخطأ وأسباب الخطأ في التفسير بالعقل، ثم استطرد في بيان الطوائف الذين وقعوا في الخطأ، ثم ذكر التفاسير التي وقعَت في الخطأ؛ كالزمخشري وغيره ذكر التفاسير التي يكثُر فيها تفسير العقل؛ أي: تفسير الدَّليل، فذكر من التفاسير التي تعتني بالاستنباط؛ كتفسير ابن عطية.

قوله: «**وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبعُ للسُّنَّة والجماعة، وأسلمُ من البِدعة من تفسير الزمخشري**»، لَمَّا ذَكَرَ التفاسير المحرَّفة كالزمخشري المعتزلي ذَكَرَ التفاسير الحسَنة في التفسير بالرأي، فقال: «تفسير ابن عطية» وأمثاله أتبعُ للسُّنَّة والجماعة؛ أي: من حيث المعتقَد.

ولكنَّه انتقدَه بشيءٍ، وهو قوله: «**ولو ذَكَر كلام السَّلَف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم علىٰ وجهِهِ لكانَ أحسَنَ وأجملَ**»، **وهذه قاعدة**: أنَّ المفسِّر الذي يذكر كلام السَّلَف المأثور أحسن وأجمل.

فالقاعدة في مناهج المفسِّرين: أنَّ المفسِّر الذي يذكر كلام السَّلَف أجود وأحسن وأفضل من غيره، فهو ذَكَرَها نقدًا لابن عطية، ونحن نذكرها قاعدة للمُفسِّر الذي يُستفاد منه.

قوله: «**فإنَّه كثيرًا ما ينقل عن تفسير محمَّد بن جرير الطبري؛ وهو من أجلِّ التفاسير وأعظمها قَدْرًا**»، **وهنا قاعدة أو أصل**، وهو: أنَّ تفسير محمَّد بن جرير من أجلِّ التفاسير وأعظمِها قدرًا، وقد ذكره استطرادًا، وهذه الكلمة التي ذَكَرَها استطرادًا نقلها أصحاب مناهج التفسير في المناقب والثَّناء علىٰ ابن جرير، فنحن نذكرها كقاعدةٍ؛ حتىٰ يلتفتَ إليها الناظر.

قوله: «**ثم إنَّه يدعُ ما نقلَه ابن جرير عن السَّلَف لا يحكيه بحالٍ، ويذكر ما يزعم أنَّه قولُ المحقِّقين**»، فالمحقِّقون عنده هم أصحاب الرأي.

قوله: «**وإنما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرَّروا أُصُولهم بطُرُقٍ من جنس ما قرَّرَت به المعتزلة أصُولهم، وإن كانوا أقرب إلىٰ السُّنَّة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يُعطَىٰ كلُّ ذي حقٍّ حقَّه، ويُعرف أنَّ هذا من جُملة التفاسير علىٰ المذهب**»، وهذه قاعدة، أنه ينبغي أن يُعطىٰ المفسِّر حقَّه من الجودة والضعف بحسب ما فيه، فمثلًا نقول: الزمخشري إمامُ البلاغة، ويُستفاد منه في البلاغة، فهو يقول هنا: ينبغي أن يُعطَىٰ كلُّ ذي حقٍّ حقَّه، ويُعرَف أنَّ هذا من جُملة التفاسير علىٰ المذهب؛ أي: يُعرَف أنَّ هذا من جُملة التفاسير علىٰ مذهبه هو؛ أي: المذهب الذي اتَّخَذَه المفسِّر.

وعلىٰ كلِّ حالٍ، فمِن القواعد: أنَّنا ينبغي أن نَزِنَ التفسير بالميزان، فلا نشطح ونقول: لا خير فيه، ولا نقول: بأنَّ هذا أحسن تفسير، فهذا هو الاتزان، فقد يكون فيه ضلالٌ أو بِدعة، ولكن يُستفاد منه في جانبٍ آخر، ولكن أيضًا ينبغي أن يستغنيَ طالب العلم عن التفاسير التي تعمَّد أصحابُهَا دسَّ اعتقادهم فيها؛ كالزمخشري مثلًا، فأنا لا أنصحُ بالرُّجوع إليه، إلَّا لأصحاب التخصُّص، مثلًا: كأستاذٍ في الجامعة، أو نحو ذلك؛ لأنه يُوجد ما فيه غُنية عنه، كـ «تفسير أبي السعود»، فإنَّ أبا السعود قد حوىٰ تفسير الزمخشري والبيضاوي وزيادة عليهما، واعتقاده اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، وهو من أفضلهم، وإن كان عنده جانبٌ من الأشعرية، إلا أنه أفضل بكثير من التفاسير الأخرىٰ، واسمه: «إرشاد العقل السَّليم».

وأفضل من تفسير أبي السُّعود تفسير الطاهر ابن عاشور، المسمَّىٰ: «التحرير والتنوير»، فإنه قد أغنىٰ عن الزمخشري، وأغنىٰ عن البيضاوي، وأغنىٰ عن أبي السعود، لكن لا بُدَّ أن يكون الباحث مُتخصِّصًا؛ حتىٰ يرجع إلىٰ مثل تلك التفاسير.

قوله: «**فإنَّ الصَّحابة والتابعين والأئمَّة إذا كان لهم في تفسير الآية قولٌ**».

الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ علىٰ طريقين:

- **الأوَّل**: ينقلون عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا مُسند، ويُعتبر من التفسير بالمأثور.

● **الثاني**: قول لهم، وهذا يُعتبر من التفسير بالمأثور علىٰ الصَّحيح؛ ولهذا أورده شيخُ الإسلام في التفسير بالمأثور.

قوله: «**وجاء قومٌ فسَّروا الآية بقولٍ آخر؛ لأجل مذهبٍ اعتقدوه، وذلك المذهب ليس من مَذاهب الصَّحابة والتابعين لهم بإحسان؛ صاروا مُشاركين للمُعتزلة وغيرهم من أهل البِدَع في مثل هذا**».

يُستفاد من هذا الكلام:

● **أوَّلًا**: اعتبار قول الصَّحابة اجتهادًا؛ لكنه معتبر، وهم أقربُ إلىٰ الحقِّ من غيرهم.

● **ثانيًا**: أنه إذا جاء قومٌ يُفسِّرون الآية بقولٍ آخر يُخالف مَذهب السَّلَف ويُوافق مَذهب هؤلاء المبتدعة؛ فهذا دليلٌ علىٰ بُطلانه، وذلك المذهب ليس من مَذاهب الصَّحابة والتابعين لهم بإحسانٍ، وصاروا مُشاركين للمُعتزلة في أنَّهم يعتقدون ثم يستدلُّون.

قوله: «**وفي الجملة: مَن عدَلَ عن مَذاهب الصَّحابة والتابعين وتفسيرهم إلىٰ ما يُخالف ذلك كان مُخطِئًا في ذلك؛ بل مُبتدِعًا، وان كان مُجتهدًا مغفورًا له خطؤه**».

والمقصود من كلامه: بيان طُرُق العلم، وأدلَّته، وخلاصته: أنَّ مَن عدَلَ عن مَذاهب الصَّحابة والتابعين وتفسيرهم إلىٰ ما يُخالف ذلك كان مُخطِئًا في ذلك؛ بل مُبتدِعًا، وإن كان مُجتهِدًا مَغفورًا له خطؤه.

وهذه قاعدة مهمَّة جدًّا يغفل عنها كثيرٌ من طلبة العلم، ويخلط فيها بعض طلبة العلم خَلْطًا خاطئًا، ومُراد شيخ الإسلام هنا: أنَّ القول في معنىٰ الآية ومُراد الله عَزَّوَجَلَّ منها إذا خالف مَذهب السَّلَف؛ فإنَّه خطأ؛ لأن هذا يدلُّ علىٰ أنهم اجتمعوا علىٰ ضَلالة، فلو قال أحدٌ قولًا، وقال: هذا المعنىٰ هو المقصود، وهو خِلاف أقوال الصَّحابة والتابعين، فنحن نقول: هذا خطأ في مُراد الآية، فالقضية في المعنىٰ، وليسَت في الاستنباط والهدايات والدَّلالات، فمَن جاء بقولٍ في معنىٰ الآية خارج عن تفاسير السَّلَف ونَاقَضَهم فهو خطأ؛ لأنهم لا يمكن أن يجتمعوا علىٰ ضَلالة، ولكن لو أورد قولًا يجمع بين أقوالهم، فلا بأس.

والواقع: أنَّ هذه مسألة خطيرة جدًّا خُصوصًا في هذا الزمن؛ لأنَّه مع العلم الحديث اكتُشِفَت أشياء أظهرَت لنا تفسيرًا لبعض الآيات؛ فمثلًا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، فتفاسير السَّلَف: إمَّا ما دُونها أو أكبر منها، فهذا تفسير السَّلَف، فما فوقها في الصِّغَر أو ما فوقها في الحجم، فجاء المعاصِرون فقالوا: إنَّ البعوضة فوق رأسها مخلوق صغير، إن صحَّ الخبر فنحن لا نجزم به، ولكنهم يقولون ذلك، ففسَّروا الآية بذلك، فهذا الكلام لا نقبله، بل ننظر أوَّلًا: هل هو مخالف أم لا؟

ومقصود الآية: هو بيان أنَّ الله لا يستحيي أن يضرب مَثَلًا ما بعوضة؛ يعني: أي شيء حقير أو صغير، وضرب بذلك مَثَلًا بالبعوضة، ولهذا قال السَّلَف: إمَّا أصغر منها أو أكبر منها، وقطعًا البعوضة ليست أصغر مخلوق، وحتىٰ السَّلَف يتَّفِقون علىٰ أنَّها ليسَت أصغر مخلوق، فهناك مخلوقات لا نراها بالمجهر، فربما تدخل إن صحَّ التعبير تبعًا، ولا تُخالف ولا تنقض أقوال السَّلَف؛ لأنَّ السِّياق هنا في بيان مخلوقٍ ضعيفٍ، وهو أنَّ الله يضرب مَثَلًا بأيِّ مخلوق، حتىٰ لو كان حقيرًا في أذهانِكم، فإنَّ الله يضرب به المثَل؛ كالذباب، والحمار، والكلب، ونحو ذلك.

فالمشركون قالوا: إن كان هذا كلام الله حقًّا ما ضُرِب فيه المَثَلُ بالكلب والبعوضة والحمار والذباب، فأرادوا أن يطعنوا في القرآن بهذا، وهذا لا يُعارض هذا حقيقة.

وكذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] بعد قوله: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾، فالآية في سِياق الحديث عن الآخرة، فقبلها: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ وبعدها: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾، قال: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ﴾ [النمل: ٨٨] حيث اختلف العلماء في كون هذا في الآخرة أم في الدنيا؟ وعامَّة أقوال السَّلَف أنها في الآخرة؛ لأنَّ السِّياق كله في الآخرة، وأنَّ الجبال تتغيَّر أحوالها، وتسير يوم تسير الجبال سيرًا.

أمَّا أهل الاختراع الحديث فقالوا: المقصود بسيرها هو: دَوَرَان الأرض، ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾؛ أي: تتحرَّك مع الأرض، واستدلُّوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾.

فنقول: وهذا الذي رجَّحَه ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يُنافي القولُ القولين جميعًا، فإنَّ الله يذكر بأنَّ هذه الجبال من صنع الله لها بهذا الإتقان، وهي تدور مع الأرض، بأن هذا الإتقان سيتغيَّر وستتبعثر الجبال وتنهدُّ، وتتفتَّت، وتسير الجبال سيرًا كما أخبر اللهُ عَزَّوَجَلَّ عن الجبال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥]؛ فليس هذا مُعارضًا، والله تعالىٰ أعلم هذه الحقيقة التي يمكن أن يُجمع فيها بين الأقوال.

تنبيه:

قد يأتي شخصٌ فيُقلِّل من علم السَّلَف، ويقول: ما اطَّلع السَّلَف أصلًا علىٰ هذا العلم الحديث!!

فنقول: هذا غير صحيح، بل يجب أن نُعظِّم قول السَّلَف؛ لأنَّ الله -تعالىٰ لا يُمكن أن يجمع الأمَّة علىٰ ضلالة، فقولهم مُعتبر، وما أثبته العلم الحديث بالدَّليل والحقائق يمكن أن يدخل في الآية بما لا يُعارض أقوال السَّلَف، والله تعالىٰ أعلم.

قوله: «ونحن نعلم أنَّ القرآن قرأه الصَّحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومَعانيه، كما أنهم أعلم بالحقِّ الذي بعَث اللهُ به رسولَه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وهذه هي القاعدة الأولىٰ: وهي أنَّ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين هم الأعلم بتفسير القرآن ومَعانيه، كما أنهم أعلم بالحقِّ الذي بعَث اللهُ به رسوله صلىٰ الله عليه وسلم، وهذه قاعدة مُتَّفَق عليها، وهم أعلم من أهل الزمن المتأخِّر، وإن كان اللهُ أطلَعَهم علىٰ شيء فعِلْمُهم لا يخرج عن علم هؤلاء الصَّحابة».

قوله: «فمَن خالف قولهم، وفَسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم؛ فقد أخطأ في الدَّليل والمدلول جميعًا، ومعلوم أنَّ كلَّ مَن خالَف قولهم له شُبهة يذكرها؛ إمَّا عقليَّة، وإمَّا سمعيَّة، كما هو مبسوط في موضعه»، وهذه هي القاعدة الثانية: مَن خالَفَ قولَ الصَّحابة والتابعين وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم، فقد أخطأ في الدَّليل وفي المدلول جميعًا؛ أي: أخطأ في دليله هو، وفي استدلاله هو.

قوله: «والمقصود هنا: التَّنبيه علىٰ مثار الاختلاف في التفسير، وأنَّ مِن أعظم أسبابه البِدَع الباطلة التي دعَت أهلَها إلىٰ أن حَرَّفوا الكلِم عن مَواضعه، وفسَّروا كلام الله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغير ما أُرِيد به، وتأوَّلوه علىٰ غير تأويله، فمِن أُصُول العلم بذلك:

* أن يعلم الإنسانُ القولَ الَّذي خالفوه، وأنَّه الحقُّ.

*** وأن يعرف أنَّ تفسير السَّلَف يُخالف تفسيرهم.**

*** وأن يعرف أنَّ تفسيرهم محدَثٌ مُبتدع.**

*** ثم أن يعرف بالطرُق المفصَّلة فساد تفسيرهم بما نصبه اللهُ من الأدلَّة علىٰ بيان الحقِّ».**

يقول شيخُ الإسلام: إنَّ من أعظم الأسباب الموقِعة في البِدَع الخطأ في التفسير، وأصلُ ذلك أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه؛ أي: قول الصَّحابة والتابعين؛ أي: هؤلاء المبتدِعة خالفوا القول الصَّحيح، وأنَّ ما خالفوه هو الحقُّ، وأن يعرف أنَّ تفسير السَّلَف يُخالف تفسيرهم، وأن يعرف أنَّ تفسير هؤلاء محدَثٌ مُبتدع، ثم أن يعرف بالطرُق المُفَصَّلة فسادَ تفسيرهم بما ينصبه اللهُ من الأدلَّة علىٰ بيان الحقِّ.

قوله: «**وكذلك وقعَ مِن الذين صَنَّفُوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخِّرين من جِنْس ما وقعَ فيما صَنَّفوه من شرح القرآن وتفسيره، وأمَّا الذين يُخطِئون في الدَّليل لا في المدلول؛ فمثل كثيرٍ من الصُّوفية، والوُعَّاظ، والفُقهاء وغيرهم، يُفسِّرون القرآن بمعانٍ صحيحة، لكنَّ القرآن لا يدلُّ عليها**».

أي: يُخطِئون في الدَّليل لا في المدلول، فقد يكون تفسيرهم صحيحًا، لكنَّ تنزيل هذا القول علىٰ الآية غلط؛ لأنهم أخطؤوا في الدَّليل، فجعلوا الدَّليل لغير مدلوله، فأخطؤوا في الدَّليل لا في المدلول، فمدلولهم صحيح، وهؤلا

مثلُ كثيرٍ من الصُّوفية والوُعَّاظ والفُقهاء والإشاريين وغيرهم مِمَّن يُفسِّرون القرآن بمعانٍ صحيحة جيِّدة، ولكنَّ القرآن لا يدلُّ عليها.

قوله: «**مثل كثيرٍ مِمَّا ذَكَرَه أبو عبد الرحمن السلمي في «حقائق التفسير»**»؛ أي: من المعاني الإشارية والتفسير الإشاري، ومثال ذلك: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦] يقول: طَهِّر قلبك؛ أي: طُفْ بقلبك في أرجاء كون ربِّك، واركع بخضوعك واسجدْ بتذَلُّلِك، فهذا تفسيرٌ إشاري، ولا تُفسَّر به الآية.

وأحيانًا قد تحتمله الآية في سياقها؛ كمثل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١]؛ فقال بعض السَّلَف: هي الكلماتُ النافذة التي تُرهِب الأعداء، فهذا تفسيرٌ يُوافق سياق الآية؛ لكنَّه يُخالِف مَدلولها اللفظي، وهو العاديات، فنحن لا نردُّه؛ لأنَّه يُوافق سياق الآية في غرضها، وهي العاديات التي تعدو إلىٰ الجهاد، ولا شكَّ أنَّ في عدوها إرهابًا للأعداء؛ ولذلك قال: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٤]؛ أي: أثارت التراب، وإثارة الغبار فيه إرهابٌ للأعداء.

ولذلك فإنَّ التفسير الإشاري فيه كثيرٌ من الدَّلالات والهدايات الصَّحيحة؛ لكنَّها لا تدخل في المعنىٰ، ولكن إذا كان التفسير الإشاري بعيدًا كلَّ البُعد مثل ما ذُكِر مِن قولهم: طُفْ بقلبِك في قوله تعالىٰ: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾؛ أي: الذين يَطوفون ببيتِ الله تعالىٰ، وهو معلوم، فهذا المقصود.

قوله: «**وإن كان فيما ذَكَرُوه ما هو معانٍ باطلة، فإنَّ ذلك يدخل في القسم الأوَّل؛ وهو الخطأ في الدَّليل والمدلول جميعًا**»؛ أي: قد يأتي بشيء باطل فيُردُّ.

قوله: «**حيثُ يكون المعنىٰ الذي قصدوه فاسدًا**»، **الخلاصة**: فالمقصود كما قال شيخُ الإسلام: أنَّ الخطأ في التفسير له بابان:

أنهم اعتقدوا ثم استدلُّوا، وهؤلاء أكثرهم من المبتدِعة.

والآخرون نظروا إلىٰ التفسير اللُّغوي.

ولو ذكرنا مع هؤلاء ما ذَكَرَه أخيرًا شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ وهم الذين أخطؤوا في الدَّليل لا في المدلول، وأنهم حمَّلوا الآية معاني لا تحتملها، وإن كان أصلُها صحيحًا، فهذا ربما يدخل في الثاني.

واختصارًا لِمَا سبق: فقد ذكر شيخُ الإسلام أوَّلًا: أَصْلَي العِلم، ثم بدأ بالنَّقْل وكل ما يتعلَّق فيه، وأدخل فيه الإسرائيليات والموضوعات، وتفاسير السَّلَف، واختلاف السَّلَف في التفسير إلىٰ غير ذلك، ثم أتىٰ إلىٰ العقل وذكر أسبابه، وذكر بعض المفسِّرين فيه، ثم في النهاية ذكر أحسن طُرُق التفسير.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فصل:

فإن قال قائل: فما أحسنُ طرُق التَّفسير؟

فالجواب: إنَّ أصحَّ الطرُق في ذلك: أن يُفسَّر القرآنُ بالقرآن، فما أُجمِلَ في مكانٍ فإنَّه قد فُسِّر في موضعٍ آخر، وما اختُصِرَ من مكانٍ فقد بُسِط في موضعٍ آخر.

الشرح:

أحسن طرق التفسير:

وهنا ذَكَر شيخُ الإسلام تفسير القرآن بالقرآن؛ لأنَّ أحسنَ وأصحَّ طُرُق التفسير أن يُفسَّر القرآنُ بالقرآن، وتفسير القرآن بالقرآن بابٌ واسع، فلا يظنُّ أحدٌ أنَّه في تفسير آيةٍ بآية؛ بل يدخل في تفسير القرآن بالقرآن أبوابٌ كثيرة، ولم يذكرْها شيخُ الإسلام، ولا بُدَّ أن نَعيَها.

فيدخل فيه أوَّلًا: ما ذكَرَه شيخُ الإسلام يقول: ما أُجمِل في مكانٍ؛ فإنَّه يُفسَّر في موضعٍ آخر؛ مثل قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:

٦]، ومثل قوله: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] في أوَّل سورة المائدة، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١]؛ فهذه لا يمكن أن نعلمها إلَّا من القرآن في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥]؛ فما ذكَرَه القرآنُ إجمالًا فَسَّره في موضعٍ آخر، وهذا كثيرٌ في القرآن، فقد تأتي الآي بعدها مباشرة تُفسِّرها؛ كما في: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ۝١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ۝٢ النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ١ ٣]، و﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ۝٣ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ۝٤ وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ١ ٥]، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ١ ٢]، و﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ١ ٢]؛ فالآية تُفسِّر الآية مُباشرة عقبها ببيانٍ واضح.

ومن تفسير القرآن بالقرآن جوانب مُتعلِّقة بالسِّياق والسِّباق واللحاق.

مَسألة: مَراتب تفسير القرآن بالقرآن

● **المَرتبة الأولىٰ**: أن يُفَسِّر اللهُ عَزَّوَجَلَّ كلامه؛ مثل: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ۝١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ ۝٢ النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ١٣]، وكقوله تعالىٰ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] وهذا قطعًا حَسَنٌ.

● **المرتبة الثانية**: أن يُفَسِّر النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آيةً بآيةٍ؛ مثل تفسيره قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] قال: «ألم تقرؤوا قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»[1]، فهذا تفسيرُ القرآن بالقرآن، وهذا مَقطوع به.

● **المرتبة الثالثة**: تفسير الصَّحابة، وهي أن يُفَسِّر الصَّحابي آيةً بآيةٍ؛ مثل قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد جمع بين آيتين، وأخذ منهما حُكمًا؛ كجَمْعِه بين: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ وبين قوله تعالىٰ: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾، فاستنبَطَ مِنهما أنَّ أقلَّ مدَّة الحملِ ستَّة أشهُر؛ فهذا يُعَدُّ من تفسير القرآن بالقرآن؛ لأنَّه جمع بينهما.

وكذلك تفسير التَّابعين للقرآن، ولكن قد يكون تفسير التَّابعين للقرآن مردودًا؛ لأنَّه قد يكون هذا التفسير من اجتهادهم.

تنبيه:

قول القائل: هذه الآية تُفَسِّرها وتُبيِّنها الآية الأخرىٰ؛ فقد تكون الآيةُ الأخرىٰ تختلف في سياقها وفي مقصودها، إلىٰ غير ذلك، إذًا من هذا الباب لا نقبل الاجتهادَ الشَّخصيَّ في ربط الآية بالآية.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم: (٣١٨١)، ومسلم رقم: (١٢٤).

قوله: «فإن أَعْيَاك ذلك، فعليك بالسُّنَّة؛ فإنَّها شارحةٌ للقرآن ومُوضِّحة له؛ بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشَّافعي: كلُّ ما حَكَم به رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مِمَّا فهمه من القرآن»، وهنا يُفسِّر شيخُ الإسلام كلامه الأوَّل، فقد قال: إنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَّن معاني القرآن كلِّه، ومعنىٰ كلامه هنا قال: فعليك بالسُّنَّة؛ فإنَّها شارحة للقرآن ومُوضِّحة له، وهذا يُبيِّن معنىٰ كلامه السَّابق، بل قال: قال الشَّافعي: «كلُّ ما حَكَمَ به رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مما فهمَه من القرآن»، إذًا كلُّ ما حَكَم به رسولُ الله قولًا وفِعلًا وتقريرًا فهو بيانٌ للقرآن.

قوله: «قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، ولهذا قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ القرآنَ ومثلَه معه»، يعني: السُّنَّة.

والسُّنَّة أيضًا تنزل عليه بالوحي، كما ينزل القرآنُ، لا أنَّها تُتلَىٰ كما يُتلَىٰ، وقد استدلَّ الإمام الشَّافعي وغيرُه من الأئمَّة علىٰ ذلك بأدلَّة كثيرة، ليس هذا موضع ذلك».

وهنا يذكر شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ السُّنَّةَ وحيٌ، فكلُّ ما يقوله النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحيٌ، إلَّا ما ثبت عنه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قاله اجتهادًا منه في أُمُور الدُّنيا، كقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تأبير النَّخْل، وأمره ألَّا يُؤَبِّروها، أو أشار عليهم، فلم تُثمِر تلك السَّنَة؛ فبيَّن لهم أنَّ هذا رأيٌ واجتهادٌ منه، أمَّا ما يكون في الشَّريعة فلا يقوله إلَّا بوحيٍ، وما ينطق عن الهوىٰ، فإنَّ هذا لا ينطق فيه إلَّا بالوحي، ففي أمور الشَّريعة يُشرِّع للناس ولأحوالهم وعباداتهم، أمَّا في أمُور الدنيا؛ فقد يكون ذلك من النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجتهادًا.

قوله: «**والغرضُ أنَّك تطلُب تفسير القرآن منه**»، **فهذه قاعدة**: إنَّ أصحَّ الطرُق في ذلك أن يُفسَّر القرآن بالقرآن، ولكنَّه كرَّرها، وسيُكرِّرُها بعد ذلك، ثم قال: والغرضُ أنَّك تطلُب تفسير القرآن منه، فإن لم تجدْه فمِن السُّنَّة.

قوله: «**فإن لم تجده فمِن السُّنَّة، كما قال رسول الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لمعاذٍ حين بعثه إلىٰ اليمن: «بِمَ تحكم؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: بسُنَّة رسول الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهدُ رأيي، قال: فضرب رسولُ الله** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **في صدره، وقال: الحمدُ لله الذي وَفَّق رسولَ رسولِ الله لِمَا يُرضي رسولَ الله»، وهذا الحديث في المسانيد والسُّنَن بإسناد جيِّد.**

وحينئذٍ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السُّنَّة رجعْنا في ذلك إلىٰ أقوال الصَّحابة»، وهذه أيضًا قاعدة مُكمِّلة.

قوله: «**فإنَّهم أدرىٰ بذلك؛ لِمَا شاهدوه من القرآن**»، السبب في تقديم قول الصَّحابي عدة أمور:

- **الأوَّل**: فإنهم أدرىٰ بذلك؛ لِمَا شاهدوه من القرآن؛ أي: لأنهم شاهدوا التنزيل وأحواله.

- قوله: «**والأحوال التي اختُصُّوا بها**»، **والثاني**: للأحوال التي كانت ربما تخصُّ بعضهم؛ فيعرفون أنَّها نزلَت فيهم.

- قوله: «**ولِمَا لهم من الفهم التام والعلم الصَّحيح والعمل الصَّالح**»، **وهذه الثالثة**: والعمل الصَّالح، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ العمل الصَّالح يُوصِّل إلىٰ الفهم الصَّحيح.

قوله: «**لا سيَّما عُلماؤهم وكُبراؤهم؛ كالأئمَّة الأربعة الخلفاء الراشدين**»، وهنا **قاعدة**، وهي:

مَن أعلمُ الصَّحابة بالتفسير؟

قوله: «**كالأئمَّة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمَّة المهديين وعبد الله بن مسعود**.

قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدَّثَنا أبو كريب قال: أنبأنا جابر بن نوح قال: أنبأنا الأعمش، عن أبي الضُّحىٰ، عن مسروق قال: قال عبد الله؛ يعني ابن مسعود: «والَّذي لا إله غيره ما نزلَت آيةٌ من كتاب الله إلَّا وأنا أعلمُ فيمَنْ نزلَت، وأين نزلَت، ولو أعلمُ مكان أحدٍ أعلم بكتاب الله منِّي تنالُه المطايا لأتَيْتُه»».

وهذا يدلُّ كما ذكرنا علىٰ عِلمِهم بالنُّزُول، وليس سبب النُّزُول، فهذه مسألة مهمَّة؛ فسبب النُّزُول ليس معناه أنه وقعَت واقعةٌ فنزلَت الآية؛ لأنَّ كلَّ سُورة نزلَت في مُناسبةٍ.

مثال: ذكر الواحديُّ في كتابه سُورة يُوسُف وما ذكر فيها شيئًا؛ لأنَّه يذكر الآيات غالبًا أو قِصار السُّور، وهذا قصور ليس عند الواحدي وإنما قُصور منَّا في فهم أسباب النُّزُول؛ لأنَّ أسباب النُّزُول تتمثَّل في حالٍ كان النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليها فتنزل عليه السُّورة.

فسُورة يُوسُف نزلَت في عام الحُزن، والظروف التي واكبَت ذلك العام منها فقدُه لزوجِه خديجة وعَمِّه، وحبسُه والتضييق عليه، فكأنَّ سُورة يُوسف قد جاءَت لتسلية النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ذلك العام، فهذا يُعَدُّ من أحوال النُّزُول، وهو أوسعُ من أسباب النُّزُول، والعجيب أنَّ هذا الباب الذي يُسَمِّيه أحوال النُّزُول لا يتحدَّث عنه أصحاب أسباب النُّزُول، وهذا الذي يقصده ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو يعرف أنَّ السُّورة نزلَت في حادثة كذا؛ مثل سُورة

الحجرات، نزلَت في عام الوفود، عندما حصَل اختلاطٌ بين القبائل الداخلة في الإسلام ومنهم الأعراب وبين أصحاب النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فاختلطَت الأخلاق والآداب؛ أي: دخلَت آداب وعادات أولئك علىٰ عادات وأخلاق أهل المدينة الصَّافية، فحصل اضطرابٌ، فأنزل اللهُ هذه السُّورة؛ لتوطيد هذه الآداب، والتأكيد عليها وعلىٰ تحقيقها؛ إذًا السُّورة نزلَت لسببٍ ما، مع أنَّنا لا نجد هذا في أسباب النُّزُول، إذًا لا بُدَّ أن ننظر إلىٰ الأحوال التي نزلَت فيها السُّورة، وهذا الذي يقصده ابنُ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنَّه كان عالِمًا بنُزُول القرآن وأحواله ومواضعه.

قوله: «**وقال الأعمش أيضًا: عن أبي وائل، عن ابن مسعود قال: «كان الرجل منَّا إذا تَعَلَّم عشر آيات لم يُجاوزهنَّ حتىٰ يعرف مَعانيهن والعمل بهن»**.

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس؛ ابن عمِّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وترجمان القرآن، ببركة دُعاء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له؛ حيث قال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّين وعلِّمْه التأويل».

وقال ابن جرير: حدَّثَنا محمد بن بشار، قال: ثنا وكيع، قال: ثنا سُفيان، عن الأعمش، عن مسلم عن مسروق، قال: قال عبد الله؛ يعني: ابن مسعود: «نعم ترجمان القرآن ابن عباس».

وعلىٰ كلِّ حالٍ، فقد وردَت آثارٌ كثيرةٌ في فضل ابن مسعود وابن عباس

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهما أعلمُ الصَّحابة بعد الخلفاء الراشدين، وقد استطرد المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في ذِكْر فضلهما وما ورد عنهما.

قوله: «**ولهذا غالبُ ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي الكبير في «تفسيره» عن هذَيْن الرجلين: ابن مسعود وابن عباس، ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحَها رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيث قال: «بلِّغُوا عنِّي ولو آية، وحَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومَن كذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا فليتبوَّأْ مقعدَه من النَّار»، رواه البخاريُّ عن عبد الله بن عمرو**»، وهنا انتقل الحديث إلىٰ عبد الله بن عمرو، ليس لأنَّه أعلمُ الصَّحابة بالتفسير، وإنما لأنَّه كان ينقل عن بني إسرائيل.

قوله: «**ولهذا كان عبدُ الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتُب أهل الكتاب**»، فقد كان عبد الله بن عمرو يُحدِّث ابن مسعود وابن عباس عن بني إسرائيل، وليس هو مِن أعلم الصَّحابة بالتفسير، وإنما كان يُحدِّث أصحاب رسول الله من تلكما الزَّاملتين اللتين أصابهما يوم اليرموك، فهو شيخُ ابن عباس في هذا الباب، فكان يُحدِّث منهما بما فهمه من هذا الحديث من الإذن في ذلك.

ثم رجع شيخُ الإسلام إلىٰ الحديث عن الإسرائيليات بعد أن تكلَّم عنها فيما سبق، ثم أعاد الكلام هنا في الإسرائيليات، وهذا يجعلنا نقول: المقدِّمة

تحتاج إلىٰ ترتيب.

قوله: «**ولكنَّ هذه الأحاديث الإسرائيليَّة تُذكَرُ للاستشهاد لا للاعتقاد**»، وهذه **قاعدة: بأنَّ الأحاديث الإسرائيليَّة تُذكَر للاستشهاد لا للاعتقاد ما لم تُغَيِّر في المعنىٰ شيئًا**، ولا نعتقد فيها معنًىٰ يُفسِّر كلام الله عَزَّوَجَلَّ ألبتَّة، وإنَّما هي استشهاد نستأنس به.

قوله: «**فإنَّها علىٰ ثلاثة أقسام: أوَّلًا: أحدُها ما علِمْنا صحَّتَه مِمَّا بأيدينا مِمَّا يشهد له بالصِّدق؛ فذاك صحيح**»، وما علمنا صحَّته مثلًا من أحوال بني إسرائيل، مثل: تسمية الخضر الواردة عن النبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ صحيح.

قوله: «**ما علِمْنا كذبه بما عندنا مِمَّا يُخالفه**»، وذلك مثل ما ورد عن النَّصارىٰ، أو ما ورد في قصَّة داود وسليمان عليهما السلام مما يُسيء للأنبياء عليهم السلام.

قوله: «**ما هو مَسكوتٌ عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل؛ فلا نُؤمِن به ولا نُكذِّبه، وتجوز حكايته؛ لِمَا تقدَّم**»، وما زال الكلام هنا قائمًا عن بني إسرائيل.

قوله: «**وغالب ذلك مِمَّا لا فائدة فيه تعود إلىٰ أمرٍ دِينيٍّ**»، وهذه **قاعدة**: بأنَّ غالب الإسرائيليَّات مِمَّا لا فائدة فيه تعود إلىٰ أمرٍ دينيٍّ.

قوله: «**ولهذا يختلف عُلماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن**

المفسِّرين خلافٌ بسبب ذلك»، أي: يختلف المفسِّرون بسبب اختلاف أهل الكتاب، مثل اختلافهم في لون الكلبِ مثلًا، أو اسم الكلب، وإنَّما اختلَف المفسِّرون حينما اختلف أهلُ الكتاب في نقلِهم في بيان ذلك.

قوله: «**كما يَذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعِدَّتِهم، وعصا موسىٰ من أيِّ شجرةٍ كانَت، وأسماء الطيور التي أحياها اللهُ لإبراهيم، وتعيين البَعْضِ الذي ضُرِب به القتيلُ من البقرة، ونوع الشَّجرة التي كَلَّم اللهُ منها موسىٰ، إلىٰ غير ذلك مِمَّا أبهَمَه اللهُ في القرآن، مِمَّا لا فائدة في تعيينه تعودُ علىٰ المُكَلَّفين في دُنياهم ولا دِينهم**».

ثم انتقل شيخُ الإسلام إلىٰ حُكم نقل الخِلاف في الإسرائيليَّات.

قوله: «**ولكنَّ نقلَ الخِلاف عنهم في ذلك جائزٌ**»؛ أي: يجوز نقلُ خِلاف بني إسرائيل في ذلك؛ لأنَّه من التَّحديث عنهم.

(كما قال تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۬ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢])، فاللهُ -عَزَّوَجَلَّ- نقل خِلافَهم هنا.

قوله: «**فقد اشتملَتْ هذه الآية الكريمة علىٰ الأدَب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثلِ هذا؛ فإنَّه أخبرَ عنهم بثلاثة أقوال**»؛ يعني: ذكر أقوالهم.

قوله: «ضَعَّفَ القولين الأوَّلَيْن، وسكَت عن الثَّالث، فدلَّ علىٰ صِحَّته؛ إذ لو كان باطلًا لرَدَّه كما رَدَّهما، ثم أرشدَ إلىٰ أنَّ الاطِّلاع علىٰ عِدَّتِهم لا طائلَ تحتَه»، وهذه قاعدة تُؤكِّد القاعدة السَّابقة.

قوله: «فيُقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾، فإنَّه ما يَعلم بذلك إلَّا قليلٌ من النَّاس مِمَّن أطلعَه اللهُ عليه؛ فلهذا قال: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرٗا﴾ [الكهف: ٢٢]، أي: لا تُجهِدْ نفسَك فيما لا طائلَ تحتَه»، وهذا يُبيِّن لنا أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان ينقل عن بني إسرائيل، أو بمعنًىٰ آخر: يعرف أحوالهم، ويتعرَّف أحوال مَن أسلَم منهم، أو كان النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستمع لأخبارهم؛ لأنَّها أخبارُ الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فمنه ما يُخبره اللهُ عَزَّوَجَلَّ في كتابه، وقد يذكر تفاصيل القصص؛ لأنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿وَلَا تَسۡتَفۡتِ فِيهِم مِّنۡهُمۡ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٢٢]؛ فاللهُ عَزَّوَجَلَّ أعطاه منهجًا: لا تَسْتَفْتِ هؤلاء!! فهذا أحسنُ ما يكون في حكاية الخِلاف، وهذه قاعدة في حِكاية خِلاف بني إسرائيل.

قوله: «فهذا أحسنُ ما يكون في حِكاية الخِلاف؛ أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن يُنبَّه علىٰ الصَّحيح منها، ويُبطَل الباطل، وتذكر فائدة الخِلاف وثمرته»، وهذه قاعدة عامَّة في الخِلاف، وهي صيدٌ ثمين للفُقهاء خاصَّة، يجب أن يحفظوها، فإذا أردنا أن نذكر الخِلاف في مَسألة؛ يقول شيخ الإسلام: علينا أن نستوعب الأقوال، ونُنبِّه علىٰ الصَّحيح منها، ونُبطِل الباطل، ثم نُبيِّن فائدة ذِكر هذا الخِلاف وما فيه.

قوله: «**لِئَلَّا يَطول النِّزاع والخِلاف فيما لا فائدة تحته؛ فيُشتغل به عن الأهمِّ**»، وهذه **فائدة مهمَّة جدًّا**؛ وهي أنه لا ينبغي الانشغال بالخِلافات التي لا فائدة فيها، ولا ثمرة منها مثل: هل إبليس من الملائكة؟ فالله تعالىٰ قال للملائكة وهو فيهم، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الكهف: ٥٠]، ثم جاء استثناء منهم، وقد كثُرَت أقوال المفسِّرين في الحديث بما لا ثمرة فيه.

ومن خلافهم: هل النار تفنىٰ؟ والحديث طويل في هذا، ولا ثمرة فيه، فالأَوْلىٰ لطالب العلم ألَّا يدخل في مسائل لا ثمرة فيها، ولا تَعَبُّد، فإذا كانت النار تفنىٰ أو لا تفنىٰ، فهذا لا يزيدنا عبادة، وهذه المسائل التي لا ثمرة فيها يقول شيخ الإسلام: لِئَلَّا يطول النِّزاع والخِلاف فيما لا فائدة تحته، فيُشتغل به عن الأهمِّ.

قوله: «**فأمَّا مَن حكَىٰ خلافًا في مَسألة، ولم يستوعبْ أقوال النَّاس فيها، فهو ناقص**»، وهذا منهج في الفقه: أنَّه إذا أتينا بمسألةٍ ووقفنا فيها علىٰ بعض الأقوال دون بعض، فالطريقة هنا ناقصة؛ لأنَّنا لم نَستوعب بقيَّة الأقوال.

قوله: «**إذ قد يكون الصَّواب في الذي تركَه، أو يحكي الخِلاف ويُطلقه**» من غير ترجيح.

قوله: «**ولا يُنبِّه علىٰ الصَّحيح من الأقوال، فهو ناقصٌ أيضًا، فإن صحَّح غير الصَّحيح عامدًا؛ فقد تعمَّد الكذب**»؛ أي: إن صَحَّح قولًا يَتَّبع فيه هوًىٰ، فهذا قد تعمَّد الكذب علىٰ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلىٰ الشَّرع.

قوله: «**أو جاهلًا فقد أخطأ**».

قوله: «**كذلك مَن نصَب الخِلاف فيما لا فائدة تحته، أو حكَىٰ أقوالًا مُتعدِّدة لفظًا، ويرجع حاصلها إلىٰ قولٍ أو قولين معنًىٰ، فقد ضَيَّع الزَّمان**»، وهذا منهج مهمٌّ، فلا يجب أن نضيع الزمان فيما لا فائدة فيه، فإنَّ العُمر قَصير.

قوله: «**وتكثَّر بما ليس بصحيح؛ فهو كلابس ثوبي زورٍ، واللهُ الموفِّق للصَّواب**».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فصل:

تفسير القرآن بأقوال التَّابعين

«إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السُّنَّة، ولا وجدته عن الصَّحابة؛ فقد رجع كثيرٌ من الأئمَّة في ذلك إلىٰ أقوال التابعين؛ كمُجاهد بن جَبْر؛ فإنَّه كان آيةً في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق: حَدَّثنا أبان بن صالح، عن مجاهد قال: (عَرَضْتُ المصحف علىٰ ابن عباس ثلاثَ عَرْضَات؛ من فاتحته إلىٰ خاتمته، أُوقِفُه عند كلِّ آيةٍ منه، وأسألُه عنها)».

الشرح:

تفسير مجاهد:

هذا كلُّه استطراد، وقد أعاد ذِكْر أثر مجاهد، وأثنىٰ عليه مرَّة أخرىٰ، ثم ذكر الأثر بروايته الأخرىٰ، فلا أدري هل أراد شيخُ الإسلام أن يذكره بروايته الأخرىٰ؛ فيكون إضافة، أو أنَّه نسي أنَّه تكلَّم عن مجاهد؟ لأنَّه ذَكَر أنَّ مُجاهدًا عرض المصحف ثلاث مرات، وهناك ذكر الرِّواية الأولىٰ أنَّه عرضه مرة واحدة.

قوله: «**وبه إلىٰ الترمذي قال: حدَّثنا الحسين بن مهدي البصري، حدَّثنا عبد الرزَّاق عن معمر، عن قتادة قال: «ما في القرآن آية إلَّا وقد سمعتُ فيها شيئًا»**»، هذا قتادة.

قوله: «**وبه إليه، قال: حدَّثنا ابن أبي عُمر، حدَّثنا سُفيان بن عُيينة، عن الأعمش، قال: قال مجاهد: «لو كنتُ قرأتُ قراءة ابن مسعود لم أحتجْ أن أسألَ ابن عباس في كثيرٍ من القرآن مِمَّا سألتُ»**»، وذلك لأنَّ قراءة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قراءة تفسير، حيث يُضيف (أو) مكان (أم)، هذا من كلامه، ثم يجعله تفسيرًا.

قوله: «**وقال ابن جرير: حدَّثنا أبو كريب قال: حدَّثنا طلق بن غنَّام، عن عثمان المكي، عن ابن أبي مليكة، قال: رأيتُ مجاهدًا سأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه ألواحُه، قال: فيقول له ابن عباس: اكتبْ، حتىٰ سأله عن التفسير كلِّه**»، **ولهذا كان سُفيان الثوري يقول: «إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد؛ فحسبك به**»»، ولا شكَّ أنَّ هذه الألواح مفقودة، ومَن استطاع أن يجد هذه الألواح فإنَّها كنز ثمين؛ لأنها من أصحِّ التَّفاسير.

قوله: «**وكسعيد بن جُبير، وعكرمة مولىٰ ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيِّب، وأبي العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحَّاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومَن بعدهم**»، وهنا ذَكَر شيخُ الإسلام أشهر المفسِّرين من التابعين.

قوله: «**فتذكر أقوالهم في الآية، فيقع في عباراتهم تبايُن في الألفاظ بِحَسَبِها؛ يحسبُها مَن لا عِلم عنده اختلافًا، فيحكيها أقوالًا، وليس كذلك**»، وهذه **قاعدة** مهمَّة في فهم أقوال التابعين.

قوله: «**فإنَّ منهم مَن يُعبِّرُ عن الشيء بلازمِه أو نظيره**»، وهنا رجع شيخُ الإسلام إلىٰ كلامه السَّابق في أنواع اختلاف السَّلَف.

قوله: «**ومنهم مَن ينصُّ علىٰ الشيء بعينه، والكلُّ بمعنًىٰ واحد في كثيرٍ من الأماكن، فليتفطَّن اللبيبُ لذلك، والله الهادي**.

وقال شُعبة بن الحجَّاج وغيره: «أقوال التَّابعين في الفُروع ليسَت حُجَّة، فكيف تكون حُجَّة في التفسير ؟!»، يعني: أنها لا تكون حُجَّة علىٰ غيرهم مِمَّن خالفهم»، وهذه **قاعدة**: بأنَّ أقوال التَّابعين لا تكون حُجَّة علىٰ غيرهم مِمَّن خالفهم.

قوله: «**وهذا صحيح، أمَّا إذا اجتمعوا علىٰ الشيء**»؛ أي: أجمع التَّابعون علىٰ الشيء «**فلا يُرْتَاب في كونه حُجَّة**» يعني: إذا اختلف التابعون فليس قولهم حُجَّة علىٰ غيرهم، لكن إذا اجتمعوا؛ فلا شكَّ أنَّهُم قد نقلوه عمَّن قبلهم.

قوله: «**فإن اختلفوا فلا يكون قولُ بعضِهم حُجَّة علىٰ بعضٍ، ولا علىٰ مَن بعدهم، ويُرجع في ذلك إلىٰ لُغة القرآن، أو السُّنَّة، أو عُموم لُغة العرب، أو أقوال الصَّحابة في ذلك**»، وهنا **قاعدة**: إذا اختلف التَّابعون في التفسير فالترجيح بينهم:

قال: يُرجع في ذلك إلىٰ لُغة القرآن أو السُّنَّة، أو عُموم لُغة العرب أو أقوال الصَّحابة في ذلك.

وهنا ذَكَرَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسألةً قلَّ مَن يَذكرُها من الذين يتحدَّثون عن مصادر التفسير، وهي: لُغة القرآن، فقد فرَّق بين لُغة القرآن ولُغة العرب، وقد قلَّ مَن ينتبه لها؛ أي: في الترجيح، فلا بُدَّ أن نذهب إلىٰ لُغة القرآن؛ لأنَّ هذا من تفسير القرآن بالقرآن، وقد عبَّر شيخ الإسلام بلُغة القرآن، وهو يقصد تفسير القرآن بالقرآن، فالمقصود بلُغة القرآن هنا؛ أي: عادة القرآن في التعبير؛ كعادة القرآن في لفظ الصَّلاة أن يكون كذا، فهذه لُغة القرآن، فليسَت هذه بلُغات العرب؛ بل يُسمُّونها عادات القرآن، أو أسلوب القرآن، أو كُلِّيَّات القرآن، فكُلُّ هذا؛ المقصود به ما هو مُعتاد، ومُطَّرد في القرآن، وهذا مقصد شيخ الإسلام.

ثم الرجوع إلىٰ السُّنَّة؛ لأنها مُفسِّرة للقرآن، ثم عُموم لُغة العرب، ثم أقوال الصَّحابة في ذلك، وهذه هي أدوات الترجيح في الخِلاف الوارد عن التَّابعين ومَن بعدهم.

ثم تكلَّم شيخُ الإسلام عن تفسير القرآن بمجرَّد الرأي، وهو تكرار لقوله: «**الذين اعتقدوا ثم استدلُّوا**»، لكنَّه أراد أن يذكر أقوال السَّلَف في التفسير بالرأي.

قوله: «**فأمَّا تفسير القرآن بمجرَّد الرأي؛ فحرام**»، وهذه **قاعدة**.

ثم استدلَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ واستطرد في ذلك فقال: قوله: حدَّثنا مؤمل، حدَّثنا سفيان، حدَّثنا عبد الأعلىٰ، عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن قالَ في القرآن بغير علمٍ؛ فَلْيَتَبَوَّا مقعدَه من النَّار»، ثم ذكر حديث جُندب: «مَن قالَ في القرآن برأيِه فأصابَ؛ فقد أخطأ»[1]، وهذه الأحاديث كلُّها فيها ضعفٌ؛ ولهذا قال: «**وقد تكلَّم بعضُ أهل الحديث في سُهيل بن أبي حزم، وهكذا رُوِي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرهم أنَّهم شَدَّدوا في أن يُفسَّر القرآن بغير عِلمٍ**»، وهذا أيضًا **أصلٌ أو قاعدة.**

قوله: «**وهكذا رُوِي عن بعض أهل العِلم من أصحاب النبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرهم أنَّهُم شدَّدوا في أن يُفسَّر القرآن بغير علم.**

وأمَّا الذي رُوِي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم: أنَّهُم فَسَّروا القرآن فليس الظنُّ بهم: أنَّهُم قالوا في القرآن وفَسَّروه بغير علمٍ أو مِن قِبَل أنفُسِهم»؛ أي: تفسير مجاهد؛ فإنَّه أخذَه عن ابن عباس أو باجتهادِه المبنيِّ علىٰ الدَّليل.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه برقم: (٢٩٥٢)، وقال: هذا حديث غريب، وأبو داود رقم: (٣٦٥٢) وغيرهما، وضعفه الألباني في المشكاة (٢٣٥)، والجامع الصغير وزيادته (١٢٥١١).

قوله: «**وقد رُوِي عنهم ما يدلُّ علىٰ ما قلنا؛ أَنَّهُم لم يقولوا من قِبَل أنفُسِهم بغير علم**»؛ أي: من عند أنفُسِهم.

قوله: «**فمَن قالَ في القرآن برأيِه فقدْ تكلَّفَ ما لا عِلْم له به**»؛ أي: قال في القرآن برأيِه بغير دليل.

قوله: «**وسلَك غيرَ ما أُمِرَ به، فلو أَنَّه أصابَ المعنىٰ في نفس الأمر لكان قد أخطأ**»؛ أي: أن يأتي لتفسير القرآن من غير أدواتٍ صحيحةٍ وفهمٍ صحيحٍ، ثم يُفسِّر، فقد يُصيبُ، لكنَّه أخطأ في قوله بغير عِلمٍ، وإن كان كلامُه صحيحًا، فتفسيره هنا علىٰ غير عِلمٍ صحيحٍ.

قوله: «**لأَنَّه لم يأتِ الأمرَ من بابه**»، ولا شكَّ أنَّ باب تفسير القرآن هو العِلْم والأدوات.

قوله: «**كمَن حَكَم بين الناس علىٰ جهلٍ؛ فهو في النَّار وإنْ وافَقَ حُكمُه الصَّواب في نَفْس الأمر**»، فالقول في القرآن بمجرَّد الرأي وإن كان صوابًا مَسألة عظيمة، فلا اجتهاد إلَّا بعِلْم، والعِلم أن يكون لديك عِلمٌ سابِق عن السَّلَف، أو عن الصَّحابة، أو عن المفسِّرين، أو عن أهل اللغة؛ لكي يكون أخفَّ جُرْمًا مِمَّن أخطأ، والله أعلم.

قوله: «**وهكذا سَمَّىٰ اللهُ القَذَفَة كاذبين؛ فقال:** ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، **فالقاذف كاذِب، ولو كان قد قذَف مَن زنىٰ في نَفْس**

الأمر»، يعني: قد يكون صادقًا فيمَا ادَّعَىٰ؛ لكنَّه لم يستوفِ شُروط الشَّهادة، فقد يقذفه ثلاثة، ولا بُدَّ من أربعةٍ في إثبات الشَّهادة والزنا.

قوله: «**لأنَّه أخبر بما لا يَحِلُّ له الإخبار به، وتكلَّفَ ما لا عِلم له به، والله أعلم**»، بمعنًىٰ آخر: لا يجوز للإنسان أن يقذف أحدًا، ولو رأىٰ، حتىٰ يُثبِت ذلك بالشَّهادة الواضحة البيِّنة.

قوله: «**ولهذا تَحَرَّج جماعةٌ من السَّلَف**»، وهذه **قاعدة مهمَّة** جدًّا جدًّا.

قوله: «**تحرَّجَ جماعةٌ من السَّلَف عن تفسير ما لا عِلم لهم به، ثم ذكر** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عشرين أثرًا تقريبًا عن السَّلَف الذين تَحَرَّجوا؛ فذكر قول أبي بكر** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**أيُّ أرضٍ تُقِلُّني، وأيُّ سماءٍ تُظِلُّني، إذا قُلتُ في كتاب الله ما لم أعلم**»».

ثم ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما ورد عن عُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه تلا قول الله تعالىٰ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾؛ فقال: هذه الفاكهة؛ فما الأَبُّ؟ ثم رجع إلىٰ نَفْسه، فقال: «إنَّ هذا لَهُوَ التكلُّف يا عُمر؛ فما عليك ألَّا تَدْرِيه».

ثم قال: وهذه قاعدةٌ تابعةٌ لِمَا قبلها: «**وهذا كلُّه محمولٌ علىٰ أنَّهُما** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا **إنما أرادا استكشاف عِلم كيفيَّة الأبِّ، وإلَّا فكونه نبتًا من الأرض ظاهر لا يُجْهَل**»، فقد كانوا يعرفون أنَّه نبتٌ لكنَّهم لا يعرفون كيفيته، وربما كان هذا الأبُّ غيرَ معروفٍ عندهم كنبتةٍ، فلا يعرفون طبيعتها ولا لونها، فاعتبروا

ذلك من التكلُّف، يعني: أنهم لَمَّا ذُكِر الأَبُّ، فهم يعرفون أنَّ اللهَ أراد به نبتًا، لكنَّ هذا النَّبْت غير معروف عندهم، فأراد عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استكشاف عِلم كيفيَّة الأَبِّ؛ فلم يكن هذا من لُغة قريش، وكذلك قال: وإلَّا فكونه نبتًا من الأرض ظاهرٌ لا يُجْهَل؛ لقوله تعالىٰ: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا﴾ [عبس: ٢٨، ٣٠].

ثم ذكر قوله: «**عن ابن أبي مليكة: أنَّ ابن عباس رضي الله تعالىٰ عنهما سُئِل عن آيةٍ لو سُئِل عنها بعضُكم لقال فيها؛ فأبىٰ أن يقول فيها**»، **وإسناده صحيح**» وابن عباس هو حبر الأمَّة.

عن ابن أبي مليكة، قال: سأل رجلٌ ابن عباس عن ﴿يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾؛ فقال له ابن عباس: فما ﴿يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾؟ فقال الرجل: إنَّمَا سألتُكَ لِتُحَدِّثني، فقال ابن عباس: «**هُما يومان ذكرَهُما اللهُ في كتابه، اللهُ أعلمُ بهما، فكَرِهَ أن يقولَ في كتاب الله ما لا يعلم**»، وهذا حَبْر الأمَّة.

وعن الوليد بن مسلم قال: «**جاء طلق بن حبيب إلىٰ جُندب بن عبد الله، فسأله عن آية من القرآن، فقال: أُحَرِّج عليك إن كنتَ مُسلمًا لَمَا قُمتَ عنِّي، أو قال: أن تُجالسني**»، يعني: تحرُّجًا من القول في التفسير.

وقال مالك: عن يحيىٰ بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب: أنه كان إذا سُئِل عن تفسير آية من القرآن، قال: «**إنَّا لا نقول في القرآن شيئًا**».

وقال الليثُ: عن يحيىٰ بن سعيد، عن سعيد بن المسيِّب: أنه كان لا يتكلَّم إلَّا في المعلوم من القرآن.

وقال شُعبة: عن عمرو بن مرَّة، قال: «**سأل رجلٌ سعيد بن المسيِّب عن آية من القرآن؛ فقال: لا تسألْني عن القرآن، وسَلْ مَن يزعم أنَّه لا يخفىٰ عليه منه شيءٌ**»؛ يعني: عكرمة.

وقال ابن شوذب: حَدَّثَني زيد بن أبي يزيد، قال: «**كنَّا نَسأل سعيد بن المسيِّب عن الحلال والحرام وكان أعلم الناس فإذا سألناه عن تفسير آيةٍ من القرآن سكَتَ، كأن لم يسمعْ**»، وكان سعيد بن المسيِّب من أكثر التَّابعين ورعًا في التفسير، وكان لا يتكلَّم إلَّا في المعلوم من القرآن.

وقال ابن جرير: حَدَّثني أحمد بن عبدة الضبي، حدَّثنا حماد بن زيد، حدَّثنا عبيد الله بن عُمر قال: «**لقد أدركتُ فُقهاء المدينة، وإنهم ليُعَظِّمون القول في التفسير؛ منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المسيِّب، ونافع**»، فذكر منهم سعيد بن المسيِّب هنا.

وقال أبو عبيد: حدَّثنا عبد الله بن صالح عن الليث، عن هشام بن عروة، قال: «**ما سمعتُ أبي تأوَّل آيةً من كتاب الله قطُّ**»، وعروة: هو ابن الزُّبير.

وقال أيوب وابن عون وهشام الدُّستوائي: عن محمد بن سيرين، قال: «**سألتُ عبيدة السَّلْمَاني عن آيةٍ من القرآن فقال: ذهَب الذين كانوا يعلمون فيمَا**

أُنزِلَ من القرآن؛ فاتَّقِ اللهَ، وعليك بالسَّداد».

وقال أبو عبيد: حدَّثَنا مُعاذ عن ابن عون، عن عبيد الله بن مُسلم بن يَسار، عن أبيه، قال: «**إذا حدَّثْتَ عنِ الله؛ فَقِفْ، حتىٰ تنظر ما قبله وما بعده**».

حدَّثنا هشيم، عن مُغيرة، عن إبراهيم قال: «**كان أصحابُنا يتَّقون التفسير ويَهابونه**».

وقال شُعبة: عن عبد الله بن أبي السفر، قال: قال الشعبي: «**واللهِ ما من آيةٍ إلَّا وقدْ سألْتُ عنها، ولكنَّها الرِّواية عن الله**».

وقال أبو عبيد: حدَّثنا هشيم، أنبأنا عُمر بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن مسروق قال: «**اتَّقوا التفسير؛ فإنما هو الرِّواية عن الله**».

قال شيخُ الإسلام في التعقيب علىٰ هذه الآثار: «**فهذه الآثار الصَّحيحة، وما شاكَلَها عن أئمَّة السَّلَف**»، وهذه **قاعدة**: (محمولةٌ علىٰ تحرُّجِهم عن الكلام في التفسير بما لا عِلْم لهم به، فأمَّا مَن تكلَّمَ بما يَعلم من ذلك لُغةً وشرعًا؛ فلا حَرَجَ عليه)، أي: مِن السَّلَف مَن تكلَّمَ كثيرًا في التفسير، و«تفسير ابن جرير» كلُّه عن السَّلَف، لكن كلامهم في التفسير كان بما عندهم من العلم.

قوله: «**ولهذا رُوِي عن هؤلاء وغيرهم أقوالٌ في التفسير، ولا مُنافاة؛ لأنهم تكلَّموا فيما عَلِموه**»، وليس هناك أحدٌ في الأمَّة أعلم من الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وكبار التابعين.

قوله: «**وسكَتُوا عمَّا جهلوه، وهذا هو الواجب علىٰ كلِّ أحدٍ**»، وهذه **قاعدة**.

قوله: «**فإنَّه كما يجب السُّكوت عمَّا لا عِلْم له به فكذلك يجب القول فيما سُئِل عنه مما يعلمه؛ لقوله تعالىٰ**: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، **ولِمَا جاء في الحديث المرويِّ مِن طُرُقٍ**: «**مَن سُئِل عن علمٍ فكتَمَه؛ أُلْجِم يوم القيامة بلِجامٍ من نار**»[(١)]»، وهذه مسألة مهمَّة جدًّا: أنَّ الإنسان إذا عَلِم شيئًا وفهمَه من كتاب الله تعالىٰ وسُنَّة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسُئِل عنه، فعليه أن يُعَلِّمه ويُبلِّغه، بل إنَّ الذي يُشرع له أن يُعَلِّمه وإن لم يُسأل.

ثم ختم شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ المقدِّمة بأثرٍ مهمٍّ عظيم؛ فقال: «**عن أبي الزناد، قال: قال ابن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: **التفسير علىٰ أربعة أوجُه: وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها**»؛ كـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]: فيها وحدانية الله تعالىٰ.

«**ووجهٌ لا يُعْذَر أحدٌ بجهالته**»، وهو أصُول الدِّين، وشرائع الإسلام، وإقامة الصَّلاة، وإيتاء الزكاة، وفرضية الصِّيام، فهذا لا يُعذَر أحدٌ بجهالته؛ بل لا بُدَّ أن يعلمه؛ إمَّا أن يعلمه فهمًا من كتاب الله، أو تعلُّمًا؛ فيعرف أنَّ الصِّيام

(١) أخرجه أبو داود في السنن رقم: (٣٦٥٨)، والترمذي رقم: (٢٦٤٩) وغيرهما، وقال: هذا حديث حسن، وصححه الألباني المشكاة (٣٢٣)، وصحيح الجامع الصغير وزيادته (٦٢٨٤).

فرضٌ، وكيفيَّة الصَّلاة وقَدْرها وصفاتها إلىٰ غير ذلك، وهذا الوجه هو الذي لا يُعذَر أحدٌ بجهالته؛ يعني: أصُول الدِّين.

«**وتفسير يعلمه العُلماء**»، وهو الاستنباط؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وهذا هو العلم المستنبَط.

«**وتفسير لا يعلمه إلَّا اللهُ**» وهو حقائق الآخرة التي لم يُخبر اللهُ عَزَّوَجَلَّ بها، يعني: أخبر اللهُ -تعالىٰ عن أمُور تجري في الآخرة لكن لا نعلمها، فقد وصف اللهُ لنا مثلًا أنهار الجنَّة، فلا يجوز لنا أن نأتي فنصف أنهار الجنَّة بصفةٍ لم ترد في كتاب الله ولا في سُنَّة رسول الله؛ لأنَّ هذا مما لا يعلمه إلَّا الله تعالىٰ، وحينما يقول الله تعالىٰ: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]؛ فالرَّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا يعلم حال بعض الأنبياء قبله، ولم يُوحِ اللهُ عَزَّوَجَلَّ إليه بذلك، وغير ذلك في كيفية صفات الله تعالىٰ، فكلُّ هذا مِمَّا لا يعلمه إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ.

فالذي ينبغي علىٰ طالب العلم أن يدور عليه فهمُه أن يعرف أوَّلًا: كيفية رفع الجهل عن نفْسِه؛ كما قال: «**تفسير لا يُعذَر أحدٌ بجهالته**»، ثم العلم بكتاب الله تعالىٰ وسُنَّة رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالأدلَّة الصَّحيحة الصَّريحة

علىٰ أُصُول الدِّين وفرائض الإسلام، وهذا أوَّل العلم، ثم ما يُستنبَط من العلم من الأحكام، والدَّلائل، والمعاني، والدَّلالات، والهدايات، وغير ذلك، وهذا التفسير الذي لا يعلمه إلَّا العلماء.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم، وقد انتهينا بفضل الله.

الفهرس

تمهيد ٥

المقدِّمة: ٧

سبب تأليف المقدِّمة ١٠

أقسام العلم: ١٥

وهذا العلم الصَّحيح يُلخَّص في أمرين: ١٦

وبذلك يتضح أن التفسير نوعان: ١٧

حاجة الأمَّة إلىٰ فهم القرآن ١٩

أهمية معرفة أصُول الفهم: ٢٠

فكيف إذًا تعلّموها؟! ٢٦

وبالمثال يتضح المقال: ٢٦

مصادر فهم القرآن ٣٢

فصل: ٣٢

المصدر الأوَّل من مصادر فهم القرآن: ٣٣

هل بيَّن النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن لفظًا لفظًا؟ ٣٤

وهنا فائدتان: ٤٤

الخِلاف بين السَّلَف: ٤٧

المسائل المُشكلة: ٤٨
إذًا هنا قاعدتان: ٤٩
المسائل المُشكلة ٤٩
هل القرآن ينزل مرتين؟ ٦٨
وبعبارة أخرى: هل الآية تنزل مرتين؟ ٦٨
مُستنَدَي الخلاف ٧٨
فصل: ٧٨
النوع الثاني: من مُستنَدَي الخلاف ٧٩
مُستنَدَي الخلاف ٧٩
يُستفاد من هذا الكلام: ٩٥
تنبيه: ٩٨
فصل: ١٠٣
أحسن طرق التفسير: ١٠٣
مَسألة: مَراتب تفسير القرآن بالقرآن ١٠٤
تنبيه: ١٠٥
مَن أعلمُ الصَّحابة بالتفسير؟ ١٠٨
فصل: ١١٧
تفسير القرآن بأقوال التَّابعين ١١٧

تفسير مجاهد: ١١٧
الفهرس ١٣١